كوردستان

يصدرها الإعلام المركزي للحزب الديمقراطي الكوردستاني - سوريا

PDK-S Partiya Demokrata Kurdistanê - Sûriyê 1957

العدد (757) 01-08-2025 م - 2725 ك | نصف شهرية | Rojnamakurdistan.com

إسرائيل تطلب من دمشق نشر قوات الأمن العام في الجنوب السوري

كشفت وسائل إعلام إسرائيلية، أن إسرائيل وجهت رسالة إلى الحكومة السورية تطلب فيها نشر جهاز الأمن العام في الجنوب السوري، بدلاً من الجيش الذي تعارض انتشاره في المنطقة.

وفق هيئة البث العبرية الرسمية «كان»، أن إسرائيل تواصل اعتراضها على انتشار الجيش السوري جنوبي البلاد، مؤكدة على أن إسرائيل طلبت وجود قوات أمنية تابعة لوزارة الداخلية السورية في المنطقة، شريطة أن تكون مكونة من عناصر درزية.

وأشار المصدر إلى أن ذلك من شأنه أن يمنع قوات الأمن الحكومية السورية من تشكيل ما وصفته بـ«التهديد للدروز».

نيجيرفان بارزاني: يجب أن يكون الكورد والمكونات الأخرى شريكا فعالا في حاضر ومستقبل سوريا

استقبل نيجيرفان بارزاني، رئيس إقليم كوردستان، يوم أمس الخميس، 31 تموز 2025، الجنرال كيفن لامبيرد قائد قوات التحالف الدولي في العراق وسوريا، ووفداً مرافقاً له.

خلال الاجتماع تم مناقشة آخر تطورات الوضع الأمني وتهديدات ومخاطر الإرهاب وهجمات وتحركات داعش، وتمت الإشارة إلى ضرورة زيادة تفعيل خطوات عملية توحيد البيشمركة والإصلاح في وزارة شؤون البيشمركة.

أكد الجانبان على أن الكورد والمكونات الأخرى السورية يجب أن يكونوا شريكاً فعالاً في حاضر ومستقبل البلد، وشكلت مناقشة آخر المستجدات في الشرق الأوسط وتداعياتها وآثارها على استقرار دول المنطقة، وعلاقات العراق وإقليم كوردستان مع دول الجوار محوراً آخر للاجتماع.

واتفق الجانبان على أن داعش لا يزال يشكل خطراً حقيقياً على أمن واستقرار العراق وسوريا بصورة خاصة، لذا من الضروري أن تتعاون الأطراف ذات العلاقة جميعاً وتنسق لمواجهته، وتساعد بصورة كاملة في القضاء النهائي على قواته في العراق وسوريا، ورأيا ضرورة استمرار مهام التحالف الدولي لهذا الغرض.

42 سنة على أنفلة البارزانيين من قبل نظام البعث الإرهابي البائد

صادفت يوم أمس الخميس الذكرى السنوية الـ42 لإبادة البارزانيين، حين أقدم النظام البعثي، في 31 تموز عام 1983، على ارتكاب واحدة من أبشع الجرائم في تاريخ العراق وإقليم كوردستان، إلى جانب الجرائم الدموية الأخرى التي استهدفت الشعب الكوردي، مثل عمليات الأنفال وقصف حلبجة.

في ذلك اليوم، ألقى النظام السابق القبض على رجال وشباب وأطفال من البارزانيين الذين كانوا قد أسكنوا قسرًا في المجمعات القريبة من أربيل، في كل من قوشتبة وحرير وبحركة. ولم يمضِ وقت طويل حتى تم اعتقال المزيد من الشباب والأطفال والشيوخ في هذه المجمعات السكنية القسرية. وقد قاد النظام البعثي أكثر من 8000 بارزاني إلى مصير مجهول، ثم تم دفنهم أحياءً في مقابر جماعية بصحراء السماوة، في مجزرة وُصفت بأنها تطهير عرقي، ضمن سلسلة الجرائم التي ارتكبها نظام البعث بحق أهالي كوردستان، والتي راح ضحيتها نحو 182 ألف شخص من الأبرياء، بعد أن دمر النظام أكثر من 5000 قرية كوردية بالكامل قبل ذلك.

وبعد سقوط النظام وتشكيل الحكومة الفيدرالية عام 2003، بدأت عمليات البحث والتنقيب، حيث تم العثور على رفات عدد من الضحايا في مقابر متفرقة، توزعت بشكل عشوائي في صحاري السماوة. وقد أعيدت حتى الآن 696 من ضحايا البارزانيين على ثلاث مراحل.

وما يزال مصير آلاف الضحايا البارزانيين مجهولًا حتى اليوم في صحاري السماوة جنوب العراق.

الشيباني في موسكو: نتطلع إلى إقامة علاقة جيدة مع روسيا

قال وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، إن بلاده تتطلع إلى إقامة علاقة جديدة مع روسيا، تقوم على الاحترام المتبادل والتعاون البنّاء، مشيرًا إلى أن سوريا تمر بمرحلة جديدة في علاقتها مع موسكو، في ظل مرحلة إعادة الإعمار التي تتطلب شراكات واسعة.

وقال الشيباني خلال مؤتمر صحفي مشترك عقد في العاصمة الروسية موسكو إلى جانب نظيره الروسي، سيرغي لافروف، اليوم الخميس 31 تموز 2025، «نأمل أن تقف روسيا معنا على هذا الطريق»، مشددًا على أن «هناك العديد من الفرص لسوريا موحدة وقوية».

وكشف وزير الخارجية السوري عن اتفاق بين دمشق وموسكو على تشكيل لجنتين لمراجعة جميع الاتفاقيات السابقة بين البلدين، في خطوة تهدف إلى تعزيز التعاون الثنائي وتنظيم الشراكة المستقبلية.

كما أشار إلى أن بلاده «تتطلع إلى تعاون روسي شامل لدعم العدالة الانتقالية في سوريا».

وفيما يتعلق بالوضع الداخلي، أشار الشيباني إلى أن سوريا تمر بمرحلة مهمة في علاقتها مع روسيا، خاصة مع انطلاق عملية إعادة الإعمار، مؤكدًا الحاجة إلى جميع الشركاء والداعمين.

وأضاف: «نتطلع إلى المستقبل بخطى واثقة»، لافتًا إلى أن التعاون السوري-الروسي «يقوم على الاحترام المتبادل والإرادة المشتركة».

وتطرق الوزير السوري إلى مسألة التعايش والوحدة الوطنية داخل سوريا، قائلاً: «ليست لدينا أكثرية ولا أقلية، وهناك دول تحاول اللعب على وتر ما تسميه الأقليات»، مشددًا على أن مجلس الشعب المقبل «سيمثل جميع أبناء الشعب السوري».

وأكد أن الدولة السورية «ملتزمة بمحاسبة كل من ارتكب انتهاكات».

فيما يخص الأوضاع في محافظة السويداء، شدد الشيباني على أن «الحل يقتضي أن تتولى الدولة مسؤولية الأمن وحماية المدنيين»، مؤكدًا أن «حماية الدروز هي من مسؤوليات الحكومة السورية».

100 ألف لاجئ سوري عادوا من الأردن منذ سقوط الأسد وسط استمرار التحديات

كشفت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن ارتفاع كبير في أعداد اللاجئين السوريين العائدين من الأردن إلى بلادهم خلال النصف الأول من عام 2025، وذلك في أعقاب سقوط النظام السابق في 8 كانون الأول 2024.

وبحسب تحليل جديد صدر عن المفوضية، فقد تجاوز عدد العائدين منذ ذلك التاريخ وحتى نهاية حزيران الماضي 100 ألف لاجئ مسجل، في ما وصفته المفوضية بـ«تحوّل لافت في مسار اللجوء»، هو الأكبر منذ بدء الأزمة السورية عام 2011.

وأشار التقرير إلى أن نحو 40٪ من اللاجئين السوريين في الأردن أعربوا عن رغبتهم بالعودة خلال هذا العام، وهي أعلى نسبة مسجلة منذ سنوات. ومع ذلك، نبّه التقرير إلى أن هذه الرغبة ما تزال تصطدم بعقبات جدية، أبرزها: سوء الأوضاع المعيشية داخل سوريا، ضعف الخدمات الأساسية، تراجع البنى التحتية، إضافة إلى مخاوف أمنية واقتصادية متواصلة.

وسجل شهرا كانون الثاني وشباط 2025 أعلى معدلات للعودة بمتوسط يومي بلغ 700 شخص، قبل أن تتراجع الأعداد خلال شهر رمضان، ثم تعاود الارتفاع مع نهاية العام الدراسي في يونيو، حيث عاد وحده أكثر من 51 ألف لاجئ، وفق بيانات المفوضية.

وبحسب التحليل، فإن العائدين توزعوا بنسبة 56٪ كأسر كاملة، و44٪ كعوائد فردية أو جزئية، في حين لجأ كثير من اللاجئين إلى «نهج الترقب والانتظار»، أي ربط قرار العودة بظروف محددة مثل انتهاء الدراسة أو تأمين مبلغ مالي كافٍ.

وأشارت المفوضية إلى أن «لمّ الشمل العائلي» كان الدافع الأبرز وراء العودة، مقابل معيقات مثل الديون، تكاليف النقل، وانقطاع المساعدات.

وفي مؤشر على عودة القوة العاملة، عاد أكثر من 52 ألف لاجئ من الفئة العمرية بين 18 و64 عاماً.

الافتتاحية

من أجل تحويل التحديات إلى فرص لبناء مستقبل أفضل لشعبنا الكردي في سوريا

كوردستان

من المهم الإقرار إننا الكُرد في مرحلة حاسمة ومفصلية، حيث يتطلّب منا الدفاع عن حقوق شعبنا الكردي اتّخاذ خطوات مدروسة ومبنية على أسس من الوحدة والتفاهم المشترك.

في هذا السياق، يظهر كونفرانس «وحدة الصف والموقف الكردي» الذي كان بمبادرة من فخامة الرئيس مسعود بارزاني والسيد مظلوم عبدي، كخطوة مهمة نحو بلورة رؤية موحّدة، وإيجاد حلّ عادل للقضية الكردية في سوريا.

إن المخرجات التي أُقرّت في هذا الكونفرانس تشكل خارطة طريق حقيقية تُركّز على ضرورة تعزيز الوحدة الكردية وتفعيل التنسيق بين الأطراف الكُردية المختلفة. لقد برزت ضرورة التأكيد على الوحدة الكردية المؤسساتية كأولوية، ووضع آليات عملية لتنظيم العلاقة بين المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) وحلفائه. وهذا الأمر يُعدُّ أساسيًا لضمان فاعلية العمل المشترك بين هذه القوى في المستقبل، خاصة في وقت يتطلب التنسيق بين مختلف الفصائل الكردية.

التجربة الماضية، خاصة مفاوضات 2020، شهدت جدلاً بين طرفين كرديين رئيسيين. لكن الوضع اليوم بات مختلفًا؛ فالجدل لا يدورُ فقط بين طرفين، بل أصبح معركةً مشتركةً لجميع الكرد في مواجهة التحديّات المتمثلة في التعامُل مع الحكومة الانتقالية في دمشق. من هنا، يظلُّ اتفاقُ دهوك لعام 2014 أحدَ الأسس القوية التي يمكنُ البناءُ عليها لتعزيز التعاون المشترك والتوصُّل إلى حلول مقبولة لجميع الأطراف.

وفيما يتعلق بالعلاقة مع دمشق، تُظهر الدعوات للتفاوض خطة واضحة ومحددة المراحل. من المهم أن يتم التفاوض بحذر، وأن يتمّ الإقرارُ بإجماع الأطراف الكردية في أي اتفاق، بحيث يَحفَظ حقوق الشعب الكردي ويَحترَمها.

إن الحوار مع دمشق يجب أن يكون مبنيًا على التوافق المشترك، وأن يضمن تحقيق أهدافنا القومية دون التفريط في حقوقنا.

في الختام، لا بد من الإشارة إلى ضرورة تأمين الدعم السياسي والحقوقي الإقليمي والدولي. هذا الدعم يمثّلُ ركيزةً أساسيةً لضمان نجاح أيّة عملية تفاوضية، ويشكّل عاملًا حاسمًا في تعزيز موقفنا الكردي على الساحة الإقليمية والدولية.

إن التحدياتِ أمامنا كبيرةٌ، لكن بوحدتنا وتنسيقنا يمكننا تحويل هذه التحديات إلى فرص حقيقية لبناء مستقبل أفضل لشعبنا الكردي في سوريا.

فلنتحرك معًا، بخطوات موحّدة ومدروسة، من أجل تعزيز حقوقنا، وصون كرامتنا.

سكرتير الديمقراطي الكوردستاني- سوريا يستقبل وفداً من اتحاد نساء كوردستان-سوريا

زار وفد من اتحاد نساء كوردستان-سوريا، فرع قامشلو، برئاسة سامية حسين، القيادية في الاتحاد، إلى جانب شكرية حسين، مسؤولة فرع قامشلو، وعدد من أعضاء الاتحاد مكتب الحزب الديمقراطي الكوردستاني-سوريا في مدينة قامشلو.

استقبل وفد اتحاد نساء كوردستان-سوريا بحفاوة وترحيب كبيرين من قبل محمد إسماعيل سكرتير الحزب الديمقراطي الكوردستاني-سوريا.

خلال اللقاء، أكد محمد اسماعيل على الدور المحوري الذي تؤديه المرأة الكوردية منذ القديم وحتى الآن، مشيدا بإسهاماتها الفاعلة في مختلف المجالات.

وأشار إلى دور اتحاد نساء كوردستان سوريا، وأهمية نضاله في جميع مناطق كوردستان سوريا، ف تطوير المراة .

ومن جانبها شددت سامية حسين على أهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين الأحزاب والمنظمات الكوردية، لا سيما فيما يتعلق بالعمل النسوي، مؤكدة أن نضال المرأة يُعد ركيزة أساسية في مسيرة النضال القومي الكوردي.
وأن ما حققته المرأة الكوردية ومشاركة طبيعية لدورها الحيوي إلى جانب الرجل في كافة مناحي الحياة.

الحزب الديمقراطي الكوردستاني - سوريا يستقبل وفد حزب الوفاق الديمقراطي لتعزيز التعاون السياسي

استقبل، يوم الثلاثاء ٢٩ تموز ٢٠٢٥، الحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا برئاسة محمد إسماعيل سكريتر الحزب وفدا من حزب الوفاق، برئاسة السيد فوزي شنكالي سكرتير الحزب، في إطار جهود تعزيز العلاقات الثنائية وتبادل الآراء بين الأحزاب السياسية الكردية في سوريا.

وحضر اللقاء عدد من أعضاء قيادة الحزب. وناقش الطرفان خلال اللقاء مستجدات الوضع السياسي الكردي في سوريا، بالإضافة إلى الأوضاع السياسية العامة في المنطقة.

أكد الجانبان على أهمية استمرار الحوار والتعاون المشترك بين الأحزاب الكردية، بهدف تعزيز المواقف الكردية الموحدة على الساحة السورية.

كما شددا على ضرورة التوصل إلى رؤية استراتيجية مشتركة تضمن الحقوق السياسية والثقافية للشعب الكردي في إطار حل شامل ومستدام للأزمة السورية.

جدد الطرفان التزامهما بالعمل المشترك لتحقيق هذه الأهداف التي تصب في مصلحة الشعب الكردي وتسهم في تعزيز الاستقرار في المنطقة.

يأتي هذا اللقاء في ظل التحديات المتزايدة التي تواجهها المنطقة، ويعكس الجهود المستمرة لتعزيز الوحدة والتنسيق بين القوى السياسية الكردية في سوريا.

اتحاد الجاليات الكوردستانية يثمن دور الرئيس بارزاني في إنجاح عملية السلام بتركيا

ثمن اتحاد الجاليات الكوردستانية، دور الرئيس مسعود بارزاني في إنجاح عملية السلام في تركيا، وعدت الجالية الكورستانية، وأعرب عن تجديد دعمه ومساندته لعملية السلام في تركيا.

اصدر اتحاد الجاليات الكوردستاني في المهجر، اليوم الخميس 17 تموز 2025، بياناً حول عملية السلام في تركيا، وإلقاء حزب العمال الكوردستاني لسلاحه، حيث ثمن البيان دور الرئيس بارزاني في إنجاح عملية السلام.

وأعرب الاتحاد عن تجديد دعمه ومساندته لعملية السلام في تركيا، وقال: «يجب أن تصبح تركيا دولة تعددية».

وعدت الجالية الكورستانية، دور الرئيس مسعود بارزاني في دفع عملية السلام ذو أهمية كبيرة، وقالت: «نتابع الخطوات بعد العملية، على أمل أن يتمكن حزب العمال الكوردستاني (PKK) من تقديم دعم كبير للنضال المدني في شمال كوردستان، وندعم هذه العملية من أجل تعزيز النضال الوطني».

وأشار الجاليات الكورستانية في بيانها إلى أن «السلام الحقيقي هو حل طويل الأمد للحرية وحقوق الكورد في شمال كوردستان، وبهذا، تبدأ حقبة جديدة في تركيا، فترة يصبح فيها الكورد شريكاً حقيقياً».

وأكد اتحاد الجاليات الكورستانية، أنه يجب اعتماد الطرق السلمية والمقاومة السلمية للتمرد ضد الاستبداد، ويجب أن تتحول المعركة من المقاومة المسلحة إلى الكفاح السياسي المدني.

وأضاف البيان: «نحن ندعم جميع الجهود السلمية من أجل حقوق الشعب الكوردي في تركيا التي ينبغي أن تكون مبنية على الحوار والديمقراطية».

الديمقراطي الكوردستاني - سوريا وهيڤي الكوردي يبحثان مستجدات الوضع السياسي في سوريا وغرب كوردستان

زار وفد من حزب هيڤي الكوردي في سوريا مكتب العلاقات الوطنية للحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا، وقد استقبل الوفد الضيف من قبل سعيد عمر عضو المكتب السياسي للحزب ومسؤول مكتب العلاقات الوطنية، وعضوية محمد شيرين عضو اللجنة المركزية للحزب يوم الأربعاء 23 تموز 2025، بمدينة أربيل، عاصمة إقليم كوردستان.

ترأس الوفد الزائر، عضو المكتب السياسي، فياض إسماعيل، كما ضم الوفد كلاً من بلنك محمد، عضو المكتب السياسي لحزب هيڤي، إلى جانب محمود عكيد، عضو اللجنة المركزية.
جرى خلال اللقاء بحث مستجدات الوضع السياسي في سوريا عامة، وكوردستان سوريا بشكل خاص، إضافة إلى التطورات الإقليمية وانعكاساتها على القضية الكوردية.

كما تم التأكيد على أهمية دور المجلس الوطني الكوردي في سوريا، وضرورة تفعيله وتوسيع نشاطه السياسي والجماهيري في الداخل والخارج.

من جانبه أشاد وفد حزب هيڤي بحفاوة الاستقبال التي حظي بها، مشددًا على أهمية استمرار التنسيق والتعاون بين الحزبين الشقيقين، في إطار النهج القومي الذي رسخه البارزاني الخالد، وبما يخدم تطلعات الشعب الكوردي وقضيته العادلة.

في ختام اللقاء، أكد الجانبان على عمق العلاقات الأخوية التي تجمع بين الحزبين، وعلى أهمية توحيد الجهود والعمل المشترك في سبيل تعزيز موقع القضية الكوردية في كوردستان سوريا.

9 سنوات على مجزرة الحي الغربي بقامشلو

صادفت يوم الأحد 27 تموز 2025، الذكرى التاسعة لمجزرة الحي الغربي بمدينة قامشلو، والتي راح ضحيتها العشرات من المدنيين بين شهداء وجرحى.

ذلك التفجير الإرهابي الذي تبناه تنظيم داعش، فيما لايزال الغموض يكتنف حول كيفية دخول ووصول شاحنة محملة ب 18 طناً من المتفجرات مركز المدينة، متجاوزا الحواجز التابعة لإدارة PYD.
بتاريخ 27 تموز 2016 تمكن أحد إرهابيي تنظيم داعش من الدخول إلى مركز مدينة قامشلو بشاحنته المحملة ب 18 طناً من المتفجرات، متجاوزاً حواجز PYD ليقوم بتفجير نفسه في الحي الغربي، أدى ذلك إلى استشهاد العشرات من مدنيي قامشلو وجرح العشرات، و إلحاق أضرار جسيمة بممتلكات المدنيين من منازل و محلات تجارية في المدينة.
بالرغم من إصدار إدارة PYD قراراً يقضي بمنع دخول الشاحنات والسيارات الكبيرة إلى مركز المدينة آنذاك، إلا أن الشاحنة المحملة بالمتفجرات تمكنت من الوصول إلى مركز المدينة في الحي الغربي.
ومايزال الغموض يكتنف العملية الإرهابية التي حصلت في قامشلو.

بعد مرور تسعة أعوام على التفجير الإرهابي في قامشلو، يعود إلى الأذهان الكثير من الأحداث الغامضة والمجازر والتفجيرات التي حصلت في ظل إدراة PYD في كوردستان سوريا، والتي تمر دون فتح تحقيق شفاف وعادل في سبيل كشف ملابسات الجريمة ومحاكمة ومقاضاة الجناة والمتساهلين والمتسببين.

منظمة دهوك للحزب الديمقراطي الكوردستاني-سوريا، فرع المرأة تفتتح دورة للغة الكوردية...

ضمن إطار النشاطات والخطط والبرامج المرسومة من قبل منظمة دهوك، وفي إطار رسالتها الهادفة إلى تمكين المرأة الكوردية وتعزيز دورها في المجتمع وفي الحفاظ على الهوية القومية، افتتح فرع المرأة التابع لمنظمة دهوك للحزب الديمقراطي الكوردستاني - سوريا، اليوم السبت الموافق 26 تموز 2025، دورة خاصة لتعليم اللغة الكوردية للفتيات والنساء في مجمع وارستي.
ومن المقرر أن تستمر الدورة لمدة شهرين، ذلك ضمن جهود مستمرة لترسيخ ثقافة اللغة الأم ونقلها إلى الأجيال القادمة.

الحزب الديمقراطي الكوردستاني- سوريا ينعى رحيل أحد كوادره

نعى الحزب الديمقراطي الكوردستاني- سوريا منظمة كوركوسك رحيل المناضل مسعود أحمد قاسم – بافي عبدو عضو الحزب الديمقراطي الكوردستاني- سوريا، فيما يلي نص النعوة:

بقلوب مؤمنة بقضاء اللّه وقدره، تلقينا ببالغ الحزن والأسى نبأ وفاة المغفور له مسعود احمد قاسم /بافي عبدو/ عضو في الحزب الديمقراطي الكوردستاني -سوريا، ـ من ساكني مخيم كوركوسك، ـ مواليد 1971، ومن قرية كري بري آليان

وبهذه المناسبة الأليمة، نتقدم لعائلة الفقيد بخالص التعازي وصادق المواساة، راجين من اللّه عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته، وأن يلهمكم الصبر والسلوان.

إنا للّه وإنا إليه راجعون
منظمة كوركوسك
للحزب الديمقراطي الكردستاني - سوريا
2025/7/17

رئيسة ممثلية إقليم كوردستان للمجلس الوطني الكوردي تزور محلية دمشق للمجلس الوطني

زارت أسمهان داوود رئيسة ممثلية إقليم كوردستان للمجلس الوطني الكوردي في سوريا، مكتب محلية دمشق للمجلس الوطني لتقديم التهاني بافتتاح المكتب وتشكيل محلية دمشق للمجلس الوطني الكردي في سوريا.

استقبلت رئيسة ممثلية إقليم كوردستان للمجلس الوطني الكوردي في سوريا من قبل مهاباد سليمان، ولقمان أوسو، وأعضاء مكتب العلاقات في المجلس المحلي.

دار الحديث خلال اللقاء، حول أهمية افتتاح المكتب باعتباره محطة هامة لتعزيز حضور المجلس ودوره السياسي في قلب العاصمة، بما يرسخ موقعه كصوت معبر عن تطلعات الشعب الكوردي في سوريا.

وتناول اللقاء التطورات الراهنة في البلاد والسيناريوهات المحتملة في مستقبل سوريا، بالإضافة إلى أوضاع الشعب الكوردي وما يواجه من تحديات في ظل الظروف الدقيقة والمعقدة.

وأكدوا على أن توحيد الصف والعمل المشترك يشكلان الركيزة الاساسية لمواجهة المخاطر وتوفير الاستحقاقات للمرحلة المقبلة.

قوات سوريا الديمقراطية تختطف قاصرتين من حي الشيخ مقصود بحلب

قال مصدر خاص لموقع آرك نيوز، إن مسلحي حركة الشبيبة الثورية (جوانين شورشكر) التابعة لقوات سوريا الديمقراطية اختطفوا القاصرة « فيدان قازقلي عيسى» البالغة من العمر 14 عاما، والقاصرة «موليدة فوزي شاكر» البالغة من العمر 14 عاما من حي الشيخ مقصود بحلب.

وذلك استمرارا في سياسة ترهيب الأطفال وسلب طفولتهم والزج بهم في معسكرات التجنيد الإجباري في المناطق التي تسيطر عليها، اختطفت قوات سوريا الديمقراطية قاصرتين اثنتين من حي الشيخ مقصود بحلب.

وفق المصدر تم اختطاف القاصرتين اللتين تنحدران من قرية «مروانية تحتاتي» بناحية جنديرس في عفرين، أثناء تقديمها فحص الصف التاسع في حي الشيخ مقصود بحلب.

رغم توقيع مظلوم كوباني قائد قوات سوريا الديمقراطية خطة عمل مع فرجينيا غامبا ممثلة الأمم المتحدة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال دون سن 18 واستخدامهم في الأعمال العسكرية، فإن زج القاصرين في المعارك وتجنيدهم ما يزال مستمراً.

منظمة كوباني للحزب الديمقراطي الكوردستاني-سوريا تنعى برحيل أحد كوادرها

بقلوب مؤمنة بقضاء اللّه وقدره، وببالغ الحزن والأسى، تنعى منظمة كوباني للحزب الديمقراطي الكردستاني – سوريا إلى جماهير شعبنا الكردي:

الرفيق جوان محمود عيدو من أبناء قرية كوجكميت – كوباني الذي وافته المنية وهو في ريعان شبابه، بعد مسيرة نضالية مشرفة في صفوف حزبنا، تميز خلالها بالتزامه المبدئي، ووفائه لقضيته القومية، واعتزازه بنهج البارزاني الخالد الذي سار عليه بإيمان راسخ وصدقٍ عميق.

كان الفقيد مثالاً في الأخلاق، والتواضع، والانتماء، محباً لشعبه ووفياً لرفاقه، ولم يتوانَ يوماً عن أداء واجبه في سبيل قضية شعبنا الكردي العادلة.

برحيله، نفقد رفيقاً صادقاً ومناضلاً نزيهاً، وستظل ذكراه حيّة في ضمير كل من عرفه، ورفاق دربه في درب الحرية والكرامة.

نسأل اللّه أن يتغمده بواسع رحمته، وأن يلهم أهله وذويه ورفاقه جميل الصبر والسلوان.
إنا للّه وإنا إليه راجعون.
منظمة كوباني للحزب الديمقراطي الكردستاني – سوريا
كوباني – 29 تموز 2025

قوات سوريا الديمقراطية تختطف القاصرة مريانا عمر والي من كوباني

استمرارا في سياسة ترهيب الأطفال وسلب طفولتهم والزج بهم في معسكرات التجنيد الإجباري في المناطق التي تسيطر عليها، اختطفت قوات سوريا الديمقراطية قاصرة من وسط مدينة كوباني.

قال مصدر خاص لموقع آرك نيوز، إن مسلحي حركة الشبيبة الثورية (جوانين شورشكر) التابعة لقوات سوريا الديمقراطية اختطفوا القاصرة الكوردية «مريانا عمر والي» البالغة من العمر 17 عاما من مدينة كوباني بكوردستان سوريا.
وحسب المصدر، اختطفت القاصرة مريانا عمر والي، خلال مشاركتها في فعاليات احتفالات 19 تموز 2025، في ساحة وسط مدينة كوباني.

وأكد والد الفتاة المختطفة خلال فيديو، أن ابنته لم تعد إلى المنزل بعد انتهاء الفعاليات، وأن «مسلحي حركة الشبيبة الثورية» قاموا بنقلها إلى أحد المعسكرات بغرض التجنيد القسري.

رغم توقيع مظلوم كوباني قائد قوات سوريا الديمقراطية خطة عمل مع فرجينيا غامبا ممثلة الأمم المتحدة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال دون سن 18 واستخدامهم في الأعمال العسكرية، فإن زج القاصرين في المعارك وتجنيدهم ما يزال مستمراً.

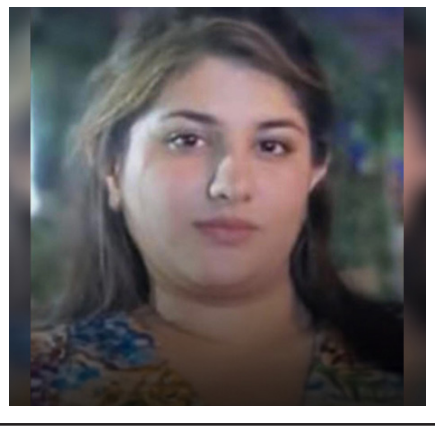

12 سنة على مجزرة بلدتي تل حاصل وتل عران

صادفت يوم الإثنين 27 تموز 2025، الذكرى السنوية الثانية عشرة لمجزرة بلدتي تل حاصل وتل عران بريف حلب الشرقي.

تفاصيل المجزرة:

شنت جماعات عسكرية متحالفة ضمت كل من «تنظيم داعش الإرهابي- جبهة النصرة، وجماعات أخرى»، في 27 تموز 2013، هجوماً عسكرياً على بلدتي تل عران، وتل حاصل ذات الغالبية الكوردية في ريف حلب الشرقي.

استمرت العمليات العسكرية، والقصف طيلة 4 أيام في (27 و 28 و 29 و 30) تموز 2013، وخلفت استشهاد أكثر من 50 مواطناً، و16 من قوات «جبهة الأكراد» التي كانت تنتشر في المدينتين، كما وتم اعتقال 350 آخرين ما يزال مصير غالبهم مجهولا إلى اليوم.

كما وترافقت الاعتداءات مع حركة نزوح كبيرة من البلدات في ظروف انسانية صعبة ومأساوية واستقر العديد منهم في القرى الكوردية في ريف تل عران وعدد منهم استقر في الأراضي الزراعية وآخرون نزحوا باتجاه مدينة كوباني وحلب، بحسب مصادر حقوقية.

وفيما يلي أسماء شهداء تل عران بحسب متابعة آرك نيوز وما وثقته المصادر الحقوقية:

1ـ عادل خليل جمعة (57 عاماً).
2ـ أحمد درويش خليل عطو (عسكري منشق).
3ـ عارف جمعة عطو.
4ـ علي حوا بن عارف (قتل قنصاً وهو دون 18 عاماً).
5ـ سمير بن حسن حوا (عسكري منشق).
6ـ حسن رمضان الحجي.
7ـ غادة خليل بشار بنت علي (فتاة 19 عاماً، قتلت قنصاً).
8ـ جمعة رمضان ثلجي (مدني أعزل صغير دون 18 عاماً).
9ـ حمود حجي حسن.
10ـ نوري حجي حسن.
11ـ محمد بزرة بن بلال.
12ـ عدنان صطوف البطوشي (قتل ذبحاً).
13ـ عبدالرزاق عارف بشار.
14ـ (شخص أخر) ابن عارف بشار.
15ـ راكان عبدو حمص بن حمود.
16 ـ عبدو عبدو حمص بن حمود.
17ـ ابراهيم خلف بن خميس (قتل ذبحاً).
18 ـ علي الحمصي بن محمد.
19ـ أحمد الحمصي بن محمد.
20ـ علي حمدو بشار (تحت التعذيب).

وشهداء تل حاصل هم كلٌ من:

1ـ إبراهيم أحمد ابراهيم شيخو.
2ـ عبدو رحيلو بن احمد سليمو(دون سن 18 عاماً).
3ـ حمام طربوش بن أحمد.
4ـ حسين حمدو طربوشي (دون سن 18 عاماً).
5ـ رضوان قاسم كالو (قتل قنصاً وهو دون 18 عاماً).
6ـ محمد كالو بن ديبان (15 عاماً).
7ـ أسعد الأحمد بن نعسان.

تقدر المساحة الجغرافية لبلدة تل عران والقرى المجاورة لها (تل حاصل، بلاط، كبارة، تل علم) بحوالي 100 كم2 تقع في الجهة الجنوبية الشرقية من مدينة حلب، وتبعد عنها 22كم ويبلغ عدد سكان الكورد فيها 55 ألف نسمة.

تقع تل عران وقرية تل حاصل على مفترق الطرق الرئيسية: (حلب- السفيرة ، حلب- معامل الدفاع ومركز البحوث العلمية)، بالإضافة إلى موقعهما في محيط عسكري هام وهي: مطار نيرب العسكري غربهما بـ 12 كم، مطار كويرس العسكري شرقهما بـ 25 كم، وكذلك المحطة الحرارية بـ 10 كم، ومن الجنوب معامل الدفاع العسكري والذخيرة على بعد 10 كم، ومن الجنوب الشرقي مركز البحوث العلمية لإنتاج الاسلحة الكيميائية على بعد 12 كم.

نظام الحكم الذاتي كأحد أشكال اللامركزية (2 من 3) دراسة تحليلية نقدية

مطيع محمد عمر

1ـ المجلس التشريعي لمنطقة الحكم الذاتي

يراد بالمجلس التشريعي الهيئة التي تختص بالتشريع في المسائل التي يحددها القانون أو الدستور. وتسمى هذه الهيئة في إسبانيا بالجمعية التشريعية حيث نصت المادة (152 / 1) من على أنه: «يستند تنظيم مؤسسات مجتمع الحكم الذاتي الوارد في النظام الأساسي المصادق عليه تبعاً للإجراءات المشار إليها في الفصل السابق إلى جمعية تشريعية ....». وفي العراق تدعى المجلس التشريعي لمنطقة كردستان في العراق. (المادة 10).

وباستقراء دستور إسبانيا نجد أن المادة (148) حددت الاختصاصات التي يتمتع المجلس التشريعي لمنطقة الحكم الذاتي بها، حيث منحه حق التشريع في مجال عديدة، ولعل من أهمها: تنظيم مؤسسات الحكم الذاتي نفسها، البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، الزراعة والسياحة المحلية، والنقل داخل المنطقة، والشرطة المحلية واللغة والرياضة والإسكان والتخطيط العمراني. وفي العراق نجد أن قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان العراق حدد في المادة (12) منه صلاحيات المجلس التشريعي حيث منحه صلاحية اتخاذ القرارات التشريعية اللازمة لتطوير المنطقة والنهوض بمرافقها الاجتماعية والثقافية والعمرانية والاقتصادية ذات الطابع المحلي في حدود السياسة العامة للدولة، وإقرار مشروعات الخطط التفصيلية التي يعدها المجلس التنفيذي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمشاريع الإنمائية وشؤون التربية والتعليم والصحة والعمل وفقاً لمقتضيات التخطيط المركزي العام للدول.

يتضح مما تقدم أن الصلاحيات الممنوحة للمجالس التشريعية لمنطقة الحكم الذاتي هي اختصاصات محدودة، وذات طبيعة إدارية كالتربية والصحة العامة والتخطيط العمراني والشؤون الاجتماعية والنقل والمياه، إذ أن المشرع أورد مصطلح «القرارات التشريعية»، ويراد بهذه الأخيرة الأنظمة والتعليمات التي تصدرها الهيئات اللامركزية الإقليمية لتنظيم شؤونها المحلية. وبذلك لا يتمتع المجلس التشريعي للمنطقة بالصفة السياسية التي يتمتع بها السلطة التشريعية للولاية في النظام الفدرالي، فلا يحق له إصدار القوانين في مجال التشريع الجنائي والمدني والتجاري والرسوم الجمركية وقواعد نظام المناجم والطاقة، ونظام الصحافة والإذاعة والتراث ... إلخ. وعليه نورد السؤال التالي: ما هي الوسيلة التي يجب اعتمادها لضمان استقلال أعضاء المجلس التشريعي للمنطقة؟

إن نظام الحكم الذاتي يهدف إلى الإقرار لجماعة قومية أو دينية أو ثقافية أو لغوية بممارسة جانب من الاختصاصات التشريعية والإدارية لتحقيق مطالبها القومية والحفاظ على خصوصيتها، ومن هنا يجب أن يتم اختيار أعضاء مجالس الحكم الذاتي من قبل سكان المنطقة، إذ من غير المتصور أن يلجأ سكان المنطقة إلى وسيلة أخرى لاختيار وتكوين مجالسها غير وسيلة الانتخاب، فالانتخاب هو الوسيلة الوحيدة المتاحة والممكنة لاختيار أعضاء مجالس منطقة الحكم الذاتي.

2ـ المجلس التنفيذي لمنطقة الحكم الذاتي

يوازي المجلس التنفيذي لمنطقة الحكم الذاتي مجلس الوزراء في الدولة، فهو السلطة التنفيذية والإدارية العليا في المنطقة، ويتألف من رئيس وعدد من الأعضاء يتولى كل واحد منهم إحدى الهيئات الإقليمية. وبالرجوع إلى دستور إسبانيا لسنة 1978 نجد أن المادة (152) تنص بأنه: «...، ويستند تنظيم مؤسسات مجتمع الحكم الذاتي كذلك إلى مجلس حكومة ذي مهام تنفيذية وإدارية، وإلى رئيس تنتخبه الجمعية من بين أعضائها ويعينه الملك وتوكل إليه مهمة تسيير مجلس الحكومة الذي يشكل أسمى هيئة تمثيلية لمجتمع الحكم الذاتي... .».

يتضح من النص أعلاه أن دستور إسبانيا أوكل للجمعية التشريعية المنتخبة لمنطقة الحكم الذاتي صلاحية اختيار رئيس المجلس التنفيذي، وأن دور الملك يقتصر على إصدار قرار تعيينه بعد اختياره من الجمعية التشريعية، دون أن يكون له رفض المرشح. وبذلك أن هذا الأسلوب يستقيم ونظام الحكم الذاتي في تسير وإدارة شؤون المنطقة.

أما في العراق بينت المادة (13) من قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان ـ العراق كيفية تكوين المجلس التنفيذي للمنطقة حيث نصت بأنه: «ب ـ يتكون المجلس التنفيذي من الرئيس ونائبه وعدد من الأعضاء مساوٍ لعدد الإدارات الوارد ذكرها في المادة الرابعة عشرة أو يزيد عليه. ج ـ يكلف رئيس الجمهورية أحد أعضاء المجلس التشريعي برئاسة وتشكيل المجلس التنفيذي».

يتضح من النص أعلاه أن رئيس الجمهورية يضطلع بالدور الفعلي في اختيار رئيس المجلس التنفيذي، فهو الذي يقوم باختياره من بين أعضاء المجلس التشريعي، وهذا لا يتفق والحكمة من نظام الحكم الذاتي الذي يقوم على تحقيق المطالب القومية للجماعات التعددية في الدولة، وإعطائها الفرصة بالتعبير عن رغباتها.

وبالرجوع إلى المادة (14) من قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان ـ العراق نجد أن إدارات الحكم الذاتي هي: إدارة الشؤون الداخلية وتشمل مجالس الوحدات الإدارية والدفاع المدني والأحوال المدنية، وإدارة التربية والتعليم، وإدارة الأشغال والإسكان، وإدارة الزراعة والإصلاح الزراعي، وإدارة الثقافة والشباب، والبلديات، والشؤون الاجتماعية، والشؤون الاقتصادية والمالية.

ومما يجدر ذكره أن المادة (17 / أ) تنص بأنه: «ترتبط تشكيلات الشرطة والأمن والجنسية والمرور في المنطقة بمديرياتها العامة في وزارة الداخلية وتسري على منتسبيها أحكام القوانين والأنظمة والتعليمات المطبقة في الجمهورية العراقية».

يتضح من هذا النص أن المشرع العراقي لم يساير الغاية الرئيسية من الأخذ بنظام الحكم الذاتي وهي التوفيق بين الحفاظ على وحدة الدولة وحل إشكالية عدم التجانس القومي والديني، فلا يمكن إغفال الدور الرئيسي للعوامل السياسية في تجربة الحكم الذاتي، إذ أن هذا الأخير لا يهدف منه ضمان حسن إدارة المرافق العامة المحلية بشكل كفوء وسليم فقط، بل الرغبة في تحقيق المطالب القومية للجماعات القومية والدينية من حفظ الأمن وبث اللغة وإحياء التراث والثقافة.

وعلى ذلك فقد خالف المشرع العراقي ركائز نظام الحكم الذاتي حيث ربط الأمور المرتبطة بدوائر الشرطة والأمن والمرور بوزارة الداخلية المركزية، رغم أن هذه الدوائر من أبرز الدوافع التي تدفع الدولة إلى الأخذ بنظام الحكم الذاتي، فلا يتصور تحقيق المطالب القومية لمنطقة الحكم الذاتي دون أن تكون لها صلاحية اختيار رؤساء الشرطة المحلية والمرور والأمن في المنطقة، إذ أن رغبة الجماعات القومية والدينية والثقافية واللغوية في حفظ الأمن من البواعث الرئيسية لقيام نظام الحكم الذاتي.

ثالثاً: خضوع هيئات الحكم الذاتي للرقابة

لا يؤثر نظام الحكم الذاتي في شكل الدولة، فلا يؤدي أي دور في نشوء الدولة، أو في شكل وطبيعة تكوينها، إذ يقتصر دوره على منح منطقة جغرافية معينة داخل إقليم الدولة تتميز بخصوصية قومية أو دينية أو ثقافية أو لغوية قدراً من الاستقلال الذاتي، في المجال التشريعي والتنفيذي والمالي، وذلك في نطاق الوحدة القانونية والسياسية للدولة. وعليه فإن القاعدة العامة في هذا المجال هو وحدة الدولة. وبذلك فإن الاستقلال الذاتي الذي يتمتع به منطقة الحكم الذاتي ليس تاماً ولا مطلقاً، إنما استقلال نسبي غير كامل حيث تخضع هيئات الحكم الذاتي في ممارستها لاختصاصاتها لرقابة السلطة المركزية سواء كانت هذه الرقابة منصبة على أعضائها أو على أعمالها.

وجدير بالإشارة هنا أن تقرير الرقابة المركزية على هيئات الحكم الذاتي ضرورة لازمة، فلا يمكن تحقيق التوفيق بين الحفاظ على الوحدة القانونية والسياسية للدولة، وبين إشباع الرغبات القومية والدينية والثقافية لمنطقة الحكم الذاتي دون خضوع هيئات الحكم الذاتي لرقابة السلطة المركزية، مع ملاحظة أن الرقابة المركزية يجب ألا تخل بجوهر نظام الحكم الذاتي بحيث تمارسها السلطة المركزية بشكل يحد من ممارسة هيئات الحكم الذاتي لاختصاصاتها المحددة لها.

والرقابة على هيئات الحكم الذاتي قد تكون رقابة سياسية، وقد تكون رقابة قضائية، وأخيراً قد تكون إدارية. وهذا ما سنتناوله تباعاً، وذلك على النحو التالي:

1ـ الرقابة الإدارية

تعددت تعريفات الرقابة الإدارية اصطلاحاً، هناك من يعرفها بأنها: «الرقابة التي تباشرها السلطة الإدارية المركزية في مواجهة الهيئات اللامركزية الإدارية سواء كانت إقليمية كالإدارة المحلية أم مرفقية كالمؤسسات العامة، حيث تنصب هذه الرقابة على الهيئات المحلية ذاتها أو على أعضائها كالتصريح والتصديق والإلغاء والإيقاف والحلول وفي الحدود التي يرسمها المشرع بغرض تحقيق المصلحة العامة واحترام مبدأ المشروعية».

كما عرفها آخرون بأنها: «مجموعة السلطات التي يقررها القانون للسلطة المركزية لتمكينها من الإشراف على نشاط الهيئات اللامركزية وأعمالها لضمان مشروعيتها وتحقيق التنسيق بين مختلف أعمالها حماية للمصلحة العامة».

إذن تنصب الرقابة الإدارية في موضوعها على محورين أساسيين وهما: أـ الرقابة على هيئات الحكم الذاتي. ب ـ الرقابة على أعمال هيئات الحكم الذاتي.

وفيما يلي بيان ذلك:

أـ الرقابة الإدارية على هيئات الحكم الذاتي

تتمثل الرقابة الإدارية على هيئات الحكم الذاتي بالوسائل التالية: التعيين، إرسال مندوب، حل هيئات الحكم الذاتي:

ـ التعيين

يعتبر حق السلطة المركزية في تعيين بعض أعضاء هيئات الحكم الذاتي إحدى الوسائل التي تمارس السلطة المركزية بموجبها الرقابة على هيئات الحكم الذاتي، فمثلاً أعطى قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان لرئيس الجمهورية صلاحية اختيار رئيس المجلس التنفيذي.

ـتعيين مندوب عن السلطة المركزية

يقصد بهذه الوسيلة كإحدى وسائل الرقابة الإدارية على هيئات الحكم الذاتي تعيين السلطة المركزية ممثل للدولة في منطقة الحكم الذاتي يشرف على شؤون الدوائر المركزية في المنطقة كالجنسية والإقامة، وينسق بينها وبين هيئات المنطقة لضمان تنفيذ السياسة العامة للدولة والقوانين الوطنية.

ففي إسبانيا نجد أن دستورها نص على هذه الوسيلة في المادة (154)، إذ جاء فيها: «يتولى إدارة الدولة داخل مجتمع الحكم الذاتي مندوب تعينه الحكومة، وله أن ينسق بين إدارة الدولة والإدارة الخاصة بمجتمع الحكم الذاتي إذا اقتضى الحال.

أما في العراق فقد ألغيت وظيفة وزير الدولة للتنسيق بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المرقم 1750 الصادر في 17 / 12 / 1979، غير أن المادة (18 / د) من قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان ـ العراق تنص بأنه: «تبلغ قرارات هيئات الحكم الذاتي إلى وزير العدل فور صدورها». فبموجب هذا النص نجد أن وزير العدل هو الجهة التي تتولى التنسيق بين السلطة المركزية وهيئات منطقة الحكم الذاتي.

ـ حل هيئات الحكم الذاتي

تعد هذه الوسيلة من أكثر الوسائل خطورةً من حيث المساس باستقلالية هيئات الحكم الذاتي، ويراد بها أن للسلطة المركزية حق حل هيئات الحكم الذاتي عند إهمالها في ممارسة اختصاصاتها أو إخلالها بالتزاماتها، كاتخاذها إجراء يضر بالمصلحة العامة للدولة ويخرج عن الحدود المرسوم لها في الدستور أو القانون.

ولخطورة هذه الوسيلة وحتى لا تتعسف السلطة المركزية في ممارسة حق الحل، درج القضاء على القول بضرورة وجود نص قانوني صريح يلزم الهيئات الإقليمية بالقيام بعمل أو بإجراء التصرف وامتناعها عن ذلك، أو بعدم القيام بعمل معين، وقيام السلطة المركزية بتوجيه إنذار مكتوب إلى الهيئة الإقليمية تدعوها إلى وجوب القيام بالعمل أو الامتناع عن القيام به الذي يفرضه القانون

رؤية نقدية كوردية لمآلات السلطة الجديدة وبنية الدولة السورية المرتقبة

كفاح محمود

بشار امين

كاظم خليفة

عمر إسماعيل

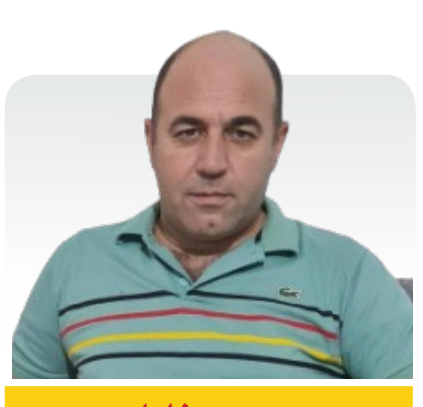
حميد خليل

عزالدين ملا

لا تزال سوريا، بعد أربعة عشر عاماً من الحرب والدّمار والتهجير، تعيش على وقع التدخّلات الخارجية التي لا تزيد الأوضاع إلا تعقيداً، وتفتح أبواباً جديدة لصراعات داخلية تهدّد بتمزيق ما تبقّى من جسد الوطن المنهك. وبينما تحاول بعض الأطراف دفع السوريين إلى أتون حرب أهلية جديدة، يبرز الأمل الوحيد في بناء الاستقرار عبر مصالحة وطنية حقيقية بين الحكومة السورية الجديدة وكل مكونات الشعب، دون تمييز أو إقصاء. وفي قلب هذه المعادلة، يقف الكرد، المكوّن الأصيل في الهوية السورية، بانتظار الثّقة الحقيقية وردّ الاعتبار الذي حُرموا منه عقوداً طويلة، ليشاركوا في إعادة بناء وطن يسع الجميع، ويضمن كرامتهم وحقوقهم.

1-كيف يمكن الحدّ من التدخّلات الخارجية التي تزيد من هشاشة الوضع السوري؟

2-ما السبيل إلى تجنيب سوريا الانزلاق نحو حرب أهلية جديدة؟

3-ما هي أسس المصالحة الوطنية المطلوبة بين الحكومة السورية الجديدة والشعب بكلّ مكوناته؟

4-كيف يمكن تحقيق رد الاعتبار للكرد وضمان شراكتهم الفعلية في سوريا الجديدة؟

5-ما دور المجتمع الدولي في دعم مشروع المصالحة الشاملة بدلاً من تغذية الانقسامات؟

لا استقرار بلا عدالة ومساواة بين مكوّنات سوريا

تحدّث المستشار الإعلامي للرئيس مسعود بارزاني، كفاح محمود لصحيفة «كوردستان»، بالقول: «تعاني معظم دول الشرق الأوسط من مرض سياسي مزمن يتمثل في التدخُّلات الخارجية، ولا سيما من جانب القوتين الإقليميتين الأبرز «إيران وتركيا»، ضمن صراعهما التاريخي المستمر على النفوذ والهيمنة. ولن يكون الخلاص من هذا الواقع المأزوم ممكناً إلا عبر بناء جبهة داخلية متماسكة تستند إلى العدالة الاجتماعية والسياسية، وعلى وجه الخصوص ضمان الحقوق المشروعة للمكوّنات القومية والدينية والمناطقية، بما يجعل من هذه الجبهة جداراً وطنياً صلباً في مواجهة أي تدخل خارجي، ويحول دون استخدام تلك المكونات أدوات لصراع الآخرين».

يشير محمود: «إلى أن التجربة العراقية تُعدّ مثالاً صارخاً لما قد تؤول إليه أوضاع الدول ذات التعدد القومي والديني إذا غابت أسس العدالة والمواطنة المتساوية. وفي هذا السياق، تُشبه الحالة السورية الوضع العراقي من حيث التركيبة المجتمعية المعقدة والتداخلات القومية والطائفية. لذا، فإن الطريق الأسلم نحو سوريا المستقبل يبدأ بإقامة نظام ديمقراطي حقيقي، يضمن الحقوق الكاملة والمتوازنة لجميع المكونات، ويحول دون اندلاع صراعات داخلية جديدة قد تُغرق البلاد مجدداً في دوامة الفوضى والعنف».

يؤكد محمود: «إلى أنه لا يمكن تسمية ما تحتاجه دولنا بـ»المصالحة» فحسب، بل هو في جوهره عقد وطني جديد لبناء الدولة، يشارك فيه الجميع على قدم المساواة، ويُؤسس على دستور عادل يضمن الحقوق والمكتسبات لكافة طبقات ومكونات الشعب. فبهذا العقد وحده تُبنى المواطنة الفاعلة، وتُصان التعددية، ويتبلور نسيج وطني متماسك قادر على مواجهة التحديات وتجاوز الانقسامات».

يردف محمود: «إن الشعب الكردي يمتلك خصوصية متميزة في اللغة والثقافة والتاريخ والجغرافيا، فضلاً عن تقاليده الاجتماعية، وقد تعرّض عبر تاريخه الطويل إلى مظالم جسيمة، تمثلت في محاولات منظمة لإزالته من الخارطة أو إذابته قسراً ضمن مكونات أخرى أكثر عددًا. إلا أن كل تلك المحاولات باءت بالفشل، بفضل إصراره على الحفاظ على هويته ووجوده. ومن هنا، فإن أي نظام سياسي جديد ينبغي أن يتوقف بتمعّن أمام هذه الخصوصية، ويستلهم من التجارب المشابهة صيغًا عقلانية لبناء دولة عادلة تستوعب الجميع، وتعيد الاعتبار لكل من تعرّض للتهميش أو الإقصاء، وذلك من خلال بناء اتحاد اختياري قوي بقوة مكوناته».

يختم محمود: «ما لم تتوافر إرادة وطنية صلبة وجادة في الداخل، تتجه لبناء دولة ديمقراطية عادلة تقوم على الاعتراف الكامل والمتساوي بحقوق جميع المكونات، فإن أي دعم خارجي سيظل بلا جدوى أو أثر يُذكر. فالمجتمع الدولي لا يستطيع أن يحلّ محل الإرادة الداخلية، ولا أن يفرض استقرارًا حقيقيًا دون وجود قاعدة وطنية حقيقية تنطلق من الداخل ذاته». الحل في سوريا يبدأ باتحاد ديمقراطي لا مركزي وضمان حقوق المكونات

تحدث عضو المكتب السياسي ومسؤول الإعلام المركزي للحزب الديمقراطي الكوردستاني- سوريا، بشار أمين لصحيفة «كوردستان»، بالقول: «معلوم، أن سوريا تعرّضت للتدخلات الخارجية منذ بداية حركة الاحتجاجات السلمية في آذار 2011، منها سياسية وأخرى عسكرية وسياسية، وكانت تتقاسم مناطق النفوذ بشكل واسع وواضح، منها روسيا وتركيا وإيران وأمريكا وغيرها ولاسيما بعد انتشار القوى الظلامية المتطرفة في سوريا والعراق وخصوصاً داعش والقوى الراديكالية وبقاؤها حتى الآن، ما اثار قلق وحفيظة المجتمع الدولي لما يمكن تهديد امن واستقرار الوضعين الدولي والإقليمي، واتسعت دائرة التدخلات على المستوى العربي والإقليمي ايضا، لدرجة غدت سوريا ساحة سياسية لتصفية الحسابات، وامتدت هذه التدخلات طوال السنين التي خلت، وهي تجر على البلاد المزيد من الويلات والخراب والدمار وذهب ضحية هذه الصراعات المزيد من زهق الأرواح واصابة اضعاف مضاعفة بالجراح والعاهات المستدامة فضلا عن الاعتقالات الواسعة التي قل نظيرها في التاريخ واستشهاد الآلاف منهم تحت التعذيب الوحشي.

يتابع امين: «ان هذه التدخلات ظلت مستمرة رغم تقلص دور البعض منها، الا ان جهات اخرى زادت في وتيرة التدخل أكثر شدة وخصوصا تركيا واسرائيل الى جانب أمريكا وفرنسا والبعض الآخر في الخفاء ومن خلف الكواليس، بمعنى ان التدخلات الدولية والإقليمية في الشأن السوري لا تزال قائمة ومستمرة وأحيانا أكثر صرامة مما كان وبشكل مباشر، ذلك بسبب توفير الذرائع لها من بعض الجهات الموجهة للسلطات الجديدة، وهذا ما حصل مؤخرا في صراعات السويداء والجنوب السوري.

هكذا فان للدول والمجتمعات دورها سواء في خدمة مصالحها او خدمة مصالح اصدقائها او العمل لدرء المخاطر التي قد تحدق بها جراء التفاعلات السياسية القائمة، وعليه ينبغي للسلطات الجديدة في البلاد ان تنسج العلاقات مع القوى التي تسعى لنشر الأمن والاستقرار في عموم المنطقة ومن بينها سوريا»

يشير امين: «إلى انه حينما يتمتع الجميع بحقوقهم يكون ذلك دافعا قويا نحو قيامهم بواجباتهم الوطنية وسيكون التفاهم سهلاً نحو التعايش والعمل وفق ثقافة التسامح والعيش المشترك، بمعنى ينبغي استثمار التعددية القومية والدينية والتنوُّع الثقافي كعامل قوة ومنعة بتضامن الجميع وتضافر جهودهم سواء في الدفاع عن البلد والذود عن حياضه او للعمل من اجل الهدوء والاستقرار، لا ان يكون العمل عكسيا ببث الفرقة والتنافر ونشر ثقافة الكراهية بين المجتمع الواحد حيث مكونات الشعب السوري، ليصار الى استغلاله من لدن خصوم شعبنا واصحاب المصالح والساعين الى توسيع دائرة نفوذهم وسطوتهم، ولكي لا تكون سوريا ساحة لتصفية الحسابات من جديد».

وعليه، يزيد أمين: «هكذا تسهل المواءمة بين مختلف المكونات حيث اسس المصالحة الوطنية بوضع الأولويات التي تخدم المصالح الوطنية العليا، ومن ثم مصالح المكونات وتحفيزها نحو التفاعل والاندماج دون تمييز مواطن وآخر بسبب الانتماء القومي او الديني او الطائفي واعتماد مبدأ المواطنة المتساوية، والعمل وفق الامكانات والكفاءات المتوفرة في تشكيل مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية بعيدا عن المحسوبية والمزاجية، وليس على غرار ما تفعله السلطة الجديدة سواء عند انعقاد المؤتمر الذي سموه «الوطني السوري» وهو بالأساس للفئة الحاكمة، او عند وضع المواد الدستورية المؤقتة او الحكومة الانتقالية او حاليا عند تشكيل البرلمان».

ومن هنا، يؤكد امين: «إلى ان الوضع يقتضي تجنب سياسة الاقصاء والتهميش كما كانت تفعله الحكومات السورية المتعاقبة، لأن جميع المكونات قد ساهمت في بناء الدولة السورية، وساهمت في مناهضة نظام الاستبداد والدكتاتورية ومنذ الأيام الأولى لاندلاع الاحتجاجات السلمية من مدينة درعا، وخصوصا الشعب الكردي وفي عموم مناطقه واماكن تواجده، وقد استبشرت السلطات الجديدة خيرا بالشأن الكردي واعتبرته مكونا اساسيا لا يمكن تجاهله، الا انها سرعان «ما قلبت عليه ظهر المجن» وتجاهلته كشعب وكقوى وطنية وتجاهلت ممثليه الحقيقيين وزعمت انها تتعاطى مع الأفراد وليس المجموعات ما يعني رفض التمثيل الحقيقي، في حين يعلم الجميع وتعلم هذه السلطات ان الوضع في البلاد لا يمكن ان يأخذ سبيله نحو الهدوء والاستقرار ما لم تحل قضايا مكونات الشعب السوري وخصوصا قضية الشعب الكردي في سوريا عبر تطبيق نظام ديمقراطي اتحادي لا مركزي يحقق طواعية وحدة سوريا ارضا وشعبا ودون خوف او وجل، وعليه ينبغي التعاطي مع الشأن الكردي بشكل جدي والحوار مع ممثليه الحقيقيين عبر الاهتمام الجدي بمخرجات كونفرانس 26 نيسان 2025».

وفي السياق ذاته، يختم امين: «إلى ان دور المجتمع الدولي يأتي ولاسيما امريكا والاتحاد الأوربي للمساهمة في ضمان الأمن والاستقرار في ربوع البلاد واستكمال رفع العقوبات عن سوريا والبدء بإعادة اعمار سوريا بعد الدعم بالترتيبات السياسية اللازمة وما ينبغي لسوريا ان تأخذ مكانها بين الدول الديمقراطية بنظام اتحادي لا مركزي اسوة بالدول والمجتمعات الديمقراطية في العالم بماهي سويسرا والمانيا وامريكا.. الخ، ولينعم الشعب السوري بكل مكوناته بحقوقه القومية والدينية والسياسية وكل بحسب وجوده وأماكن تواجده الجغرافي، وهكذا يمكن لسوريا وشعبها إمكانية توفير عوامل التقدم والتطور والازدهار دون تمييز او امتياز لأحد بسبب الانتماء القومي او الديني او الطائفي وليعيش الجميع في امان ووئام».

عقد وطني جامع يرسّخ الحقوق وينهي التدخلات

تحدث عضو الهيئة السياسية لحركة الإصلاح الكوردي- سوريا كاظم خليفة، لصحيفة «كوردستان»، بالقول: «إن السياسات الاستبدادية وآلة القمع التي اعتمد عليها نظام البعث الأسدي ضد السوريين المطالبين بالحرية والكرامة، مستنداً إلى بعض القوى الإقليمية والدولية والميليشيات الطائفية من أجل حماية عرشه من السقوط، كانت من الأسباب الأساسية لتدخل دول وقوى أخرى بحثاً عن مصالحها في هذه المنطقة الجيوسياسية الهامة، فكان تدويل القضية السورية منذ بدايات الثورة، وبات الشعب السوري يدفع ضريبة الصراعات الدولية على وطنه من قتل وتهجير وتدمير، ولم يعد له الدور الأساسي في إيجاد الحلول لقضيته، بل صار أسيرا لأجندات الدول المتدخلة في الشأن السوري، بسبب تعنت النظام وعدم اكتراثه بما أصاب سوريا من دمار وقتل».

يتابع خليفة: «إلى ان هذه الحالة استمرت بعد سقوط النظام الاستبدادي من خلال توافقات إقليمية ودولية، وأثر ذلك أنصبَّ عمل الإدارة السورية الجديدة على استرضاء الخارج في محاولة منها لكسب الشرعية والدعم، وقد استطاعت أن تحقق بعض النجاحات في هذا المنحى، ولكن كان ذلك على حساب الوضع الداخلي والشعب السوري الحالم بدولة ديمقراطية تعددية تتحقق فيها أهداف السوريين، دولة تصون الحرية والكرامة التي انطلقت الثورة السورية من أجلها. ولكن لم تقم هذه الإدارة الجديدة إلا ببعض الإجراءات التي اتسمت بالشكلية، كمؤتمر الحوار الوطني والإعلان الدستوري وطريقة تشكيل الجيش ومجلس الشعب وغيرها، وبأساليب تكرّس الأحادية من خلال ثنائية متناقضة تفرض الهيمنة تحت شعارات قديمة حديثة كالحفاظ على وحدة الأراضي السورية، وعدم التعامل مع الشعب السوري كمكونات عرقية ودينية وسياسية متنوعة، والتي لا بد من المشاركة الفعلية معها في صياغة تشكيل الدولة الجديدة التي نادى بها الشعب السوري طيلة أربعة عشر عامًا وهو يقدم التضحيات الكبيرة من أجلها».

بالموازاة مع الخارج، يردف خليفة: «كان لا بد من تقوية الجبهة الداخلية والمشاركة الفعلية لكل المكونات والاعتراف بحقوقها عبر دستور يصون هذه الحقوق، ونبذ خطاب الكراهية والطائفية المقيتة لترسيخ الثقة بينها وبين كل أطياف الشعب السوري، فشعارات المواطنة المتساوية وتحقيق العدالة دون فعل واقعي وعملي لا تفضي إلا إلى مزيد من عدم الثقة والانقسام.

يضيف خليفة: «انه خلال الفترة التي قادتها الإدارة الجديدة بعد هزيمة نظام الاستبداد، أرتُكبت الكثير من الأحداث المؤلمة بحق السوريين من مكونات مختلفة، كأحداث الساحل وجرمانا والسويداء وتفجير كنيسة مار إلياس في دمشق وغيرها، حيث اتخذت تلك الأحداث والجرائم طابعاً طائفياً مخيفاً ينذر بحرب أهلية، بالتوازي مع آلة إعلامية مسمومة تبث ثقافة الكراهية وتدعو إلى القتل عبر منهجية وعقيدة تؤمن بأن فرض سيطرة هذه الإدارة بالقوة والحرب على كامل الأراضي السورية هو الحل الوحيد للوصول إلى إنشاء دولة مستقرة، وهي بذلك تدفع بسوريا نحو حرب أهلية وتشرذم وانقسام بسبب تلك العقلية التي تمارس منطق القوة والغلبة وهي تتشدق بوحدة سوريا. وللتخلص من هذه الحالة، لا بد من عقد مؤتمر وطني جامع يشارك فيه كل المكونات السورية دون تفضيل أي فئة أو طائفة أو قومية على أخرى، لترسيخ الثقة المتبادلة والاقتناع بأن سوريا هي لكل السوريين، ومعالجة المشاكل والمظالم والقضايا من جذورها.

فسوريا بأمسّ الحاجة إلى مصالحة وطنية حقيقية ترتكز على ضمان حقوق كل المكونات فعليا لا شعاراتيا».

يشير خليفة: «إلى ان الكُرد شعب أصيل يعيش على أرضه التاريخية في سوريا، وقد ساهم في تكوين الدولة السورية واستقلالها وتطويرها على كافة الأصعدة السياسية والثقافية والدينية. وبالرغم من دوره الرائد في صياغة الوطن وحمايته، تعرّض الشعب الكردي للظلم والاضطهاد على يد العنصريين، وخاصة في مرحلة حكم البعث الشوفيني، الذي سعى بكل الأساليب اللاإنسانية إلى طمس كل معلم كردي في سوريا، كالتجريد من الجنسية والحزام العربي ومنع اللغة والثقافة وغيرها الكثير من الإجراءات التعسفية، من خلال توجيه اتهامات باطلة كالاتهام بالانفصال، بغية حضّ المكون العربي على معاداتهم واعتبارهم أعداء في الداخل، إلى جانب المتاجرة بعقولهم من خلال التغني بالعروبة وأكذوبة الدفاع عن وحدة الأراضي السورية. إلا أن الشعب الكردي استمر في نضاله ضد الاستبداد وربط على الدوام قضيته القومية بقضية الديمقراطية في البلاد، وعلى أنها قضية وطنية بامتياز، وقد عبّر الشعب الكردي عن ذلك من خلال انتفاضته بوجه نظام الاستبداد عام 2004 وكذلك انخراطه بالثورة السورية منذ بداياتها عام 2011، معبرا عن انتمائه الوطني في الدفاع عن كل مكونات الشعب السوري».

يختم خليفة: «من الطبيعي أن سوريا الجديدة ستواجه العديد من المصاعب بعد حكم شمولي دام لأكثر من ستين عاماً في ظل نظام البعث الذي عمل بكل الوسائل على ترسيخ أيديولوجيته، وقد ترك موروثا ثقافيا وعقائديا في المجتمع السوري، ولابد من العمل الوطني الجاد من أجل إزالته ببذل الجهود من قبل السوريين عامة. وعلى المجتمع الدولي أن يقوم بدوره في دعم السوريين لتحقيق الأمن والاستقرار عبر المصالحة الوطنية، وتعزيز الثقة بين كافة مكونات الشعب السوري، والعمل على نبذ الانتهاكات وضمان عدم تكرارها، بالإضافة إلى دعم عملية الانتقال السياسي وتفعيل دور المجتمع المدني والمشاركة في وضع الأسس الديمقراطية لبناء دولة تكون لكل السوريين».

مؤتمر وطني ودستور جديد يضمن الحقوق ويطرد التدخلات

تحدث عضو الهيئة الإدارية لاتحاد كتاب كوردستان سوريا، عمر اسماعيل لصحيفة «كوردستان»، بالقول: «إلى انه يتم الحد من التدخل الخارجي في سوريا بتقوية الجبهة الداخلية والاتفاق بين جميع مكونات الشعب السوري وتفضيل مصلحة الوطن وإقامة نظام ديمقراطي تعددي لا مركزي، يتشارك الجميع في بناء سوريا الجديدة بعد الانهيار الكامل خلال السنوات الماضية من القتل والتهجير، للخروج من هذا النفق المظلم بالحوار الديمقراطي السلمي بدلاً من النزعة الفردية والشمولية كما كان يمارسها النظام القمعي الشمولي سابقا».

يتابع إسماعيل: «إلى انه من خلال الدعوة الى مؤتمر وطني يشارك فيه جميع المكونات والقوى السياسية في سوريا للاتفاق على المبادئ الاساسية للديمقراطية واعتماد اللامركزية السياسية ومبادئ حقوق الانسان ليتسنى لكل مكون ممارسة حقوقه في التعبير عن نفسه، وتشكيل لجنة منبثقة عن المؤتمر الوطني لكتابة الدستور جديد يشارك فيها جميع المكونات السورية، ويثبت في الدستور الجديد الاعتراف بالمكونات والقوميات السورية كافة وعلى راسها القومية الكردية والاعتراف الدستوري بوجود الشعب الكردي على أرضه التاريخي».

يشير إسماعيل: «إلى أن الحكم الحالي هو حكم اسلامي طائفي سني ويعتمد على مقاتلين اجانب وفصائل إرهابية، وبقاء هذا الحكم لا يبشر بالخير ولا يمكن ان يتحقق السلام في الداخل، ويبقى الباب مفتوحا لتدخلات خارجية بحجة حماية الاقليات او حماية الجهات التابعة لها».

يضيف إسماعيل: «ان رد الاعتبار للشعب الكردي يتم باستقبال الوفد الكردي المنبثق عن الكونفراس الكردي والتفاوض معه، وازالة المشاريع العنصرية من الحزام العربي والاحصاء الاستثنائي، وتعويض المتضررين، وتحديد نسبة المشاركة للكرد في الحياة السياسية من البرلمان والوزارات والإدارات، والاعتراف بالقومية الكردية كشعب يعيش على ارضه التاريخية».

يختم إسماعيل: «من واجب المجتمع الدولي مساعدة الشعب السوري بالضغط على هذا النظام لإيقاف المجازر، والتدخل لعقد مؤتمر وطني جامع للشعب السوري، وتشكيل دولة مدنية ديمقراطية فيدرالية. اما إذا بقي الوضع على هذا الحال سيتوجه هذا النظام للحل العسكري مرة اخرى بعد الساحل والسويداء سيتوجه الى شرق الفرات، وهذا سيؤدي الى تقسيم سوريا».

سوريا لا مركزية هي الضامن الوحيد للحقوق ولوقف النزيف

تحدّث عضو الهيئة التنفيذية لاتحاد الطلبة والشباب الكوردستاني – روج آفا، حميد خليل، لصحيفة «كوردستان»، بالقول: «إنّ التدخّلات الدولية بدأت منذ اندلاع الثورة السورية، التي قسّمت الجغرافيا السورية، على مدى خمسة عشر عاما، إلى عدّة مناطق نفوذ، وأدّت تلك التدخّلات إلى إثارة المشاعر القومية والطائفية بشكل غير مسبوق، لما رافق تلك السنوات من ويلات ومصائب لا تسمح للسوريين بالعيش جنبًا إلى جنب. وتلك الجروح العميقة التي أصابت الشعب السوري خلال خمسة عشر عامًا لن يستطيع الزمن تضميدها أو مداواتها خلال عقود وأجيال مقبلة، وعليه فإنه لا يمكن الحدّ من التدخّلات الدولية في سوريا».

يعتقد خليل: «إنه من الضرورة بمكان أن تستمرّ هذه التدخّلات إلى حين تثبيت اللامركزية في سوريا وفق مناطق النفوذ والتوزّع السكاني، سواء القومي أو الطائفي، والتي تبلورت بمرور سنوات الأزمة السورية لعدّة أسباب، أهمّها انعدام الثّقة بين المكوّنات والأطياف والقوميات في الجغرافيا السورية. وما شهدَه الساحل السوري وما يجري في السويداء خير دليل على ما ذُكر. وأنّ هذه التدخّلات يجب أن تستمرّ إلى حين استقرار سوريا بكتابة دستور لا مركزيّ، يُعطي كلّ ذي حقٍّ حقَّه، ويضمن المشاركة الفاعلة لكافة المكوّنات وتمثيلهم في السلطة، وكذلك يضمن حقوق المرأة السورية دستوريًا في ظلّ ما نشهده من قمعٍ لحريّاتها وحقوقها بمسمّيات مختلفة. وهذا الأمر سيَضمن عدم الانزلاق إلى المزيد من المجازر والقتل وسفك الدماء».

يشير خليل: «انه على السوريين كافّة أن ينظروا إلى ما يحصل من حولهم بواقعية؛ فالأمور منذ ٧ أكتوبر تغيّرت وستغيّر وجه المنطقة إلى الأبد بأدوات لا قِبَلَ لنا بها ولا يدَ لنا فيها، وأعتقد أنّه خلال السنوات الثّلاث القادمة سنشهد تغيّرات عظيمة في المنطقة وخرائطها شاء من شاء وأبى من أبى.

كلّ هذه المتغيّرات بدأت فعليًا بتاريخ ٣/٢٩، عندما بدأ الهجوم الإسرائيلي على ميليشيا حزب اللّه وما تلاه من تغيّرات جذرية في المنطقة ككلّ، وضرب قدرات إيران العسكرية والنووية وميليشياتها. وإنّ الحرب مع إيران ستُستأنَف حتما، وسوريا لا يمكن أن تعود دولة مركزية أبدًا.

وما يجري في السويداء كمين هادئ وطويل الأمد نسبيًا للمهاجمين من كافة المناطق، وعلى السوريين أن يدركوا هذه المتغيّرات. أمّا بالنسبة للكورد، فهم شركاء أصيلون يعيشون على أرضهم التاريخية ضمن الجغرافيا السورية بتاريخٍ حافل من التضحيات «

عليه، يختم خليل: «إنّ الكُورد أصحاب قضية ولهم حقوق، لا مجرّد واجبات وطنية أو دينية حين الطلب أو الرغبة. وآن الأوان لردّ الاعتبار لهذا الشعب، الذي ما زال يؤمن بأنّ سوريا تتّسع للجميع على أساس احترام الحقوق القومية للشعب الكوردي ضمن سوريا لا مركزية. وكلّ من لا يقرأ الواقع ولا يُجيد البناء على تلك القراءة لرؤية المستقبل بتجرّد، سيكون ضحية مخاوف أكبر من اللامركزية، وتجربة السنّة العراقيين واضحة للعيان؛ ذلك أنّ المجتمع الدولي مستسلمٌ لإرادة وتطلّعات قوى متنفّذة في الشرق الأوسط، بقوة كأمريكا وإسرائيل، خاصّةً بعد غياب الهيمنة الروسية وتقلّص الدور التركي.

وأوّل الغيث ممرّ داوود... رحم اللّه إبراهيم هنانو وسلطان باشا الأطرش وصالح العلي».

ROJNAMAKURDISTAN.COM
العدد (757) 01-08-2025 م - 2725 ك

أمريكا تتابع هجمات المسيرات المفخخة على إقليم كوردستان بقلق

أشارت ممثلة حكومة إقليم كوردستان في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أن وأشنطن تتابع هجمات المسيرات على إقليم كوردستان بقلق.

قالت تريفة عزيز ممثلة حكومة إقليم كوردستان في أمريكا، يوم الثلاثاء 22 تموز 2025: «أمريكا قلقة جداً بشأن الهجمات بطائرات مسيرة، التي استهدفت مؤخراً منشآت لإنتاج الطاقة، وخاصة الشركات النفطية والحقول التي تمتلك شراكة في استثمارها».

وأعربت ممثلة حكومة إقليم كوردستان في أمريكا عن ارتياحها، لإدانة الولايات المتحدة لتلك الهجمات، وقالت: «نرجو مواصلة مراقبة الأوضاع، ودعم الاستثمار الأمريكي في إقليم كوردستان، نحن ننتظر مواصلة التطوير والتقدم في الأسابيع المقبلة».

سيناتور أمريكي: بغداد تُموّل الميليشيات الإرهابية التي تهاجم إقليم كوردستان

عبّر سيناتور أمريكي عن اسفه كون أموال دافعي الضرائب الأمريكيين تُموّل بغداد التي بدورها تُموّل الميليشيات الإرهابية التي تهاجم حكومة إقليم كوردستان، وكذلك القوات الأمريكية.
عضو مجلس الشيوخ الأمريكي عن الحزب الجمهوري ، جوي ويلسن ، كتب في تدوينة على حسابه بمنصة إكس ، طالعتها (باسنيوز): « كان من دواعي سروري يوم الجمعة التحدث مع صديقي العزيز وزير خارجية حكومة إقليم كوردستان العراق».
مضيفاً: « تطلق الميليشيات الإيرانية المزيد من الطائرات المسيرة اليوم ضد أصدقائنا الأعزاء في حكومة إقليم كوردستان».
ردفاً: « للأسف، تُموّل أموال دافعي الضرائب بغداد التي تُموّل الميليشيات الإرهابية التي تهاجم حكومة إقليم كوردستان، وكذلك القوات الأمريكية، وتعمل مع رأس الأفعى إيران لزعزعة استقرار سوريا والعراق ولبنان واليمن».

مشدداً: « لا يُمكن التسامح مع هذا الأمر بعد الآن، وسأعمل على حظر التمويل للعراق الذي يُموّل هذه الميليشيات الارهابية، والمطالبة بتصنيفها كمنظمات إرهابية».
وتثيرُ التغريدات المتواصلة للسيناتور الجمهوري الأمريكي جو ويلسون جدلًا واسعًا في الأوساط السياسية العراقية، بعدما تناول فيها ملف الميليشيات المسلحة، وعلاقة البلاد بإيران، وارتهان بعض المؤسسات العراقية لنفوذ طهران.
وجو ويلسون هو سياسي أمريكي وعضو في الحزب الجمهوري، ويشغل عضوية لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب، ويُعرف بمواقفه الداعمة لحلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ومعارضته للنفوذ الإيراني في المنطقة.

ويفتح ويلسون ملفات عميقة في العراق، تشمل: تهريب الدولار، ونفوذ الميليشيات المسلحة، وترهل مؤسسات الدولة، وغيرها من القضايا التي تشغل اهتمام العراقيين الساعين للإصلاح والتغيير، وسط تساؤلات حول مدى تأثير هذه التصريحات على المشهد السياسي العراقي.

هيومن رايتش ووتش: الأضرار التي لحقت بحقول النفط في إقليم كوردستان تُهدد الحقوق

أكدت منظمة هيومن رايتس ووتش اليوم ثلاثاء (29 تموز 2025) أن الأضرار التي لحقت بحقول النفط في إقليم كوردستان تُهدد الحقوق والخدمات، فيما أشارت إلى أن حجب بغداد رواتب القطاع العام في الإقليم أثّر بشكل مباشر على جودة وتوفير الخدمات العامة الأساسية، بما يشمل الرعاية الصحية والتعليم.
وذكر تقرير لمنظمة «هيومن رايتس ووتش»، إن هجمات بمسيّرات نفذتها جماعات مجهولة بين 14 و16 تموز 2025 على خمسة حقول نفطية في إقليم كوردستان العراق، ألحقت أضرارا جسيمة بإنتاج الطاقة في الإقليم.
وأضافت المنظمة الحقوقية أن هجمات المسيرات تُشكل تصعيدا خطيرا في النزاع الطويل الأمد بين بغداد وأربيل حول السيطرة على عائدات النفط وتوزيعها. في إطار هذا النزاع، توقفت بغداد عن دفع رواتب القطاع العام للحكومة الإقليمية منذ أيار.
ودعت المنظمة السلطات الاتحادية العراقية وسلطات إقليم كوردستان التحقيق في هجمات المسيرات، ومنع شن مزيد من الهجمات على البنية التحتية للطاقة، وضمان دفع رواتب القطاع العام بالكامل وفي موعدها.
ونقل التقرير الحقوقي عن باحثة العراق في هيومن رايتس ووتش سارة صنبر قولها: «قد يتسبب التدمير المتعمد للبنية التحتية النفطية بتداعيات خطيرة على حصول سكان إقليم كوردستان على الخدمات العامة. ومما يزيد الطين بلة، أن آلاف المعلمين والأطباء والممرضات لا يستطيعون دفع نفقاتهم اليومية لأن رواتبهم رهينة الخلافات السياسية».
وأشارت المنظمة أن حكومة إقليم كوردستان تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط وتحويلات الميزانية الاتحادية لدفع الرواتب وتمويل الخدمات العامة. مبينةً أنه منذ 2014، حجبت بغداد بشكل متقطع حصة أربيل من الميزانية الاتحادية، مستخدمة المدفوعات كوسيلة ضغط لفرض تنازلات في المفاوضات حول عائدات النفط.
وجاء في التقرير إن حجب بغداد رواتب القطاع العام أثّر بشكل مباشر على جودة وتوفير الخدمات العامة الأساسية، بما يشمل الرعاية الصحية والتعليم.
وأكدت أن هجمات المسيّرات تهدد البنية التحتية للطاقة في إقليم كوردستان وتؤثر بشكل مباشر على الحق في الكهرباء. لا يزال الإمداد بالكهرباء في المنطقة غير منتظم.
وبيّنت أن السلطات الاتحادية والإقليمية تتحمل مسؤولية حماية البنية التحتية الحيوية وحماية المدنيين. عليها أن تتصرف بحسن نية لضمان إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان، وإعطاء الأولوية لدفع رواتب القطاع العام لضمان حصول السكان على الخدمات العامة.
وأضافت أن تقاعس السلطات المستمر عن حل هذه النزاعات كان له أثر مباشر ومدمر على حقوق العاملين في القطاع العام، ومن يعتمدون على خدماتهم.
وأكدت أن العراق بصفته دولة طرف في «العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية»، مُلزم باحترام الحق في مستوى معيشي لائق، بما يشمل صرف الأجور في مواعيدها، والصحة، والتعليم.

مسرور بارزاني يستقبل وفدا من الجمهورية الإسلامية الإيرانية

تبادل رئيس حكومة إقليم كوردستان ووفد إيراني، وجهات النظر بشأن سبل تعزيز العلاقات الثنائية، لا سيّما في مجالي التبادل التجاري وتيسير حركة السياحة والتنقل بين الجانبين.
استقبل رئيس حكومة إقليم كوردستان مسرور بارزاني، يوم الإثنين 28 تموز 2025، وفداً من الجمهورية الإسلامية الإيرانية برئاسة محافظ أذربيجان الغربية (أورمية) رضا رحماني.
خلال الاجتماع، الذي حضره القنصل العام للجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى أربيل فرامرز أسدي، جرى تبادل وجهات النظر بشأن سبل تعزيز العلاقات الثنائية، لا سيّما في مجالي التبادل التجاري وتيسير حركة السياحة والتنقل بين الجانبين.
من جانبه، أعرب الوفد الزائر عن شكره وتقديره لحكومة إقليم كوردستان على ما تقدمه من دعم وتسهيلات لاستقبال الزوار الإيرانيين المتوجهين لزيارة العتبات المقدسة في العراق.

رئيس البرلمان العراقي مستنكراً جريمة الأنفال ضدّ البارزانيين: التاريخ لن يغفر لمن خذل المظلوم في ساعة الذبح

استنكر السيد رئيس مجلس النوّاب العراقيّ محمود المشهدانيّ جريمة الإبادة الجماعية التي تعرّض لها «الإخوة» البارزانيون في حملات الأنفال الظالمة، التي وصفها بواحدة «من أبشع الجرائم» التي شهدها تاريخ العراق الحديث.
وفيما يلي نصّ البيان:
السيد مسعود البارزاني المحترم
السيد نيجيرفان البارزاني رئيس إقليم كوردستان المحترم
السيد مسرور البارزاني رئيس مجلس الوزراء في إقليم كوردستان المحترم
في هذه الأيام نستذكر ونستنكر، بقلوب يعتصرها الألم وضمائر تئنّ من هول المجازر الوحشية، ما تمّ ارتكابه ظلمًا وعدوانًا ضدّ الأبرياء من البارزانيين في حملات الأنفال الظالمة، في مشهدٍ يمثّل استباحةً غير أخلاقية لدمّ الإنسان وفعلًا شائنًا لا تبرره حجة، وجريمة لا تُغتفر في تاريخ العراق الحديث.
لقد كان الضمير الإنسانيّ غائبًا او مُغيبًا إزاء ما تعرّض له أبناء البارزانيين من قتلٍ جماعي وتهجيرٍ قسري ومحو للهوية، في جرحٍ سيبقى مفتوحًا في الذاكرة العراقية، وشاهدًا دامغًا على حقبةٍ سوداءَ من القمع والاستبداد يجب ألا تتكرر.
وفي هذه المناسبة الأليمة نتقدّم بأحرّ التعازي وأصدق مشاعر المواساة إلى القيادة الكردية، وبالأخصّ الأخوة البارزانيين، وعموم أبناء شعبنا الكردستانيّ الكريم.
كما لا يسعنا في هذه الذكرى الأليمة إلا أن نتقدّم بعميق المواساة لعموم عوائل الضحايا، الذين كان لصمودهم العظيم في وجه الظلم وتمسكهم بحقوقهم المشروعة وإيمانهم بالوحدة الوطنية والشراكة أثرٌ مهمّ في بناء عراقٍ ديمقراطي حرّ.
إنّ مجلس النوّاب سيبقى نصيرًا لقضايا العدالة وحقوق الإنسان، حاملًا بلا كللٍ ولا ملل مسؤولية إنصاف جميع الضحايا، وضمانً عدم تكرار مثل تلك المآسي، والعمل على ترسيخ مبادئ المواطنة والكرامة والعدالة لكلّ العراقيين.
ونؤكّد في هذه المناسبة أنّ دماء الأبرياء لن تذهب سدى، وأنّ التاريخ لن يغفر لمن خذل المظلوم في ساعة الذبح، وأنّ كلّ من يساوي بين الجلّاد والضحية قد خسر إنسانيته، كما لايسعنا إلا التاكيد على أنّ تلك الممارسات بجب أن لا يكون لها مكانٌ في العراق الجديد.
الرحمة والخلود لشهداء الأنفال، والصبر والسلوان لعوائلهم، والخزي والعار لكلّ من ارتكب هذه الجرائم.
الدكتور محمود المشهداني
رئيس مجلس النوّاب العراقيّ
31 تموز 2025

كهرباء كوردستان تعتمد توجيهات جديدة لمكافحة التلاعب بالشبكه وضمان التوزيع العادل

أعلنت وزارة الكهرباء في حكومة إقليم كوردستان عن اعتماد مجموعة من التوجيهات الجديدة بهدف مواجهة ومنع التلاعب وسحب الكهرباء بشكل غير قانوني، خاصة في المناطق التي تتمتع بكهرباء مستمرة ضمن مشروع الإنارة.
وأكدت الوزارة أن هذه التوجيهات دخلت حيز التنفيذ، وتشمل إجراءات مشددة بحق كل من يثبت تورطه في التلاعب بعداد الكهرباء أو سحب الكهرباء بطريقة غير قانونية.
ووفقاً للتوجيهات، ستُفرض غرامة تصل إلى 4 ملايين دينار عراقي على المخالفين، بالإضافة إلى تحميلهم تكلفة الكهرباء المستهلكة خلال فترة التلاعب، وقطع الخط الكهربائي عنهم، مع اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحقهم.
وشددت الوزارة على أهمية التوزيع العادل للكهرباء، مؤكدة حرصها على توفير خدمة الكهرباء المستمرة بشكل آمن وعادل للمواطنين الملتزمين بدفع فواتيرهم الشهرية بانتظام. كما حذرت من أن أي تلاعب أو تدوير لعداد الكهرباء يمثل خطراً كبيراً على الأرواح، نظراً لاحتمال وقوع صدمات كهربائية أو حرائق نتيجة تلك المخالفات.
ودعت وزارة الكهرباء المواطنين إلى الإبلاغ الفوري عن أي حالة تلاعب أو سحب غير قانوني للكهرباء، من خلال التواصل مع مركز خدمة مشروع الإنارة على الرقم 1992، مشيرة إلى أن النص الكامل للتوجيهات الجديدة متاح عبر الرابط الرسمي.
يشار إلى أن مشروع الإنارة الذي أطلقه رئيس حكومة الإقليم مسرور بارزاني في تشرين الثاني 2024، يهدف إلى توفير كهرباء مستمرة على مدار الساعة لجميع أنحاء إقليم كوردستان حتى نهاية عام 2026.
وحتى الآن، استفاد أكثر من مليوني مواطن من الكهرباء المستمرة ضمن هذا المشروع، فيما تواصل الحكومة جهودها لضمان وصول الكهرباء 24 ساعة إلى جميع المناطق في الإقليم.

من قلب كوردستان

مهند محمود شوقي

مسرور بارزاني يحذّر: رواتب كوردستان تُستخدم كورقة ضغط في الصراعات السياسية بالعراق

في مقابلة مع قناة «الشرق»، أطلق رئيس وزراء إقليم كوردستان، مسرور بارزاني، تحذيرًا واضحًا بشأن العلاقة المتوترة مع بغداد، مسلطًا الضوء هذه المرة على قضية الرواتب، التي قال إنها تحوّلت إلى «ورقة سياسية» تُستخدم للضغط في نزاع لا يدفع ثمنه سوى المواطن الكوردي.
هذه التصريحات تأتي في ظل أزمة مالية متفاقمة، حيث لم تُصرف سوى رواتب شهر أيار رغم أننا في نهاية تموز، بينما تأخر صرف الرواتب لأكثر من ثلاثة أشهر.
واعتبر بارزاني أن هذا الوضع لا يعكس أزمة مالية فقط، بل يعبر عن واقع سياسي يُدار خارج الأطر الدستورية، إذ تُستخدم الرواتب أداة للابتزاز السياسي في انتهاك صريح للدستور العراقي.

وأشار بارزاني إلى أن المادة 112 من الدستور تنص على مشاركة حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية في إعداد الموازنة، وصرف الرواتب بانتظام. كما أن المادة 121 تضمن للإقليم ممارسة صلاحياته التشريعية والتنفيذية والقضائية ضمن حدوده. رغم هذه النصوص، تستمر الحكومة الاتحادية، وفقًا لبارزاني، في التدخل بشؤون مالية الإقليم، وهو ما وصفه بـ«التجاوز الدستوري والقانوني».
وأضاف أن المحكمة الاتحادية أصدرت حكمًا في يناير 2022 يقضي بعدم جواز ربط رواتب موظفي الإقليم بالخلافات السياسية، لكنه بقي «حبرًا على ورق».
واعتبر بارزاني أن الأزمة تكشف فشل الدولة في التزاماتها تجاه المواطنين، مطالبًا بحصة عادلة وثابتة للإقليم من الموازنة، تُصرف بعيدًا عن الأهواء السياسية، بما يرسخ مبدأ الشراكة مقابل المسؤولية.

في الشأن الإقليمي، أكد بارزاني أن المدنيين الكرد هم الضحية الأولى للنزاع بين تركيا وحزب العمال الكردستاني، في انتقاد غير مباشر للطرفين. كما أشار إلى استمرار العلاقة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، خاصة في مجالات التنسيق الأمني والمعلومات الاستخباراتية.

أما بشأن الصراع الإيراني الإسرائيلي، فشدد بارزاني على موقف الإقليم المحايد، مؤكدًا أن كوردستان لا تريد أن تكون جزءًا من أي محاور إقليمية متصارعة، بل تسعى لتكون عامل استقرار وسلام في المنطقة.
وكشف عن قرب التوصل لاتفاق بشأن استئناف تصدير نفط الإقليم عبر تركيا، ما قد يسهم في تخفيف الأزمة المالية الراهنة.
وفي ختام حديثه، شدد بارزاني على أن رئاسة الجمهورية العراقية «حق دستوري للكورد»، مذكرًا باتفاق أربيل السياسي لعام 2010 الذي نص على الشراكة في المناصب السيادية. وأوضح أن هذا الحق يتعرض للتآكل بفعل سياسات الإقصاء، محذرًا من أن استمرار هذا النهج يهدد وحدة العراق ويقوض الثقة بين مكوناته.
تصريحات بارزاني ليست مجرد انتقاد أو تذكير بالأزمة، بل دعوة لإعادة تقييم شاملة لآليات الحكم في العراق، لإعلاء الدستور على الحسابات السياسية الضيقة. ففي اللحظة التي تتحول فيها رواتب المواطنين إلى أداة تفاوض، تكون الدولة قد تخلت عن أبسط واجباتها. كوردستان اليوم تقف عند مفترق طرق: إما باتجاه شراكة وطنية حقيقية، أو نحو مزيد من التآكل في الثقة قد يدفع الجميع ثمنه.

اللاذقية.. الأمن يلقي القبض على خلية لها تنسيق مباشر مع ماهر الأسد

قال العميد عبد العزيز هلال الأحمد، قائد الأمن الداخلي في محافظة اللاذقية إنّ العمليات الأمنية أسفرت أيضاً عن اعتقال العقيد السابق في الحرس الجمهوري، مالك علي أبو صالح، مسؤول ما يُعرف بـ «غرفة عمليات الساحل»، التي كانت تشرف على التخطيط والتنسيق لاستهداف مواقع الجيش والقوى الأمنية خلال أحداث السادس من آذار الماضي.

وأضاف قائد الأمن الداخلي في محافظة اللاذقية، أنّ الأجهزة الأمنية تمكنت في أقل من 24 ساعة، من ضبط وتفكيك خلية إرهابية يقودها المدعو ماهر حسين علي.

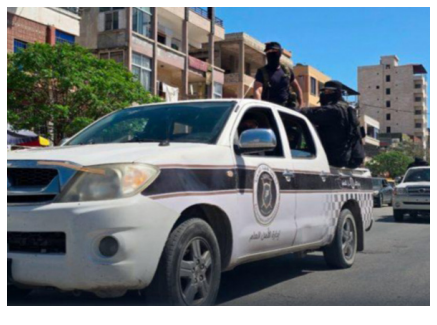

وأشار إلى أنّ التحقيقات أظهرت وجود تنسيق مباشر بين هذه الخلية وكل من ماهر الأسد، إلى جانب تلقي دعم لوجستي مباشر من ميليشيا حزب الله وميليشيات طائفية أخرى.

تظاهرات في السويداء تطالب السلطة السورية بسحب قواتها من المحافظة

تظاهر المئات من سكان محافظة السويداء ذات الغالبية الدرزية في جنوب سوريا، اليوم الجمعة 1-8-2025، وفق المرصد السوري لحقوق الانسان ومراسل لوكالة فرانس برس، مطالبين السلطة الانتقالية بسحب مقاتليها من المنطقة ورفع «الحصار» عنها، بعد اشتباكات دامية.

وتشهد محافظة السويداء ظروفا إنسانية صعبة رغم سريان وقف لاطلاق النار منذ 20 تموز/يوليو، أنهى اسبوعا من المواجهات التي اندلعت بين مقاتلين من الدروز ومسلحين بدو، قبل أن تتفاقم مع تدخل القوات الحكومية ومسلحي العشائر الى جانب البدو. وأسفرت أعمال العنف عن مقتل أكثر 1400 شخص، العدد الاكبر منهم دروز، وفق المرصد، وشردت 176 ألف شخص من منازلهم، بحسب الأمم المتحدة.

في ساحة الكرامة في وسط مدينة السويداء، حيث تجمع العشرآت من المتظاهرين بينهم نسوة وأطفال، وفق ما شاهد مصور فرانس برس، قالت روان أبو عساف، الناشطة في منظمة غير حكومية، «نتظاهر للمطالبة ببنود عدة بينها فكّ الحصار المفروض على محافظة السويداء وخروج قوات السلطة من كافة قرى المحافظة».

ورفع المتظاهرون لافتات بلغات عدة، جاء في بعضها «السويداء تحت الحصار» «وارفعوا الحصار عن الأطفال». وطالبت أخرى مكتوبة بخط اليد بـ»فتح ممر انساني مع الأردن».

ويتهم سكان السلطات بفرض «حصار» على السويداء، مع تقييدها حركة الوصول اليها، وانتشار قواتها في أجزاء عدة من المحافظة، وهو ما تنفيه دمشق. ولا يزال طريق رئيسي يربط السويداء بدمشق مقطوعا، مع تمركز مجموعات مسلحة محسوبة على السلطة تمنع حركة المرور واستئناف الحركة التجارية، بحسب المرصد السوري.

وتنفي السلطات السورية بالمطلق فرض حصار على المحافظة، وتلقي باللوم على «مجموعات خارجة عن القانون»، وهي تسمية تطلقها على المقاتلين الدروز.

وقال المتحدث باسم وزارة الداخلية نور الدين البابا ردا على سؤال لفرانس برس، إنه لو كان ثمة حصار مفروض على السويداء «لما دخلت أساسا قوافل المساعدات الانسانية» اليها.

وسأل «كيف تُستأنف الحركة التجارية إذا كانت مجموعات مسلحة خارجة عن القانون تحتل المنطقة؟».

ودخلت خلال الأيام الماضية قوافل مساعدات عدة الى المحافظة، بواسطة الهلال الأحمر السوري. وأعلنت الأمم المتحدة الخميس إرسال مساعدات منقذة للحياة من أجل تلبية «الاحتياجات العاجلة للأسر والمجتمعات المتأثرة بالتطورات الامنية الأخيرة والانقطاع الحاد في إمكانية الوصول الى الخدمات الأساسية».

وقال الناشط المدني خالد سلوم لفرانس برس على هامش مشاركته في التظاهرة «الوضع في السويداء كارثي بامتياز، وبالكاد تكفي المساعدات التي يتم إدخالها».

وتابع «نحن بحاجة ماسة لفتح معبر إنساني فورا وفكّ الحصار عن السويداء».

ارتفاع الصادرات الأردنية إلى سوريا بنسبة ٤٠٠٪

أعلنت دائرة الإحصاءات العامة في الأردن، عن ارتفاع نسبة الصادرات إلى سوريا بنسبة 423.5٪ مقارنة بالعام الماضي.

وأوضحت دائرة الإحصاء في بيان، الأحد 27 تموز 2025، أن الصادرات الوطنية إلى سوريا قفزت خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي بنسبة 423.5٪، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وأشارت إلى أن قيمة الصادرات الأردنية إلى سوريا خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي 89 مليون دينار، مقابل 17 مليون دينار بالفترة ذاتها من العام الماضي، وفق البيان.

تشهد الحركة التجارية بين الأردن وسوريا نشاطاً متزايداً منذ إعادة فتح المعابر في كانون الأول من العام الماضي، بعد اتخاذ قرارات من شأنها تسهيل إجراءات العبور بين البلدين، وافتتاح المنطقة الحرة المشتركة بين البلدين، وإعفاء الشاحنات السورية الداخلة إلى الأردن من الرسوم كافة.

محمد طه الأحمد: انتخابات مجلس الشعب ستجري بين ١٥-٢٠ أيلول القادم

أعلن رئيس اللجنة العليا للانتخابات في سوريا محمد طه الأحمد، اليوم الأحد، أنّ انتخابات مجلس الشعب ستجري بين 15 و20 من شهر أيلول القادم.

وفق وكالة «سانا»، قال محمد طه الأحمد رئيس اللجنة العليا للانتخابات في سوريا: «خلال اللقاء مع الرئيس أحمد الشرع، تم إطلاعه على أهم التعديلات التي أُقرت على النظام الانتخابي المؤقت لمجلس الشعب، بعد الجولات واللقاءات التي قامت بها اللجنة مع شرائح المجتمع السوري وفعالياته».

وتابع محمد طه الأحمد: «أكد الرئيس السوري ضرورة المضي في العملية الانتخابية في كل المحافظات السورية، ورفض التقسيم الذي ينبذه جميع السوريين».

وزعم الأحمد أن أحمد الشرع أكد على ضرورة استبعاد كل من وقف مع المجرمين وأيدهم، إضافة إلى الأشخاص الذين يدعون إلى التقسيم والطائفية والمذهبية.

وأوضح أنه تم زيادة عدد المقاعد في مجلس الشعب من 150 مقعداً إلى 210 مقاعد، وبالتالي ستزيد حصة المحافظات وفق الإحصاء السكاني لعام 2011، وسيعين الرئيس منهم 70 عضواً.

وأضاف: «بعد توقيع المرسوم الخاص بالنظام الانتخابي المؤقت، سنحتاج إلى مدة أسبوع لاختيار اللجان الفرعية، ثم نمنح هذه اللجان 15 يوماً لاختيار الهيئة الناخبة، بعد ذلك نفتح باب الترشح مع منح المرشحين مدة أسبوع لإعداد برامجهم الانتخابية، ومن ثم تُجرى مناظرات بين المرشحين وأعضاء اللجان والهيئات الناخبة.

أطباء بلا حدود: أكثر من 16 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة في سوريا

أكدت منظمة أطباء بلا حدود أن الاحتياجات الإنسانية في سوريا ما تزال مرتفعة للغاية، مشيرة إلى أن 16.5 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة.

قالت منظمة أطباء بلا حدود في تقرير لها، إن سقوط نظام الأسد في 8 كانون الأول 2024، شكّل نقطة تحول، إذ تمكنت من الوصول إلى مناطق كانت محظورة سابقاً، بسبب منع النظام المخلوع لها من العمل فيها.

وفق المنظمة، أن الاحتياجات الصحية بقيت مهملة لأكثر من عقد، حتى في المناطق غير المتأثرة بشكل مباشر بالحرب، في وقت دُمّرت فيه منشآت صحية أو خرجت عن الخدمة، ما جعل الرعاية شبه غائبة، خاصة في المناطق الريفية.

وأوضحت المنظمة، أن ما تبقى من المرافق الصحية إما يعمل جزئياً أو متوقف بالكامل بسبب نقص الكوادر، في حين تجد المرافق العاملة صعوبة في الاستجابة للاحتياجات المتفاقمة.

ولفت التقرير إلى أن مرضى الأمراض المزمنة لا يتلقون العلاج اللازم، في حين يعيش 9 من كل 10 سوريين تحت خط الفقر، ما يجعل كلفة الأدوية في البلاد بعيدة عن متناولهم.

العفو الدولية تدعو الحكومة إلى التحقيق في اختفاء نساء وفتيات في الساحل

دعت منظمة العفو الدولية الحكومة السورية إلى التحقيق في اختفاء نساء وفتيات في الساحل السوري، والسعي إلى كشف مصيرهن المجهول منذ عدة أشهر.

قالت منظمة العفو الدولية إنه تم توثيق «حالات اختطاف واختفاء قسري» طالت نساء وفتيات من الطائفة العلوية في عدد من المحافظات السورية، من بينها طرطوس واللاذقية وحمص وحماة، منذ شهر شباط الماضي.

وأشارت إلى غياب المعلومات الكافية عن مصير عدد من المفقودات، وعدم وجود مؤشرات على تحقيق تقدم ملموس في التحقيقات الرسمية.

وبحسب البيان، فقد وثّقت المنظمة ثماني حالات بالتفصيل، كما اطّلعت على تقارير عن عشرات الحالات الأخرى، بينها فتيات قاصرات، تعرضن للاختطاف في وضح النهار.

وأوضحت المنظمة، تلقت عائلات بعضهن مطالب بفدية مالية، في حين تحدّثت أخرى عن احتمال تعرّض الضحايا لزواج قسري أو سوء معاملة.

وأكد أن بعض عائلات الضحايا توجهت إلى مراكز الأمن والشرطة للإبلاغ عن اختفاء بناتها، إلا أنها لم تتلقَّ أي رد رسمي أو تحديث بخصوص مصيرهن.

وأضافت، أن بعض العائلات تعرضت لتعامل سلبي أو وُجّه إليها اللوم في حوادث الاختطاف.

وشدّدت المنظمة على ضرورة أن تتعامل السلطات السورية بجدية وشفافية مع هذه الحوادث، من خلال تقديم معلومات واضحة للعائلات، وملاحقة المتورطين، وضمان حماية النساء من كل أشكال العنف والانتهاك.

واعتبرت المنظمة، أن غياب الرد الرسمي لا ينسجم مع وعود بناء دولة القانون التي تعهّدت بها السلطات في وقت سابق.

AMNESTY INTERNATIONAL

لجنة التحقيق: توثيق أكثر من 300 طفل من أبناء المعتقلين في سوريا

قالت رئيسة لجنة التحقيق بمصير أبناء المعتقلين، رغداء زيدان، إن اللجنة توصلت إلى نتائج تتعلق بمئات الأطفال ممن فقدوا في دور الرعاية الخاضعة سابقاً لسيطرة النظام السابق.

وأكدت زيدان في تصريح لـ»الإخبارية» السورية، الأحد 27 تموز 2025، أن اللجنة وثّقت حتى الآن 314 حالة لأطفال من أبناء المعتقلين والمعتقلات، مشيرة إلى أن العدد قابل للزيادة مع تقدّم التحقيقات، رغم صعوبات ناجمة عن غياب الأرشيف وتلف العديد من الملفات.

وأوضحت أن بعض الوثائق التي عُثر عليها تشير إلى تسليم عدد من الأطفال إلى ذويهم، في حين لا يزال مصير آخرين مجهولاً.

كما أعلنت اللجنة عن إطلاق خطين ساخنين لاستقبال المعلومات، وتخصيص مكتب داخل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتجميع ودراسة الملفات وتزويده بما يلزم لدعم جهود التحقيق.

وتهدف التحقيقات الجارية إلى تتبع مصير مئات الأطفال الذين فُقدوا أثناء احتجاز آبائهم وأمهاتهم في سجون النظام السابق، أو خلال إقامتهم في دور الرعاية الحكومية.

مطلع الشهر الجاري، أوقف الأمن الداخلي الوزيرتين السابقتين للشؤون الاجتماعية والعمل ريما القادري وكندة الشماط وشخصيات أخرى، على خلفية ملف «أطفال المعتقلين»، في سياق جهود الكشف عن مصير الأطفال الذين اختفوا أثناء وجودهم بدور الرعاية الواقعة تحت إشراف النظام السابق.

حوار

ربيع الشريطي:
الكرد جزءٌ أصيلٌ من سوريا.. والاعتراف بحقوقهم أساس لكل طرح سياسي الآن وفي المستقبل

حاوره: عمر كوجري

قال الكاتب والباحث السوري ربيع الشريطي إن الإعلام الرسمي يصوّر ما يحصل في السويداء على أنّه حرب بين طرفين؛ قوات الدولة من جهة، ومجموعات خارجة عن القانون من جهة أخرى، مستخدمًا بروباغندا إعلامية شعبوية تعتمد على تزوير الحقائق والتحريض المنهج لتحشيد أكبر قدر من المقاتلين وزجّهم في معارك السويداء.

وأكّد في حوار خاص مع صحيفتنا «كوردستان» أن السلطة الحالية كان بإمكانها أن تقدم حلولاً سياسية لحقن الدماء، ولتحقيق تفاهمات، إلّا أنها اختارت من الحلول ما يناسب طبيعتها وتاريخها الدموي، وهي الآن في مأزق كبير.

وعن وضع الكرد في سوريا قال الشريطي: الكرد جزءٌ أصيلٌ من سوريا، والاعتراف بحقوقهم هو أساس لكل طرح سياسي يطرح الآن أو مستقبلًا، فلا مجال للتفاوض على الحقوق المشروعة والتي نصت عليها شرعة حقوق الإنسان وجميع المواثيق الدولية، وهي حقوق فوق التفاوض والمساومة. وأعتقد أنه من المفيد جدًا إطلاق حوار بين السوريين كلهم عن ماهية المشتركات التي تكون دعامة لبناء المشروع الوطني الديمقراطي.

يصوّر الإعلام الرسمي ما يحصل في السويداء على أنّه حرب بين طرفين

*لنبدأ الحوار بالأحداث الأليمة التي حدثت في مدينة السويداء وريفها، لماذا حصل ما حصل؟ وهل صحيح بحسب الإعلام الحكومي أن ثمة حرباً بين قوات الدولة، ومجموعات خارجة عن القانون؟ وهل ثمّة حلول يمكن أن تلجأ إليها السلطة لتحقيق تفاهمات معينة؟

**السويداء اليوم محافظة منكوبة؛ فيها أكثر من 28 قرية دُمّرت وحُرقت بيوتها بعد أن نهبتها قوّات سلطة الأمر الواقع، وقواتها الرديفة من أبناء العشائر، وبعض مقاتلي التنظيمات الإرهابية، وهناك ثلاث قرى دُمّرت جزئيًا، إضافة إلى أحياء من مدينة السويداء. ووثّق ناشطون مقتل ما يزيد على 1267 ضحية حتى الآن، وما زال البحث جاريًا عن الجثث والمفقودين، وهو ما يرشّح هذه الأعداد للازدياد. معظم الضحايا هم من المدنيين، وأغلبهم تمت تصفيتهم ميدانيًا؛ إما بإطلاق النار عليهم أو ذبحهم بأدوات حادة، وهم في بيوتهم. جميع أرزاق الناس التي استطاع المهاجمون حملها معهم، في القرى التي ذكرتها آنفًا، نُهبت، وعُفّشت. وتعاني السويداء من حصار خانق من دون ماء ولا كهرباء ولا اتصالات أرضية ولا إنترنت، وبقيت لأيام من دون مواد غذائية ومواد طبية إلى أن أدخلت قوافل الهلال الأحمر المساعدات التي لا تغطي إلّا حاجات نسبة بسيطة من أبناء المحافظة.

وفي هذه الأثناء يصوّر الإعلام الرسمي ما يحصل في السويداء على أنّه حرب بين طرفين؛ قوات الدولة من جهة، ومجموعات خارجة عن القانون من جهة أخرى، مستخدمًا بروباغندا إعلامية شعبوية تعتمد على تزوير الحقائق والتحريض المنهج لتحشيد أكبر قدر من المقاتلين وزجّهم في معارك السويداء، خطاب قائم على الشيطنة والتخوين والتهويش وبعض الأحيان يمرّر إشارات طائفية مبطّنة.

لكن حقيقة ما حدث في محافظة السويداء هو أن سلطة الأمر الواقع أرادت أن تُخضِع المحافظة بالقوة والعنف المفرط لسيطرتها، ولاسيّما أن قسمًا وازنًا من سياسييها ومثقفيها أصروا على مواقفهم منذ ما قبل صفقة خروج الأسد، والتي تجلّت في انتفاضة السويداء التي استمرت أكثر من سنة ونصف السنة، ومفادها: أنه لا حلّ في سوريا إلا من بوابة الديمقراطية والعلمانية والمواطنة ومبادئ دولة القانون والمشاركة السياسية. وقد استمرَّ الخط الوطني الديمقراطي بعد وصول هيئة تحرير الشام (النصرة سابقًا) إلى السلطة بطرح هذه المطالب، إلّا أن أحمد الشرع ردّ بتعيين نفسه رئيسًا للسلطة الانتقالية عبر اجتماع فصائلي، معظم الفصائل التي شاركت فيه متهمة بارتكاب انتهاكات جسيمة تصل أحيانًا إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية تحت عنوان: «من يحرّر يقرّر»؛ هذا العنوان الذي استفزّ معظم الشعب السوري الذي ضحّى بالغالي ليصل إلى هذه اللحظة التاريخية والمفصلية في تاريخه، كما ضرب تبنّي هذا العنوان بعرض الحائط مطالب الديمقراطيين بدولة ديمقراطية تعددية لكل أبنائها.

وكانت السلطة قد عقدت مؤتمرَ حوار وطني كان، في أحسن الأحوال، مشهدًا تمثيليًا هزيلًا من حيث إرسال الدعوات وانتقاء المدعوين، والتمثيل، وزمن المؤتمر وتنظيم مداخلاته، ومخرجاته. حيث إنه جاء أدنى بكثير من طموح شعب ضحّى بالغالي والنفيس ليقطع مع الاستبداد والفساد والمحسوبيات والإجرام وثقافة العنف والتطرّف واحتكار الفضاء العام. ومن ثمّ استكملت سلطة الأمر الواقع غطرستها وصلفها وبرنامج قهرها للمجتمع السوري عبر إصدارها إعلانًا دستوريًا يمنح رئيس السلطة الانتقالية صلاحيات السلطات الثلاث ويجعل منه ديكتاتورًا بحصانة دستوريّة، كما كان سلفه المخلوع، لكن هذه المرّة بلغة أكثر فجاجة.

هذا إضافة إلى قهرها للمجتمع المدني عبر تعيين أعضاء مجالس النقابات من فوق، وضرب مبدأ الانتخاب أو حتى التوافق بين أعضاء مجالس النقابات والفروع، مرورًا بتعيين المقاتلين الأجانب في مراكز حساسة في الدولة والقوات المسلحة، وليس انتهاءً برفضها المشاركة مع التيار الوطني الديمقراطي والإصرار على تمثيل المحافظات والتعاطي معها من بوابة رجال الدين والزعامات التقليدية، وأحيانًا مع شخصيات كانت مرتبطة بسلطة الأسد وإيران، مثل الشيخ «المرسومي» وغيره.

كل هذا راكم عند المشتغلين بالشأن العام في السويداء من سياسيين وناشطي مجتمع مدني، شعورًا بالقهر والخذلان واللاجدوى. بينما كان المجتمع الأهلي في السويداء ينزاح بالتدريج باتجاه فقدان الثقة بسلطة الأمر الواقع في دمشق؛ ابتداءً من المجازر في الساحل السوري، مرورًا بالتجييش على طلاب السويداء واستهدافهم بالخطاب الطائفي وتهديدهم بالذبح والقتل، وصولًا إلى مجازر صحنايا وجرمانا؛ وهما مدينتان في ريف دمشق بأغلبية درزية، وليس انتهاءً بالاعتداءات على أهالي السويداء أثناء عبورهم على طريق الشام، ولاسيما حاجز المسميّة سيّئ السمعة، الذي وضعت السلطة فيه عناصر من أبناء العشائر يتخللهم أشخاص كانوا من المرتبطين بالأمن العسكري والفرقة الرابعة سابقًا، لتستفز بذلك أهالي السويداء، وتؤجّج الصراع بين بدو ودروز المحافظة كمنفذ لعبورها إلى المحافظة لإخضاعها وإرهاب سكانها بحجّة قدومها لفكّ النزاع بين البدو والدروز بعناصر رسمية تحملُ شفراتِ الحلاقة والمقصّات لإهانة الناس عبر حلق شواربهم كسابقة في تاريخ الجيوش والقوات المسلحة.

كلّ هذا تكامل مع ما يختزنه المجتمع الأهلي في السويداء في ذاكرته الجمعيّة من صور إرهابية بشعة لـ «جبهة النصرة»؛ فهو لم ينسَ بعد هجوم «النصرة» على القرى الغربية من محافظة السويداء، كما لم ينسَ ما فعلته «النصرة» أيضًا بعناصر «كتيبة الشهيد خلدون زين الدين» في درعا. ولا تزال صورة المجزرة التي نفّذتها «جبهة النصرة» في قرية «قلب لوزة» الدرزية في جبل السمّاق في محافظة إدلب عام 2015، حاضرةً في أذهان الدروز إلى اليوم.

منطقيًا، هناك دائمًا حلولٌ سياسية، كان من الممكن للسلطة أن تلجأ إليها لحقن الدماء، ولتحقيق تفاهمات، إلّا أنها اختارت من الحلول ما يناسب طبيعتها وتاريخها الدموي، وهي الآن في مأزق كبير، إذ إنه على الرغم من زجّها لمقاتليها في المعركة، واستعانتها ببعض أبناء العشائر من كلّ المحافظات السورية، ومنهم مَنْ كان يعملُ سابقًا مع النظام وإيران، وبعضهم كان مع «داعش». كما وثّقنا في السويداء وجود مقاتلين أجانب من جنسيات مختلفة، كانت خسائرها الفادحة على الصعيد العسكري وعلى صعيد سمعتها المحلية والدولية، ولم تستطع إلى الآن تحقيق أهدافها؛ حيث فشلت في إخضاع محافظة السويداء وسحب سلاحها.

رعى نظام الأسدين (الأب والابن) الحساسيات والتناقضات بين مكوّنات الشعب السوري

*الوضع السوري في حالة مزرية وموجعة، هل تتّجه سوريا إلى التقسيم برأيك؟

**عندما هتف الشعب السوري عند انطلاق ثورته: «واحد، واحد، واحد الشعب السوري واحد»، كان يحرّكه الخوف من التفرقة والحرب الأهلية والفوضى التي كان يلوّح فيها النظام السابق ليهدّد فيها الشعب السوري، ويهدّد فيها العالم على أنّها بديله إذا ما سقط أو رحل؛ حيث سعى نظام الأسدين (الأب والابن) لرعاية الحساسيات والتناقضات والخلافات بين مكوّنات الشعب السوري وإدارتها، وفعّل الثنائيات الضديّة التي فُخّخ المجتمع السوري فيها (بدو/ دروز، سنة/ شيعة، كورد/ عرب، ريف/ مدينة وغيرها...)، ليتبيّن بعد فترة قصيرة من عمر الثورة السورية بعد أن تحوّلت إلى حرب أهلية، أن الشعب السوري ليس واحدًا، وأن ما كان يحمله الشعب من شعارات يؤكّد فيها على وحدته ما هي إلّا حلم ومشروع سياسي لشعبٍ عاشَ في ظل الاستبداد كجزر معزولة عن بعضها، يمارس تقيّة سياسية، كمعادل موضوعي لتقيّة دينية واجتماعية بقيت في حدود التعامل السطحي مع الآخر/ مع الشريك في الوطن.

بعد رحيل سلطة الأسد عن سدّة الحكم في سوريا، وعلى الرغم من إرثها الثقيل والكارثي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، انتعشَ الأملُ عند السوريين في أن تكون سوريا حرة ديمقراطية لكل أبنائها بشعب متنوّع تحت حكم دولة تدير تنوّعه واختلافاته، لا دولة تفعّل حساسياته، وتشعل حروبه.

إلّا أنّ استلام سلطة استبدادية للحكم من جديد، بدّد هذا الحلم عند السوريين، ولا سيما أنّ تاريخها حافل بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وهي سلطة بأيديولوجيا سلفية جهادية، مارست إرهابها في الشمال السوري، وضربت هناك الجيش الحر والفصائل التي تنافست معها، كما مارسته في درعا وفي غوطتي دمشق، وارتكبت العديد من المجازر. ومنذ استلام «هيئة تحرير الشام» السلطة في سوريا، كانت آلةَ قتل متنقّلةً من مجازر الساحل إلى مجازر «صحنايا» في ريف دمشق إلى مجازر السويداء، وما تبعها من تدليس للحقائق وإنكار للمجازر؛ ولاسيما حين حاولت تقديمَ تلك المجازر على أنها حوادث وانتهاكات قامت بها مجموعات، أو أفراد منفلتة، مع العلم أنها سياسة مُمَنهجة؛ بدلالة تكرارها بالآليات نفسها، وبعض الوجوه التي ظهرت وهي تشارك في القتل المتنقل، موثقة بالصوت والصورة. كلّ هذا، وغيره الكثير، يدلّل على أننا إزاء سلطة آتية بوظيفة استكمال ما عمل عليه بشار الأسد لتقسيم السوريين ديموغرافيًا ونفسيًا، والذي قد يكون طريقًا تمهيديًا لتغيرات قد تطرأ على الجغرافيا أيضًا بتوافقات بين دول الوصايات والحمايات في سوريا.

وجود سلطة استبدادية لا يمكن لها أن تكون صمّامَ أمان الوحدة الوطنية

*ثمّة مشكلة سوريةٌ واضحةٌ في الساحل السوري، وفي الجنوب السوري، وثمة مشكلة كردية، هل تتوقع أن الأوان قد فات لتقديم حلول شافية لكل ما يعصف بسوريا؟ ألا ترى أن نظام الحكم الحالي في سوريا مكون من طائفة واحدة تقريباً؟ وبرأيك إلى أين تتجه سوريا؟

**كما ذكرت آنفًا أن وجود سلطة استبدادية متطرّفة، تحمل تاريخًا إجراميًا يمتد إلى الحاضر، ويهدّد المستقبل، لا يمكن لها بأي شكل من الأشكال أن تكون صمّامَ أمان الوحدة الوطنية، أو حاملًا لمشروع صياغة الهوية السورية المتنوعة وإدارة هذا التنوع فيها. إذ إنّ هذه السلطة تختزن في طبيعتها وتركيبتها ومنهجيّتها وتاريخها وعلاقاتها، بوادرَ التفرقة والتقسيم والتناحر؛ فهي سلطة سلفية جهادية، طبيعتها لا تسمح لها بقبول التنوّع السوري الكبير، كما أنها تحاول أن تحتكر الصوت السني في سوريا مدّعية تمثيله. وهذا ليس بصحيح، لا من حيث عقيدتها التي تكفّر معظم السنة في سوريا بمذاهبهم الأربعة، ولا من حيث طبيعتها التي لا تتناسب مع الإسلام المعتدل المنفتح، ولا سيّما في مراكز المدن الكبيرة كدمشق وحلب.

ولكن رغم السواد الذي يلف المشهد الآن في سوريا فإنّ الفضاء العام غالبًا لا يخلو من الحلول والمبادرات السياسية والأهلية؛ حيث هناك مبادرات فردية، وأخرى تحاول التشبيك لتكون جماعيّة، تؤكد على وحدة سوريا المتنوّعة بنظام لا مركزي، وترفض التقسيم، وتطرح صيغة الحل من بوابة الديمقراطية والمواطنة والتشاركية والعدالة الانتقالية لتقطع الطريق على امتداد وتجذير الحرب الأهلية التي قد تمهّد لرسم حدود سيطرة ونفوذ بين أطراف متناحرة.

إلّا أنّ وضع هذه الأطروحات والمبادرات حيّز التنفيذ، يتوقّف الآن على مدى قابلية السلطة وطبيعتها وقدرتها على التفاعل مع هذه المبادرات، وعلى طبيعة الاتفاقات الدولية والإقليمية التي جاءت بالسلطة نفسها إلى سدة الحكم، وعلى مدى قدرة الشعب السوري على التوافق على مشروع الحل في سوريا تحت عنوانٍ عريضٍ: ديمقراطية مواطنة عدالة انتقاليّة. وعليه فإن تعقيدات الواقع السوري اليوم تفتحه على عدة خيارات؛ أشدّها سوءًا هو استمرار الحرب الأهلية وامتدادها، ورسم حدود سيطرة ونفوذ بين جماعات وأطراف متناحرة، وأفضلها هو تعاقد الشعب السوري على مشروع وطني ديمقراطي علماني لا مركزي يحمي البلد من التفتيت والتقسيم.

أعوّل على دور المجتمع المدني في المشاركة الفاعلة بصياغة المشروع الوطني الديمقراطي

*هل ترى أنه من الممكن أن تؤدّي منظمات المجتمع المدني، والهيئات البعيدة عن التجييش الطائفي على مختلف المنابر والمنصات دوراً في إعادة التهدئة إلى سوريا بعد حرب طاحنة دامت أربع عشرة سنة، وبوادر حرب أهلية في عهد ما بعد الأسد ونظام البعث المنهار؟

**على مدى ما يقارب خمسين عامًا انصرمت في سوريا، كان المجتمع المدني مقيّدًا ومحجّمًا؛ حيث كانت النقابات، على سبيل المثال، تبدو وكأنّها أفرغُ أمنيةٌ من حيث آلية عملها وعلاقتها بمَن تمثلهم وطبيعة القائمين عليها وطريقة تعيينهم. وبدلًا من أن تكون هذه النقابات مُمثّلةً لأعضائها لدى السلطة لتدافع عن حقوقهم وتسعى لتحصيلها، كانت مُمثّلةً للسلطة لدى أعضائها، شاهرةً سيفها عليهم. وبعد سيطرة سلطة الأمر الواقع على سوريا، لم يبدُ هناك أي تغيير في منهجية التعاطي السابقة مع مؤسسات المجتمع المدني؛ حيث شاهدنا كيف تمّ تعيين أعضاء مجالس النقابات وفروعها بشكل مركزي مع كثير من المحسوبيات وشراء الولاءات من دون انتخابات أو حتى توافقات أو استشارات. وهو ما يؤشّر على فساد المنهج؛ حيث إن هذه السلوكيات تجعل من مؤسسات المجتمع المدني قوى رديفة للسلطة لإخضاع الناس والتحكّم بخياراتهم ومصيرهم، بدلًا من أن تكون رافعة لأعضائها في مواجهة تغوّل السلطة الاستبدادية. إلّا أننا بدأنا نشهد استقالات لأفرع النقابات المعينة مركزيًا في السويداء، ومنها فرعا نقابتي المحامين والمهندسين احتجاجًا على مجازر السويداء والأحداث الدامية التي جرت فيها...

نعم، أعوّل على دور المجتمع المدني في المشاركة الفاعلة بصياغة المشروع الوطني الديمقراطي، وتنفيذه بالشراكة مع السياسيين الوطنيين الديمقراطيين والمجتمع الأهلي الذي قد يكون المجتمع المدني رافعة له لتخليصه بالتدريج ممّا يختزن من طائفية وعشائرية وعنف وخطاب كراهية، وينمي فيه القيم الإيجابية ويشتغل عليها كي تصب في مصلحة المشروع الوطني الديمقراطي.

«الطغاة يعبّدون الطريق أمام الغزاة»

*قبل أيام، وبرعاية أميركية التقى وزير الخارجية السوري مع وزير الشؤون الإستراتيجية الإسرائيلي، كيف تقرأ هذا الخبر؟

في الحقيقة، حتى الآن ليس لدينا معلومات دقيقة عن مخرجات المحادثات الجارية بين سلطة الشرع وإسرائيل في الإمارات وفي أذربيجان، ومؤخّرًا في فرنسا بعد الهجوم على السويداء، وعلى ماذا اتفق الطرفان. والتكتم عن مجريات هذه المحادثات حتى اللحظة وعدم الشفافية من سلطة الأمر الواقع، يضعنا في موقع المشكّك، ومن ثمّة يحق لنا أن نطرح أسئلة من قبيل: هل أعطت إسرائيل «الجولاني» الضوء الأخضر لدخول السويداء؟ وإن كان الجواب بنعم، ما هي حجم تلك السماحية؟ أم هل ورّطت إسرائيل «الجولاني» بهذه المغامرة، ولاسيما أنها تعرف طبيعة القوى المهاجمة ومدى دمويتها؟ أم هل خطا «الجولاني» خطوات زائدة عمّا اتّفق عليه، فضربته إسرائيل ضربات تحذيرية، تصل لأن تكون تأديبية؟

في كلّ الأحوال، فإن «الطغاة يعبّدون الطريق أمام الغزاة»، والاحتلال الإسرائيلي كما الاحتلال التركي كما الاحتلال الروسي، تدخّل لأننا بُلينا بالاستبداد والطغيان، وما زال يتدخل لأننا ما زلنا قابعين تحت نيره، مع اختلاف الوجوه والأسماء. وعليه، فإنّي أحمّل السلطة بشكل أساسي مسؤولية ونتائج تدخلات الاحتلالات في سوريا لرفضها مبادئ المشاركة السياسية والديمقراطية والمواطنة والعدالة الانتقالية التي هي صمّام السلم الأهلي في سوريا؛ فلا يمكن أن نتخلص من الاحتلال إلّا حين نكون مواطنين أحرارًا أسيادًا في دولتنا، نشارك فيها، ومن خلالها، بتقرير مصيرنا. وبالنسبة إلى الحجة الإسرائيليّة في التدخل لحماية الدروز فهي واهية، ولا سيّما أنها سمحت لـ«الجولاني» وقواته الرديفة بقتل أكثر من 1267 ضحية، حتى كتابة هذه السطور، أغلبها من المدنيين العزّل، وجرح المئات، وحرق 32 قرية، وتدمير وحرق أحياء من المدينة، وأسر العشرات، وحصار خانق ابتداء من 15 تموز/ يوليو. كل هذا يدلل على أن إسرائيل لا تستميت لحماية الدروز الذين نُكبوا؛ حيث أُعلِنَت محافظة السويداء منطقة منكوبة، بل هي لديها مخططاتها التي تعرفها جيدًا سلطة الجولاني وتراعيها أكثر من أبناء السويداء الذين قتلتهم وحاصرتهم بهذه الحجة.

نظام الحكم اللامركزي الديمقراطي الدستوري يناسب سوريا

*ثمّة أخبار عن إعلان بيان «ثوري صادر من أبناء السويداء حول تأسيس الإدارة الذاتية لإقليم جبل العرب» هل يمكن أن تنجح مثل هذه التجربة؟ وهناك إدارة ذاتية في شمال شرق سوريا، كيف تقرأ مشاريع كهذه؟

**ليس هناك إلى الآن أي إعلان من جهة سياسيّة أو اجتماعية مسؤولة عن تأسيس إدارة ذاتية في محافظة السويداء، هناك بيانات مجهولة المصدر والغاية فحسب. لكن قد يكون من المفيد لسوريا المتنوّعة، وذات الواقع المعقّد والمركّب، أن يفكّر أبناؤها بحكم لا مركزي ديمقراطي دستوري، يصون التنوع، وينظم آليات الخلافات، ويديرها لتصبّ في سيادة سوريا وحريتها وكرامة أبنائها.

من المفيد إطلاق حوار بين السوريين كلهم عن ماهية المشتركات

*في سوريا، ثمّة قضيةٌ كرديةٌ متجذّرة في المكان، إذاً تمسّك الكرد والحركة السياسية الكردية بمطلب الفيدرالية أو أي شكل يحفظ لهم خصوصيتهم القومية، هل تتوقع أن السوريين سيقبلون بهذا الطرح؟

**الكرد جزءٌ أصيلٌ من سوريا، والاعتراف بحقوقهم هو أساس لكل طرح سياسي يطرح الآن أو مستقبلًا، فلا مجال للتفاوض على الحقوق المشروعة والتي نصت عليها شرعة حقوق الإنسان وجميع المواثيق الدولية، وهي حقوق فوق التفاوض والمساومة. وأعتقد أنه من المفيد جدًا إطلاق حوار بين السوريين كلهم عن ماهية المشتركات التي تكون دعامة لبناء المشروع الوطني الديمقراطي، وعن المعوّقات التي منها وجود سلطات الأمر الواقع التي تحتكر مجموعات قومية أو دينية، وتخطف اسمهم، وتقترف الجرائم باسمهم مدّعية تمثيلهم. وقد يحدد السوريون للبدء في ذلك خريطة طريق، تبدأ بإجبار سلطات الأمر الواقع، بكل الطرق السلمية المتاحة، على إشراك من يقبعون تحت سلطتهم بالقرار وصنع السياسات، والانفتاح على كل الأحزاب والتيارات وترتيب البيت الداخلي تمهيدًا للحوار الوطني. هذا إضافة إلى الإصرار على مطالبة سلطات الأمر الواقع بالاعتراف بانتهاكاتها والشروع بملف المحاسبة، تمهيدًا لمواجهة استحقاق العدالة الانتقالية الضروري لتحقيق السلم الأهلي في سوريا. هذا علاوة على تحديد السوريين لعلاقتهم مع المركز ونمط الحكم الذي يريدونه، وحدود مشاريعهم جغرافيًا وديموغرافيًا، وموقفهم من المقاتلين الأجانب والمشاريع السياسية العابرة للحدود، أو تلك التي ما دون الدولة. عندها، وعندها فحسب، يمكن للسوريين صياغة اجتماعهم بعد تحديد ما الذي يريدونه، ومعرفة ماذا يريدون من الآخر/ الشريك في الوطن، ويعترفون بمشكلاتهم كخطوة أولى في طريق حلّ هذا الاستعصاء المقيم منذ ما قبل انطلاق الثورة السورية عام 2011 التي انطلقت لتفككه أصلًا. وعندما يصل السوريون إلى هذه المرحلة المهمة من المكاشفة والشفافية والوضوح، ويتعاقدُ الجميعُ على أهمية مراعاة مصالح الجميع والعمل على تحقيقها كمصلحة وطنية، نكون قد حققنا خطواتٍ على طريق السلم الأهلي، وانتقلنا إلى مرحلة صياغة مشروع تأسيس الدولة على مبدأ المواطنة والديمقراطية، دولة لكلّ السوريين، دولة القانون والحريات.

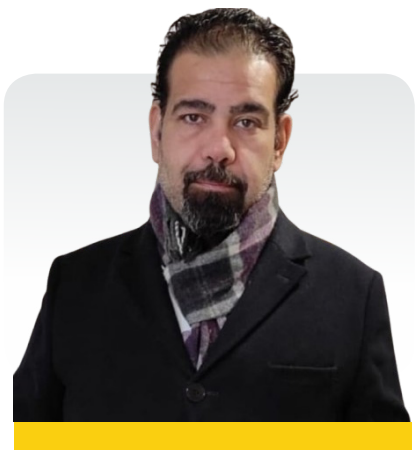

أنجز «مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية» خلال فترة نشاطه أكثر من عشرين كتابًا ودراسة وبحثًا وتقريرًا

* كباحث من مؤسّسي «مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية»، لو أمكن إعطاء نبذة تعريفية عن هذا المركز لقراء صحيفتنا «كوردستان».

**مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية هو جمعية مدنية غير ربحيّة، تأسس عام 2013 في فرنسا، وعمل المركز منذ تأسيسه على رصد وتحليل الظواهر التي نشأت خلال الثورة السورية، وأوضاع المعارضة، وإستراتيجية سلطة الأسد في مواجهة الثورة السورية، وأثر الحرب على بنى المجتمع. إضافة إلى الاهتمام بإحصاء الضحايا وجمع البيانات وفلترتها وفق مناهج البحث العلمي بهدف إنشاء قاعدة بيانات تكون مرجعًا لكل من يرغب في دراسة الوضع السوري.

وتمكّن «مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية» خلال فترة نشاطه من إنجاز أكثر من عشرين كتابًا ودراسة وبحثًا وتقريرًا، ومنها كتاب «اللاجئون الفلسطينيون في المحنة السورية»، وكتاب «إستراتيجية سلطة الأسد في مواجهة الثورة السورية»، وكتاب «سوريا: عصر أمراء الحرب وعودة الوصايات- (1) الميليشيا الشيعية». كما نظّم المركز عدة ورشات عمل سياسية للنقاش حول قضايا متعلقة بالديمقراطية والتحوّل السياسي في سوريا، شارك فيها سياسيون ومثقفون وكتاب وباحثون قدموا أوراقًا خلفية، كما تمّ تفريغ ورشات العمل تلك، وأُصدِرت كلّها مكتوبة مع أوراقها الخلفية.

ربيع الشريطي – بروفايل:

باحث من مؤسّسي «مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية»، من مواليد عام 1979، له عدّة كتب ودراسات وتقارير أنجزها مع فريق عمل أو بشكل منفرد، ونشر أغلبها باسم «همام الخطيب» في «مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية» و«المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية»، وغيرها من المراكز والصحف والمنابر الإعلامية. كما عمل مراسلًا في محافظة السويداء لصحيفة «المدن الإلكترونية»، ومحرّرًا في مجلة «أصوات» التي كانت تُعنى باللاجئين والنازحين السوريين.

ومن أعماله التي أنجزها مع فريق عمل: كتاب التوظيف في الصراعات الضدية (1) «سلطة الأسد» و«تنظيم الدولة الإسلامية» في محافظة السويداء، وكتاب التطوير العقاري، وهو الدراسة الثانية من سلسلة: «جريمة بعنوان إعادة الإعمار».

اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني – روژآڤا يعقد اجتماعه الشهري في قامشلو

عقد فرع قامشلو لاتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني – روژآڤا اجتماعه التنظيمي الشهري، يوم الجمعة 18 تموز بحضور مسؤول قسم التنظيم في السكرتاريا جوان علي، وعضو مكتب السكرتارية شيرين عبدو، ومسؤول الفرع شكري عبدالرحمن، إلى جانب أعضاء الفرع..

ناقش الاجتماع سبل تطوير العمل التنظيمي وتفعيل دور الفرع في المرحلة الحالية، حيث شدد جوان علي على ضرورة تنظيم فعاليات نوعية تعزز دور الشباب والطلبة، باعتبارهم قوة التغيير. كما طُرحت مقترحات من الأعضاء لتوسيع النشاطات وتعزيز الحضور الطلابي..

ويأتي الاجتماع ضمن جهود الاتحاد لتقوية البنية التنظيمية واستمرار العمل بروح جماعية..

محلية زاخو تعقد اجتماعاً تنظيمياً وتعلن عن دورة لغوية جديدة

زاخو | الخميس 23 تموز 2025
عقدت محلية زاخو التابعة لاتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني – روژآڤا يوم الخميس 26 تموزاجتماعاً تنظيمياً بحضور نافدار محمد حمو، عضو هيئة الفرع ومسؤول تنظيم زاخو، ومسؤول المحلية رشاد حمك، وأعضاء المحلية.

ناقش الاجتماع تقييم العمل خلال الفترة الماضية، وسبل تعزيز التواصل مع القواعد الطلابية، إضافة إلى استعراض نتائج اللقاءات الأخيرة مع الطلبة، حيث تم التأكيد على أهمية تفعيل مشاركتهم في الحياة التنظيمية.

كما أعلنت المحلية عن موعد افتتاح دورة تقوية لغوية بإشراف كوادر مختصة، تهدف إلى تطوير مهارات الطلبة الأكاديمية والثقافية.

واختُتم الاجتماع بالتشديد على مواصلة العمل الجماعي وتنظيم لقاءات دورية لمواكبة احتياجات الطلبة.

فوز فريق اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني روژآڤا– محلية كوركوسك في مباراة ودية أمام فريق الإخوة

أقيمت مباراة ودية بين فريق الاتحاد/محلية كوركوسك/وفريق الإخوة، وسط أجواء رياضية مفعمة بالحماس والحضور الجماهيري.

شهدت المباراة أداءً قوياً من كلا الفريقين، وانتهت بفوز فريق الاتحاد بنتيجة (4 – 3)، في لقاء تميز بالروح الرياضية والتنافس الشريف.

تأتي هذه المباراة ضمن الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز التواصل والتفاعل الإيجابي بين الشباب في المخيمات.

اتحاد الطلبة والشباب – روجآفا يعقد اجتماعاً موسعاً في مخيم باسرمهالقيادة والقاعدة

عقد فرع اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني – روجآفا في إقليم كوردستان (محلية باسرمه) اجتماعاً موسعاً يوم 28 تموز برئاسة مسؤول المحلية دورسن دورسن، وبمشاركة كافة الأعضاء، وذلك ضمن سلسلة لقاءاته مع الجهات المعنية في المخيم.

شمل الاجتماع لقاءات مع إدارة المخيم، والأسايش، ومجلس المخيم (الأنجومان)، ومركز تيريج الثقافي، حيث جرى التأكيد على أهمية دور الشباب في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، وضرورة تعزيز التعاون بين المؤسسات لتنظيم فعاليات تعبّر عن تطلعات الجيل الشاب.

وأكد دورسن على مواصلة الجهود لتمكين الطلبة والشباب من أداء دورهم الريادي في المجتمع، بما يعكس مكانتهم كقوة فاعلة في المرحلة الراهنة.

اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني – روژآڤا يعقد اجتماعاً تنظيمياً مع محلية جامعة صلاح الدين اربيل

في إطار جهوده لتعزيز حضوره بين الطلبة، عقد فرع اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني – روژآڤا في إقليم كوردستان اجتماعه التنظيمي الشهري مع محلية جامعة صلاح الدين، بمشاركة فاعلة من الأعضاء، وحضور خاص من مسؤول شؤون الطلبة نيجيرفان معي..

خلال الاجتماع، شدد نيجيرفان معي على الدور المحوري للشباب في المرحلة الراهنة، مؤكداً على ضرورة ابتكار أنشطة نوعية تعبر عن طموحاتهم وتواكب تطلعاتهم، مع تعزيز الانضباط والعمل الجماعي داخل الفرع..

ويأتي الاجتماع ضمن سلسلة مبادرات تهدف إلى تطوير الأداء التنظيمي وتوسيع تأثير الاتحاد في الوسط الطلابي...

محلية زاخو تعقد اجتماعاً تنظيمياً مع قاعدة بيداری

عقدت محلية زاخو لاتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني – روژآڤا يوم 16 تموز 2025 اجتماعاً تنظيمياً مع قاعدة الاتحاد في منطقة بيداری، بحضور مسؤول المحلية رشاد حمك ومسؤول القواعد مطيع عمر، إلى جانب أعضاء القاعدة.

تضمّن الاجتماع تعريفاً بأهداف الاتحاد وتاريخ تأسيسه، مع التركيز على دوره في دعم حقوق الطلبة وتشجيعهم على التفوق العلمي، باعتبارهم ركائز مستقبل كوردستان..

كما تمّت مناقشة التحديات التي تواجه الطلبة، مع التأكيد على أهمية الالتزام بالوقت والدقة في الأداء، لما لها من دور في تعزيز النجاح الأكاديمي والتنظيمي.

كلمة الاتحاد

مرفان بادیني

يداً بيد ... لا تُطفئنا حملات التشويه

في فضاءٍ رقميٍّ بات يعجُّ بالأسماء المجهولة والصفحات المقنّعة يطلُّ من بين الضباب صوتٌ لا يحمل توقيعاً ولا وجهاً يُلقي سهامه المصقولة بالسم، وينثر أفكاراً كالرماد فوق أكتاف من اختاروا النضال طريقاً لا منصباً ولا وجاهة.

وما من مرة تُرمى فيها تلك السهام إلا وكان اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني - روژ آڤا واحداً من أهدافها وكأن التضحية تُستحق النبش وكأن الإنجاز يُعاقَب.

هؤلاء المتربّصون لا يأتون بنقدٍ يروم البناء، بل بحفرٍ يريد الهدم عوضًا عن أن يكونوا مرآة تعكس العثرات لتقومها يتحوّلون إلى فخاخ لفظية موضوعة بعناية في طريق كل من يسعى إلى غدٍ أفضل، فهم لا يرون في التنظيم مدرسةً، ولا في القيادات منابرة بل يرونهما حجرعثرة أمام مصالحهم الضيقة التي تُصاغ في غرفٍ معزولة عن معاناة الأرض وتحديات الواقع.

لكنّنا نعلم أن النقد حين يكون صادقاً هو نبضُ التطوير وهو بوصلة التغيير وهو اليد التي تشير إلى الشقوق ليُعاد بناء الجدار، أما حين يكون النقد قناعاً لعداوة أو أداةً للتحريض فإنه يغدو كمن يُنبّهك إلى حفرة لا ليساعدك على تجنبها بل ليزجّك فيها متلذذاً بسقوطك.

وليس من طريقٍ بلا حجرٍ ولا من مسيرٍ بلا أصواتٍ تعلو وتطغى فحين يعمل الإنسان يتعرّض للنقد وحين يصمت يُنسى، وحين يقف في المنتصف يُتهم، تلك هي المعادلة الأزلية التي لا فكاك منها وفي هذا المقام يصدح صوت المتنبي ليضع الأشياء في ميزانها: «وتكبُرُ في عينِ الصغيرِ صغارُها... وتصغُرُ في عينِ العظيمِ العظائمُ».

فالعظيم لا ترهقه القمم، بل يصعدها بهدوء، والمتواضع لا يحتفي بإنجازه كمن يزهو بردائه، بل يطوي رداء العمل ليبدأ من جديد.

إن اتحادنا بما يحمل من إرثٍ نضالي ومسؤولية ثقافية ليس مؤسسة فحسب، بل مدرسة تُخرّج الحالمين الواقعيين الطموحين المثابرين، وتفسح الطريق أمامهم كي يتحولوا من صانعي الشعارات إلى صُنّاع الواقع.

في الاتحاد لا يُقاس المرء بلقبٍ بل بعطائه، ولا تُقاس القيادة بعدد المتابعين بل بكمّ الأثر، وعليه فإننا في زمنٍ تكاثرت فيه الأصوات النشاز نقف بثباتٍ لا يتزعزع ونواجه بالنور مَن يحمل الظلام، ونردُّ على الفُتات بالفكرة وعلى الشتيمة بالنهج وعلى الفتنة بالموقف. فالنقد الجارح لن يُوقف المسيرة، ولن يُضعف العزيمة لأننا نؤمن أن المعركة الحقيقية ليست في الردّ بل في الاستمرار. وما تُرمى علينا من سهام ليست إلا اعترافاً ضمنياً بقوة أثرنا وامتداد صوتنا.

إننا نؤمن أن كلَّ ما يُقال لا يُضعف الحقيقة، وأن الاتحاد سيبقى كما عرفه الجميع رايةً للوعي ومنبراً للشباب وسياجاً للحلم.

مزاد علني.. دعابة ثقيلة للترفيه

عبدالحميد جمو

بعيدا عن الإحباط، ماذا لو حدث؟
باتت فترة الـ TST لخطة انقطاع الإنترنت على وشك الانتهاء، وفقا لما جرى خلال فترة الانقطاع التجريبي التي تراوحت بين ساعة وساعتين، وقد تمتد لثلاث ساعات قابلة للزيادة، بعد التأكد من إمكانية التأقلم معها ووضع الخطط الاستباقية، كتكوين جيش للدفاع عن الخطة، وإيجاد المبررات، وطرح الحلول المؤجلة.
مثلها مثل شبكة سيريتل التي هجرتنا دون وداع أو داع، والكهرباء التي تستكشف القاع، والبترول المستعصي على أبناء أرضه، مثل أغلب الأشياء التي فُرضت علينا واستطعنا تجاوزها والتأقلم معها، وإن كان على مضض. لا، بل انتقلنا خلال هذه التجربة من البلادة إلى نشاط يبحث عن البدائل ويبدع في الاختراع، وإن كانت أكثر ما نخوض تجربتها كوارث أشبه بقنابل موقوتة قابلة للانفجار في أي لحظة (كالمظلات الواقية التي نتحامى تحت ظلها من الشظايا والرصاص الموجَّه المتعمد الطيش!، بوابير الكاز، المدافئ الآمنة التي حولناها إلى محرقة نفايات...).
حتى إننا نافسنا تسلا وإديسون، ولربما أبدعنا أكثر منهما! الفرق بيننا وبينهم: نحن بقينا في الظل، وهم سُلِّطت عليهم الأضواء.
أوجدنا بهمةٍ لا تلين طاقةً بديلةً صديقةً للبيئة، أحرَقْنا فيها كلَّ ما لا يخطر على بال البشر، حتى أنفسنا، أحرَقناها في أتون الصبر والتحمُّل. حتى الروث لم يسلم من إبداعاتنا، حوّلناه إلى طاقة، استخدمناه قديمًا وحديثًا، وعدنا له بتقنية أكثر تطورًا، وذلك قبل اكتشاف مصادر الحرارة.
من باب التجارب، وما مررنا به، وقبل وقوع المحظور، ولتدارك الفراغ المنتظر، يُطلَب للضرورة القصوى، بشكل فوري وعاجل، وبمزاد علني شفاف: كُشّة حمام زاجل طائع، داجن، أليف، ذو خبرة لا تقل عن ألف وأربعمائة عام.
الشروط
أن يكون الحمام بيتوتيًا، ينجز المهمة في أقصر مدة ممكنة أو غير ممكنة، ويعود فورًا لعشه، لا يبيت خارجه.
ألا يتأثر بالمظاهر الخادعة، ويعتمد على نفسه في الطيران، لا يتكئ على أحد، ولا يعتمد على» الغير»، مكتفٍ ذاتيًا، ليس جشعًا ولا نهمًا، يلتقط كفايته من الطعام، لا يرتاد المياه العَكِرة، ولا يصطاد بها.
بعيد عن الغرائز والشهوات
ألا تكون له علاقات مسبقة مع الدجاج والبط، ولا يختلط مع طيور الرومي (ديوك الحبش)، وألا يقلِّد الديوك ولا الطواويس، يسير على السجية، عاشق للسلاحف، يتحمل أعباء العمل.
هادئ، لا ينفعل، بليد المشاعر، لا يتأثر بالكلمات الموجّهة، ولا يُبدي رأيه في الأحداث والتغيرات الجوية.
ألا تكون له سوابق في قيادة الآليات، أو أن يكون قد حصل على شهادة سواقة ب»الوساطة».
ألا يقود بفعل فيتامين (واو).
منعزل، لا يحب الضوضاء والضجيج، وخصوصًا موسيقى الروك.
يبتعد عن التجمعات والمجاميع، وألا يبدي رأيه ولا يدافع عن آراء الآخرين.

والأهم، ألا يكون طفيليًا حشريًا، يحمل الرسائل بأمانة، ينقلها دون الكشف عن مضمونها، تمامًا مثل الرسائل المشفَّرة على وسائل التواصل التي تُرفَع عنها السرية حسب الأهواء.
المميزات
أن يطير مع سربه في صمت.
حيادي، أمين، كتوم، وفيٌّ لأبناء جنسه.
لا يلفق التهم، ولا يختلق الأكاذيب ليحظى بحفنة حبوب عفنة زائدة تصيبه بالتخمة.
يمتاز بأخلاق بيئته، لا يغدر، لا يسرق، ولا يرتاد النوادي والأوكار المشبوهة، عاشق لعشه.
ألا يكون المال غايته، ولا يؤمن بشعار: «الغاية تبرر الوسيلة».
سليم العقل والحواس، خالٍ من الأمراض، لا يتعاطى الأدوية المهدئة.
ألا تكون لديه علامات فارقة مميزة، وخصوصًا الظاهرة منها.
أنيق في هندامه، حليف الذقن، مُزيَّن الشاربين، حلاقة الشعر عرفية، لا يتشبه بالنعام.
يمكن للمتقدم للمزاد الحصول على دفتر الشروط بمبلغ رمزي لا يتجاوز ضعفي عرضه المقدم.
يتحمّل العارض، سواء تقدّم للمزاد أم لم يتقدم، قيمة الطوابع، والأختام، والعقود، وجلسة المزاد، وأجور النقل، والإطعام، ومصاريف القائمين على المزاد.
مدة التزام العارض بالعقد: قبل مدة التقديم بشهر مريخي.
يتحمل العارض، في حال الإخلال بالشروط (والإخلال مسبَق وفق خبرتنا)، المسؤولية الجزائية والقانونية.
التأمينات الأولية: مائة ألف دولار وكُشّتين هدية غير قابلة للاسترداد.
التوقيفات: 200٪ من قيمة العقد، تُصرف بعد التأكد من استيفاء الشروط.
على من يقع عليه الاختيار الالتزام دون اعتراض، حفاظًا على المصلحة العامة، وتسديد الرسوم القانونية دون تذمّر.
تُقدَّم العروض في ظرف مكشوف، وتُقبَل العروض غير المغلّفة، أو دون عروض،
لـ هيئة المريخ القانونية المفروضة المفترَضة.
يُجري فض العروض في غرف مظلمة أمام الهيئة، في غياب العارضين.
ملاحظة
تخضع العروض لقانون الضريبة بلا رقم وبلا تاريخ، الصادر سنة لا أذكر، عن جهة مجهولة قد تكون متعددة الجنسيات، مقدارها 10٪ عن كل 10٪ من قيمة العقد، تُسدد مسبقًا.
قائد كوكب فيغا، غريم غزانديزر
في زمان ومكان غير معلوم، درءا لنظرية المؤامرة،
صَدَر علنًا في الصحف غير المقروءة، والقنوات الإعلامية قيد الإنشاء.
في 0000/0/0 من السنة الداؤودية.

سوريا بين الجراح والآمال

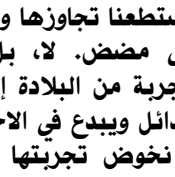

عزيز بهلوي

تمر سوريا اليوم بمرحلة دقيقة وحساسة، تتقاطع فيها تطلعات الشعب نحو السلام والحرية، مع تداعيات عقود من القهر والاستبداد. وأحداث محافظة السويداء الأخيرة، والتي راح ضحيتها المئات، ليست مجرد اشتباكات محلية، بل جرس إنذار يوقظ فينا السؤال العميق: أي وطن نريد؟
لقد كشفت السويداء وقبلها الساحل وكنيسة في دمشق عن هشاشة الأمن، وضعف مؤسسات الدولة، وانفجار مكبوتات طائفة أصيلة لطالما التزمت بالكرامة والهدوء. حين تشتعل الفوضى في قلب المدينة الآمنة، وتهتز وحدة الدم السوري، ندرك أن المرحلة الانتقالية تحتاج إلى أكثر من حكومة تصريف أعمال... إنها تحتاج إلى مشروع وطني جامع، وإرادة سياسية حقيقية للتغيير.
- مسؤوليات المرحلة.
-الاعتراف بجراح السويداء وما سبقها من الجراح ليس فقط عبر التعويضات، بل عبر اعتراف رسمي بالفشل الأمني والإداري.
-إطلاق لجنة تحقيق مستقلة ترصد وتوثق الانتهاكات وتقدم توصيات واضحة لتفادي تكرارها.
-تعزيز المشاركة المجتمعية من السويداء وغيرها، عبر تمثيل سياسي حقيقي في أي حوار وطني أو صياغة دستورية.
-الحفاظ على التنوع السوري كعامل وحدة لا انقسام، وألا تتحول الحساسيات الدينية والمناطقية إلى أدوات تخويف.
نحو رؤية سياسية جديدة
ما بعد السويداء ليس كما قبلها.
لقد بات واضحًا أن بقاء سوريا موحّدة ومستقرة لا يكون بالشعارات، بل ببناء عقد اجتماعي جديد ومبادئ فوق الدستور لحماية كل المجتمع السوري يُشرك الجميع، ويضمن الحقوق والحريات ومعتقدات الاثنية، ويُعيد تعريف الهوية الوطنية على أسس المواطنة لا الولاءات الضيقة.
لسنا عاجزين. ورغم الدمار والموت، فإن في سوريا نبضًا لا ينطفئ. وعلى رماد السويداء، يمكن أن تولد رؤى جديدة، إذا امتلكنا شجاعة الاعتراف، وصدق النية، وجرأة الإصلاح
فلنُكرم الدم السوري... ببناء وطن يستحقه.

مفاتيح الغد في جيوب اليوم

جوان علي

في صيرورة الأمم، لا يُسجَّل التقدّم على دفاتر الإنجازات فحسب، بل يُخطّ بقلم الشباب المغموس في طموح لا يعرف المساومة.

إنهم شرارة البناء حين تخبو عزائم التاريخ، وهم الجسر بين الموروث والحلم. فالشباب ليسوا فقط كتلة بشرية فاعلة، بل نبضٌ فكريّ يُعيد تعريف الممكن ويحرّر المجتمع من سكونه.

في كوردستان سوريا، ينهض الشباب من بين ركام الغبن والتهميش، حالمين لا بعيشٍ كريمٍ فقط، بل بمكانٍ على طاولة القرار. إنهم يدركون أن بناء الإنسان سابقٌ لبناء الحجر، وأن التعليم ليس هدفاً منفصلاً بل وسيلة لخلق جيلٍ مفكّر، منفتح، متجذر في قيمه وممتد إلى العالم بفكرٍ ديمقراطيّ وتعدديّ. فحين يُغرسُ الإنسان على أرض المبادئ، يُثمر حريةً ومساواةً واحتراماً لكرامة الآخرين.
دورهم لا يتوقف عند جدران الصفوف الدراسية؛ بل يمتد إلى فضاءات المؤسسات، حيث يُصبح وجودهم ضرورةً لا رفاهية.

فالكفاءات الشبابية هي العمود الفقري لأي إصلاح حقيقي.
حين يُقدَّم الشاب المؤهل لا من باب التجميل، بل من بوابة التمكين، تُولَد ديناميكيات جديدة، تُعيد إحياء العمل المؤسسي وتمنحه نبضاً عصرياً يتناغم مع تطلّعات العصر.
وليس ذلك ترفاً فكرياً، بل استحقاقاً لمرحلة يشتبك فيها التاريخ بالمستقبل.
الشباب اليوم هم صُنّاع السردية الجديدة، أولئك الذين يكتبون الحكاية القادمة بمداد التجربة والإيمان.

فالتعددية ليست تعدداً في الأشكال، بل وحدة في الرؤية نحو مجتمع يحتضن الجميع دون تنميط أو إقصاء.

في مديح العزلة

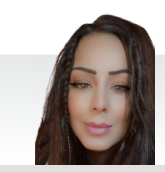

كولي عمر عمر

في ظل كلّ هذه المعارك التي خضتها مع الحياة تجد نفسك تقف وأنت مرتبك التصرف..
وتتساءل: هل أنا هذا هو؟
أم أنا ذاك الراحل كروح دون جسد...؟
تصمت لبرهة، وربما تبتسم وفي داخلك ألف غيمة..
ربما تشعر أنك تائه، وأن الأيام السيئة جعلتك تتألم دون أن تئن ولا تصدر صوتاً..
لم تعد تملك رغبة الاستمرار في مجاراة الأحداث فتتركها مربكة ومرتبكة كما هي على حالها، وتلتزم الانعزال بعيداً عنها وتكتفي بالمشاهدة لكل ما يحدث..
ربما تلك المواقف التي حدثت وجعلت منك شخصاً آخر تماماً.. شخص كاد أن يصبح على حافة السلام ولكن هناك مَنْ غدر به فأعاده الي ساحة العراك..
ربما راودتك تلك الأسئلة التي لم تعرف لها أجوبة.
ربما أصبحت ميتاً من الداخل لا حياة فيك.. ربما أنت الآن في عتمة ظلام الظروف.
ربما أنت الآن تتذكر حلماً كان يلاصقك كظلك ولكنك لم تعد تراه إلا عند أول قطرة مطر، ربما أنت الآن مازلت تجاهد وتقول يارب، وربما أحدهم أخطأ في حقك وجعلك تشعر بشعور اللاشعور.. ربما كل هذا يحدث الآن.
ولكن هل تعلم أنه أنت.. نعم أنت.
أنت وحسب من سيحيي ألف غيمة عابرة وألف خيبة.

كل ذلك سيمضي حتما..
سيمضي مادام الله نور فنور الله لا ينطفئ.. ونحن كذلك يجب ألا ننطفئ حتى بعد كل هذا، يجب أن نعيش ونكون ذا أثر يبعث الحياة لمن هم متمسكون بك.

مرايا

علي جزيري

ثقافة القطيع

جاء في حكاية طريفة رواها الكاتب الفرنسي «فرانسوا رابليه»: سافر «بانورج» ذات يوم في رحلة على متن سفينة، وصدف أن كان على متنها تاجر الأغنام «دندونو» الجشع وقطيع خرافه. دبَّ خلاف بينهما في شأن ما، فصمم بانورج الانتقام من غريمه، وقرر بينه وبين نفسه شراء خروف منه بأي ثمن، بيد أن دندونو استغل الفرصة، وباع الخروف بسعر باهظ، رغم ذلك وافق بانورج كي يُمرّق مكيدته، فانفجرت حينئذٍ أسارير دوندونو عقب تلك الصفقة.

أمسك بانورج بقرني خروفه خلسة، وجرّه إلى حافة السفينة، ثم ألقاه في اليم، فتبعه خروف آخر تلقائياً، ولحق به ثان وثالث ورابع، ثم سائر الخراف راحت تتدافع في طابور مهيب، وألقت بنفسها في البحر إثر ذلك. حينئذٍ جنّ جنون دندونو، فمقاومته لم تُجدِ نفعاً في ثنيها عن طبعها الحيواني، وتسنّى له أخيراً الإمساك بتلابيب الخروف الأخير، لكن الخروف تمكّن أخيراً أن يلقي بنفسه في الماء، فسقط كلاهما (الخروف ودندونو) وغرقا.

وشاعت عبارة «خرفان بانورج»، وصار الناس يردّدونها منذ ذلك اليوم في اللغة الفرنسية، وتعني إصطلاحاً انسياق الجماعة بلا وعي أو إرادة وراء آراء وأفعال الآخرين، بوحي من «ثقافة القطيع»...!
توحي الحكايةُ السالفةُ الذّكر، كيف تفشت مثل هذه الثقافة في ظل الأنظمة المستبدة. فلو اتّخذنا سوريا أنموذجاً على هذا الصعيد، لوجدنا كيف سلكت شرائح واسعة طباع الحيوان، بعد أن انتهج النظام سياسة تقوم على «حيونة الإنسان» وفق تعبير الكاتب الراحل «ممدوح عدوان»، جرّاء هاجس الخوف من الأجهزة الأمنية المرعبة، التي شيّدها الطاغية، والتي كانت تحصي على الناس أنفاسها عن طريق عملائها المبثوثين في كل مكان، لذا اعتاد الناس غض الطرف عن السلبيات - وما أكثرها - اضطراراً، والتهافُت على تلميع السلطة وتبرير تصرفاتها وتشويه الحقائق، وكأن البلاد جنة عدن.

فحين يكون الخوفُ هو سيّد الموقف، تغيب حرية التعبير، ويسود الرياء والولاء الكاذب، والتماهي مع منطق الحاكم وكيل المديح له، وترويج «نظرية المؤامرة» وتخوين الرأي الآخر بأي ثمن، وتمضي الجماهير في التصفيق لمن يتربّع في قمة الهرم، في «انتصاراته» وفي هزائمه، وتقوم باجترار ما تردده وسائل اعلام النظام، وتعلن «الولاء للقائد» دون تردد، مما تسبب الأمر في تمكن النظام من السيطرة على الجماهير عبر المنظمات التي أشادها. لذا، تفشى الفساد في كافة قطاعات الدولة بما فيها الأمن والجيش، كما جرى إفساد ممنهج للقوى السياسية المنضوية في إطار ما كانت تُسمّى (الجبهة الوطنية التقدمية)، ناهيك عن النقابات والمنظمات الجماهيرية.

فكان طلبة المدارس مثلاً، يتهافتون قسراً أو طوعاً للانتساب إلى شبيبة الثورة أو حزب البعث، ويشاركون في المسيرات المؤيّدة للنظام، والاحتفاء بالمناسبات (الوطنية والقومية) التي تقررها القيادة دون تفكير، إما خوفاً أو بدوافع وصولية، كالرغبة في تلقّي علامات الشبيبة التي تضاف إلى مجموع العلامات فتؤهلهم للانتساب إلى فرع جامعي، أو بهدف التوظيف في المستقبل وتسنُّم مناصب إدارية.
بعد فرار الطاغية، برزت شرائح جديدة من المكوّعين، سواءً في الموالاة، أعني ممّن كانوا يسبحون بحمد الطاغية حتى الأمس القريب أو في المعارضة التي تنصلت من ماضيها الأسود... وراحت الفئتان تستميتان في مداهنة السلطة الجديدة.

سوريا: مأساة غياب الهوية الجامعة

د. كاميران حاج عبدو

منذ قرن من الزمان واسم «سوريا» حاضرٌ على خرائط العالم، وفي معاهدات القوى الكبرى، وفي أروقة الأمم المتّحدة، غير أن خلف هذا الاسم تختبئ حقيقة مؤلمة: غياب هوية وطنية جامعة توحّد أبناء هذا الكيان.

منذ تأسيس الدولة السورية عقب الحرب العالمية الأولى على أيدي القوى الاستعمارية، نشأت هذه الدولة بعيداً عن مصالح مكوّناتها القومية والدينية. رُسمت حدودها وقوانينها ومؤسساتها دون مراعاة للبنية الاجتماعية والثّقافية للشعوب التي ضُمّت إليها رغماً عن إرادتها ضمن كيان سياسي واحد.

هكذا وُلدت سوريا دولةً بقرار خارجي، لكنها لم تولد أمةً بهوية وطنية جامعة.

تتكوّن سوريا من فسيفساء بشرية غنية. فيها العرب بأكثريتهم، إلى جانب الكُرد الذين يشكّلون القومية الثانية في البلاد من حيث العدد، والسريان الآشوريين الذين حافظوا على لغتهم وتراثهم المسيحي الشرقي، إضافة إلى التركمان المنتشرين في مناطق الشمال والغرب، وكذلك الشركس والأرمن الذين وفدوا إليها هرباً من المذابح والحروب في القوقاز وتركيا.

وإلى جانب هذا التنوع القومي، هناك تنوعٌ ديني ومذهبي عميق: مسلمون سنة يشكّلون أكثرية، وإن كانت ربما نسبية، علويون، إسماعيليون، دروز، إضافة إلى مسيحيين من طوائفَ متعددةٍ، وأيضاً أقلية إيزيدية تاريخية منتشرة في المناطق الكردية.

مع ذلك، بدلاً من أن يشكّل هذا التنوُّع قاعدة صلبة لبناء وطن متعدد متماسك، ظلّ عاملاً مهمّشاً أو مستَخدماً من السلطات المتعاقبة لتحقيق غاياتها الضيقة. فالتنوُّع القومي والديني والمذهبي في سوريا ليس هو السبب في ضعفها ووصولها إلى ما وصلت إليها، بل فشل السلطات في تحويله إلى مصدر قوة هو السبب. فبالرغم من هذا الغنى الهائل في الفسيفساء السورية، الذي كان من المفترض أن يكون مصدرَ فخر وقوة لا عجز، لم تنجح – بل ولم تحاول – أيٌّ من الحكومات أو الأنظمة السورية المتعاقبة منذ الاستقلال وحتى اليوم، في خلق هوية سورية جامعة تستوعب هذا التنوع القومي والديني والمذهبي ضمن مشروع وطني شامل يكرّس معنى المواطنة المتساوية.

نتيجةً لهذا الفشل البنيوي في بناء هوية وطنية تتجاوز الانتماءات الأولية، لم يتشكّل في سوريا ما يمكن أن يُسمّى شعباً أو أمة بالمعنى السياسي الحديث، بل بقي المجتمع السوري موزّعاً على جماعاته التقليدية التي ربطتها روابط الدم والطائفة والقبيلة والمذهب والقومية أكثر مما ربطتها رابطة المواطنة والانتماء الوطني العام.

وقد أضعف هذا الواقع فكرة الدولة ككيان جامع وضامن للجميع، وأبقاها مجرّد سلطة حاكمة بقوة الأجهزة والقوانين، لا مشروعاً وطنياً ينتمي إليه الناس. لذلك، فإن ما جرى ويجري في سوريا من حروب وصراعات دموية هو انعكاس مباشر لهذا الفشل التاريخي في بناء الأمة السورية. فلا يمكن أن تكون هناك دولة آمنة ومستقرة ومستدامة دون وجود شعب أو أمة تشكّل إحدى الركائز الثلاث الأساسية لأي دولة (إلى جانب الأرض – الإقليم، والسلطة – الحكومة).

ستستمر الحروب، وسيشتدُّ القتال والمعارك والمجازر، طالما لم نواجه هذه المعضلة البنيوية وجوهرها غياب مشروع بناء الشخصية والأمة السورية الجامعة. ما زلنا نتمسّك بما نسمّيه الدولة السورية بوصفها حدوداً وسيادة قانونية فحسب، لا بوصفها إطاراً جامعاً لكلّ مواطنيها على اختلاف هوياتهم الفرعية.

إن إعادة بناء سوريا على أسس سليمة تتطلب بالضرورة إعادة تعريف الذات السورية لتكون هوية وطنية مدنية فوق الانتماءات القومية والدينية والمذهبية، دون محاولات محو أو طمس هذه الانتماءات، بل باحتضانها والاعتراف بها ضمن عقد اجتماعي عادل. إذ إن التنوُّع في سوريا ليس مصدرَ ضعف كما يظنُّ البعض، بل هو مصدر قوة هائلة لو تمّت إدارته بوعي وعدالة، فهو يثري ثقافتها، ويعزز إمكاناتها الحضارية والسياسية والاقتصادية، ويمدّها بمرونة اجتماعية كبيرة في عالم مضطرب.

لكن تحقيق ذلك يتطلب شجاعة فكرية وسياسية للاعتراف أن الدولة لا يمكن أن تقوم على الإقصاء أو التهميش أو فرض هوية أحادية جامعة بالإكراه، بل على مبدأ: الاختلاف حق، والعدالة شرط، والمواطنة أساس.

ما لم نصل إلى هذه النقطة الجوهرية، سيبقى السوريون شعوباً متعددة ضمن حدود واحدة، وستبقى الدولة السورية شكلاً دون مضمون، وسيبقى مستقبلها رهينَ حروب قادمة لا تنتهي — لأن الأمم هي التي تصنعُ الدول وتحميها، ولا تصنعها الدول وحدها. ففي النهاية، لا تُبنى الأمم على التشابه، بل على القدرة على تحويل اختلافاتها إلى طاقة مشتركة للكرامة والحرية والعدالة.

ختاماً، مهما طال زمنُ الإنكار والاضطهاد، لا سبيل أمامنا كسوريين إلا أن نتحلّى بشجاعة الاعتراف بالآخر، ونمهّد الطريق نحو عقد اجتماعي جديد يليق بتعدُّدية سوريا وحقائقها التاريخية والجغرافية.

فغياب هذا الاعتراف لن يفضي إلا إلى المزيد من الاحتراب والانقسام، ليبقي سوريا وأبناءها عالقين في نفقٍ مظلمٍ لا نهاية له، بدل أن ينطلقوا معاً نحو وطن يليقُ بتضحياتهم وآمالهم.

دمشق وصيرورة المعضلة الكوردية

أحمد آلوجي

تبدو التحركات الدراماتيكية الأخيرة في الشرق الأوسط، من حروب ضد التنظيمات الراديكالية، سواءً الشيعية أو السنية في اليمن وسوريا ولبنان، وكأنها تأتي في سياق إعادة تشكيل ميزان القوى والحد من النفوذ العسكري والسياسي لكل من تركيا وإيران، وهما الطرفان الأكثر تمدداً في المنطقة منذ العقدين الأخيرين.

وفي المقابل، يشهد نفوذ إسرائيل وبعض دول الخليج – خاصة بعد استجابتها لمطالب الإدارة الأمريكية بقيادة دونالد ترامب عبر صفقات تجارية وعسكرية ضخمة – تزايدًا ملحوظًا، بما يتماشى مع رؤية أمريكية جديدة لإعادة ترتيب الأولويات الاستراتيجية في المنطقة.

هذه المستجدات، وإن لم تكن موجهة بشكل مباشر، إلا أنها تصبُّ دون شك في مصلحة الشعب الكردي في الدول الأربع، إذ تُتيح فرصة تاريخية لتخفيف وطأة تركات اتفاقية سايكس بيكو التي أثقلت كاهل الكرد لعقود، خاصة في سوريا وتركيا. ويزداد هذا الأثر وضوحًا بعد إعلان حزب العمال الكردستاني حل نفسه والانخراط في المسار السياسي والديمقراطي، في ظل ضغوط دولية متزايدة على أنقرة للانفتاح السياسي تجاه الكرد، لا سيما فيما يخص الملفات الدستورية والحقوقية.

أما في سوريا، فقد شكّل انعقاد مؤتمر وحدة الصف والموقف الكردي، وبدعم مباشر من الرئيس مسعود بارزاني، محطة فارقة، حيث بات الحراك السياسي الكردي أكثر انسجامًا مع التحولات الوطنية والدولية، وأكثر نضجًا ووعيًا ديمقراطيًا من المشهد السياسي العام في دمشق، الذي لا يزال يمارس الإقصاء تجاه المكونات، ويتجاهل المطالب الشعبية، وخاصة بعد صدور الإعلان الدستوري الأخير الذي خلا حتى من الإشارة إلى كلمة الديمقراطية.

الدعم الدولي المتنامي – ولا سيما من قبل أمريكا وفرنسا، وكذلك ألمانيا – للقضية الكردية في سوريا، عزّز هذا المسار. ومنذ سقوط النظام السابق، لعبت الدبلوماسية الألمانية دورًا متقدمًا في حث دمشق على التعامل مع الكرد والمكونات الأخرى ضمن رؤية سياسية أكثر شمولية.

ولا يمكن فصل كل هذه المكتسبات عن دور الرئيس مسعود بارزاني وقيادة إقليم كوردستان، الذين أظهروا حكمة ومسؤولية عالية في التقريب بين الأطراف الكردية من جهة، وتعزيز الحوار مع حكومة دمشق من جهة أخرى.

سياسياً، يُعد الإسراع في تشكيل وفد كردي موحد، منبثق عن المؤتمر، خطوة استراتيجية في مسار التفاوض مع النظام، إذا ما اقترنت بتسهيلات وضغوط غربية.

فالتوقيت الراهن يشكّل فرصة ذهبية لانتزاع مكاسب دستورية وحقوقية للكرد بعد نضال طويل، وقد بات من الواضح أنه لا عودة إلى ما قبل 2011، رغم كل محاولات الإقصاء واستمرار العقلية الشوفينية لدى بعض دوائر القرار في دمشق.

بين الوعي واللاوعي دمارُ وموت

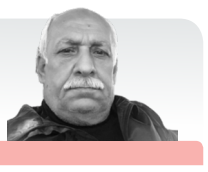

شكري بكر

يقول المثل الكوردي الشهير: اليقظ يتمكن من الإستحواذ على كفتاية والغير يقظ يخسر ما كان بيده.

الأمريكان يتحكمون بكل شاردة وواردة لما يدور في سوريا، يعملون ضمن خط عريض هو فرض مشروع سلام بين سوريا وإسرائيل. فكل ما يدور في الداخل السوري من حروب طاحنة بين مكونات المجتمعية يجعلونه في خدمة هذا المشروع.

فنظام آل الأسد البائد طيلة حكمه عمل تفتيتاً وتمزيقاً بالمجتمع السوري بشكل عام وبكل مكون بشكل خاص، ولم تحظ سوريا بنظام يسوده السلام والوئام بين مكوناته جميعاً.

ما يجري في الداخل السوري بعد فرار بشار الأسد هو امتداد لثقافة النظام التي تركه خلفه، حيث التفتيت والتمزيق هو السائد لدى غالبية المجتمع السوري بكل مكوناته.

أعتقد أنه بإمكان مكونات المجتمع السوري أن يعيدوا الثقة واللحمة بينهم بإستثناء الكورد.

أولاً: لأن القضية الكوردية في سوريا ليست قضية دينية أو مذهبية أو طائفية، بل هي قضية قومية لها خصوصياتها تختلف عن بقية المكونات.

ثانياً: الشعب الكوردي في سوريا هو جزء من أمة تاريخية حضارية، مزقها الاستعمار الأوربي، فهو شعب أصيل يعيش على أرضه التاريخية بالجزء الكوردستاني الملحق بالدولة السورية إبان اتفاقية سايكس بيكو السيئة الصيت والمنتهية الصلاحية.

ثالثا: من حق الشعب الكوردي أن يتمتع بحقه في تقرير المصير بالشكل الذي يختاره.

هنا تكمن ماهية القضية الكوردية، وهذا ما تتخوف منه الحكومات التي تعاقبت السلطة في سوريا.

إذاً ما هي الآليات التي يجب اتخاذها تجاه حل القضية الكوردية في سوريا أو في المنطقة؟

1 - الحل عملية بسيطة، ما من دولة في العالم تتكون من عرق واحد، كل الدول ممتزجة بقوميات وأديان وطوائف مختلفة، رغم ذلك فجميع هذه القوميات والأديان والطوائف تتعايش مع بعضها البعض بوحدة متراصة ضمن إطار الدولة، لتغلبهم على كل المظاهر السلبية التي تدعو إلى التفتيت والتشتت، واعتماد نظرية بناء الإنسان من أولوياتهم.

من هذا المنطلق يشكلون مجتمعا موحدا خاليا من كل الشوائب التي تنمي الشعور القومي أو الديني أو الطائفي، ففي جميع الدول الأوربية من يثير أي نعرة مهما كان نوعها يعاقب عليها قانونيا، بهذا الشكل الدول تتطور وتتقدم بعكس الحالة السائدة في مجتمعات الشرق الأوسط والتي فيها الدولة هي من تمزق وتفتتت وتثير النعرات القومية والدينية والطائفية.

2 - البحث عن عامل الثقة المتبادلة بين جميع المكونات والتركيز في بناء دولة موحدة عبر ضمان حقوق جميع المكونات والمساهمة الفعالة في كتابة دستور عادل.

3 - الدور هنا يعود بشكل أساسي للطرف الكوردي المتحاور، وهذا يتوقف على توفير العوامل التالية:

1 - العمل على إيجاد ممثل حقيقي للشعب الكوردي ذي معرفة جغرافية وتاريخية وسياسية والماهية الحقوقية للشعب الكوردي.

2 - العمل على إنجاز الرؤية الكوردية الموحدة كمشروع يمكن اعتماده في حل القضية الكوردية.

3 - العمل على تشكيل لجنة حوارية من لدن هيكلية التمثيل من الكفاءات العالية في المجالات السياسية والقانونية للتفاوض مع الطرف الآخر دون تخاذل أو تردد في ضياع القضية الكوردية ودفعها نحو الهاوية.

لكيلا نخسر ما في أيدينا على طاولة التفاوض يجب أن نتمسك بحق تقرير مصيرنا المشترك، لنكون عامل قوة وضغط لا عامل ضعف مسلوب الإدارة.

قد نخرج من التفاوض خاسرين عندها أدرك تماما إنني من المساهمين في الخسارة، ما المطلوب؟

مراجعة نقدية لمجمل سياسات التي تدور في المنطقة تغلبها المصالح الربحية، لا لخلاص الظلم وإنقاذ المظلوم، لنتقرب من دول صناع القرار والتعامل معها من زاوية المصلحة الكوردية العليا التي تكمن في انتزاع حق تقرير المصير للشعب الكوردي في كافة أماكن تواجده.

متى تتحرّك نُخب الشتات الكوردي؟

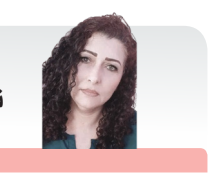

تورين شامدين

في الوقت الذي تتصارع فيه قوى النفوذ الاقليمية والدولية على رسم مستقبل الشرق الأوسط، ويُعاد فيه ترتيب الخرائط في سوريا والعراق وتركيا، تظل النخبة الكوردية في الشتات صامتة إلى حدّ يُثير القلق والريبة.

الشتات الكوردي، الذي كان يُفترض أن يكون رئة النقد، ومنصة المقاومة الفكرية والسياسية، تحوّل إلى طيف هائم بين الحنين والاندماج، بلا وزن فعلي في معادلة الصراع أو التأثير.

فمتى تتحرك هذه النخب؟ ومتى تدرك أن الصمت في اللحظات المصيرية ليس فقط تقصيراً سياسياً، بل خيانة أخلاقية بحق قضية نازفة منذ قرن؟

يُقدّر عدد الكورد في أوروبا وحدها بأكثر من مليون شخص، يتوزّعون بين ألمانيا، السويد، فرنسا، النرويج، سويسرا، وبقية دول القارة. بين هؤلاء آلاف الأكاديميين، المثقفين، النقابيين، الصحفيين، والفنانين، ممن يمتلكون اللغة، الخبرة، والمنصات. ومع ذلك، لم تتحوّل هذه الكتلة البشرية إلى لوبي حقيقي، ولم تفرض نفسها كقوة ضغط على الحكومات الغربية، ولا حتى كأداة تصويب أو مساءلة على الأحزاب والقوى الكوردية في الداخل.

مارست هذه النخبة دور المتفرّج الصامت، وبعضها الآخر استسلم لمشاريع اندماج أفقدته حسّه الوطني، بينما انغمس آخرون في صراعات حزبية، لا تخدم سوى الانقسام، ولا تنتج مشروعا وطنياً جامعاً.

في المقابل، يمكن أن نرى جاليات أخرى – كالجالية الأرمنية في فرنسا والولايات المتحدة – تمكّنت من تحويل المأساة إلى قضية رأي عام، وفرضت الاعتراف بالإبادة كجزء من الذاكرة العالمية. أين نحن من كل ذلك؟ أين أدواتنا؟ أين صوتنا الجماعي؟

حسب تقرير صادر عن البرلمان الأوروبي عام 2022، يُعد الكورد من أكثر الجاليات تنظيماً من حيث الحجم والامتداد، لكنهم الأقل تأثيراً في القرار السياسي الأوروبي، نتيجة ضعف التنسيق، وغياب الرؤية السياسية الجامعة.

في المشهد السياسي الكوردي، تُعاد تدوير الوجوه ذاتها، والخطابات ذاتها، في غياب أي آلية انتخابية حقيقية، أو مراجعة استراتيجية جادة. وما يُؤسف له أن النخب في الخارج باتت شاهد زور على هذه المهزلة، دون أن تحرّك ساكنا. لا بيانات، لا احتجاجات، لا مبادرات إصلاحية.

حتى المنصات الإعلامية الكوردية في أوروبا، سواءً الحزبية أو المستقلة، لم تقم بواجبها النقدي، بل تحوّلت معظمها إلى أبواق تبريرية، تُعيد إنتاج الخطاب المأزوم ذاته، دون مساءلة أو تجديد. نادراً ما نجد برامج نقدية جريئة، أو تقارير استقصائية، أو محاورات حقيقية بين المختلفين.

إن ما يجري ليس مجرد تقصير بل مشاركة فعلية في الانحدار، وسكوت يُشبه التواطؤ. حين يصمت من بيدهم الصوت، يعلو ضجيج الشعارات الجوفاء.

الشتات الكوردي قادر على الفعل إذاً:

إن تحرّك الشتات لا يحتاج معجزات، بل يحتاج إرادة وتنظيم

•أن تُطلق النخب السياسية والأكاديمية مبادرات مستقلة وناقدة تضغط على القوى الحزبية دون خوف أو محاباة.

•أن يُبنى لوبي كوردي فاعل في أوروبا وأمريكا، يعيد تعريف العلاقة مع الحكومات الغربية ومراكز القرار، مثل البرلمان الأوروبي والكونغرس الأمريكي.

•أن تُوظَّف الطاقات الإعلامية والثقافية، ليس فقط في البث والنشر، بل في إنتاج رواية كوردية جديدة تعبّر عن المظلومية والحقوق والسيادة، بلغة يفهمها العالم، وتخترق ضميره.

•أن تُكسر حالة الخوف والتردّد والحسابات الصغيرة التي شلّت كثيراً من الطاقات المؤثرة في الخارج، ممن ينتظرون الإذن أو الفرصة بينما القضية تنزف.

هناك كفاءات كوردية فاعلة في كبرى الجامعات، مراكز البحوث، البرلمانات، والمجالس المحلية الأوروبية لكنها غير منخرطة جماعياً في مشروع وطني منسق، يُعيد الاعتبار للشتات كجبهة نضال لا تقل عن ميادين الداخل.

متى تتحرّك نخب الشتات الكوردي؟ هذا لم يعد سؤالاً ثقافياً أو تنظيرياً بل بات سؤالاً مصيرياً. الشرق الأوسط يُعاد تشكيله، وصفقات النفوذ تُرسم الآن، والأمم التي لا تمتلك نخبا يقظة وفاعلة، لن تجد لها مكانا في خريطة المستقبل.

لن تتحرّك قضيتنا، ما لم تتحرّك نخبنا أولاً. لن نحظى بمكانتنا، ما لم نُخرج الشتات من صمته وحياده. لقد آن أوان الغضب المنظَّم، والموقف الصريح، والفعل الجماعي.

من بين كل الشعوب المقهورة في هذا العالم، يظل الكوردي أكثر من عرف معنى الغربة لكن ما لم يحوّل هذه الغربة إلى قوة ضغط، فستغدو المنافي قبوراً لصوتنا الجماعي.

كفى تردّداً... كفى انشغالاً بالتفاصيل... كفى غياباً.

المواطنة ..تعزيز العدالة والتعايش

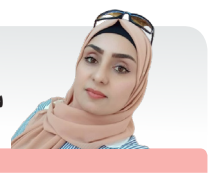

شيرا حاجي

في ظل الأوضاع الراهنة والأحداث التي نواجهها في وطننا سوريا، والتي كنا نأمل أن نرى غير الذي يحدث والتي جاءت عكس التوقعات وماكنا نتمناه من بلد يشعر فيها المواطن بإنسانيته وبأنه ولد حراً، وسيعيش ويموت حراً.

بعد أن نسي طعم الحرية، ولم يكن يعرف أهو مواطن أم شخصٌ غريب على أرضه ليس له قيمة ولا وجود؟ ياترى هل سيجد المواطن السوري والكوردي بشكل خاص ضالته في العهد الجديد؟ أم سيبقى مجرد كرة في ملعبٍ يرمي به شمالاً ويميناً ليصلوا إلى هدفهم في مرمىً ليس له فيها ناقةٌ ولا جمل؟

من خلال هذه التغييرات التي تحدث والتي أدت إلى استيقاظ المواطن من غفلته، يتوضح لنا معنى المواطنة ودولة المواطنة كما يلي:

تُعد المواطنة من أبرز المفاهيم الحديثة التي تبلورت في سياق تطور الدولة الوطنية، وهي تمثل العلاقة القانونية والسياسية والاجتماعية بين الفرد والدولة، تقوم على الحقوق والواجبات المتبادلة، وقد عرّفها المفكر البريطاني توماس مارشال (T.H. Marshall) بأنها: «العضوية الكاملة في المجتمع، والتي تتضمن حقوقاً مدنية وسياسية واجتماعية.

أما دولة المواطنة فهي الدولة التي ترتكز على مبدأ المساواة بين جميع المواطنين، وتضمن الحريات العامة، وتكفل كرامة الإنسان، بغضّ النظر عن الخلفية الدينية، أو العرقية، أو الطبقية، أو اللغوية، فهي ليست إطارًا سياسيًا وقانونيًا فحسب، بل نموذجًا ثقافيًا واجتماعيًا يعزز العدالة والتعايش.

مقومات دولة المواطنة:

-1 سيادة القانون: أساس دولة المواطنة هو خضوع الجميع – أفرادًا ومؤسسات – لحكم القانون، بما يضمن الحقوق، ويمنع الاستبداد.

-2 المساواة وتكافؤ الفرص: تضمن الدولة المساواة في الحقوق والواجبات، وتزيل الفوارق الناتجة عن التمييز أو التهميش.

-3 العدالة الاجتماعية: وهي توزيع عادل للثروات والموارد والخدمات، وهو ما أشار إليه جون رولز (John Rawls) في نظريته عن العدالة بوصفها: «العدالة الاجتماعية هي الإنصاف، وتتمثل في أن تُتاح الفرصة للمجتمع بغض النظر عن ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

-4 التعددية والاعتراف بالاختلاف: دولة المواطنة لا تفرض نموذجًا واحدًا للهوية، بل تعترف بالتنوع الثقافي والديني واللغوي وتحميه.

-5 المشاركة السياسية: تُمنح فيها للمواطنين القدرة على المشاركة في صنع القرار عبر آليات ديمقراطية حقيقية.

أهمية المواطنة في بناء الدولة الحديثة

يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) إلى أن: «ترسيخ المواطنة الفاعلة هو شرط أساسي لتحقيق التنمية الشاملة، وبناء مجتمعات قادرة على مواجهة التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وتكمن أهمية المواطنة في: تعزيز الشعور بالانتماء والمسؤولية، مكافحة التهميش والتطرف من خلال إشراك الجميع، بناء دولة القانون والمؤسسات، تحقيق التنمية المستدامة بفضل مشاركة الأفراد في صياغة السياسات.

بعد هذا التعريف والتوضيح عن المواطنة ومعنى دولة المواطنة، يتضح لنا وباختصار شديد، أن دولة المواطنة ليست مجرد نموذج قانوني، بل مشروع حضاري وإنساني، يرتكز على احترام الكرامة الإنسانية، وسيادة القانون، والتعددية، والمشاركة.

في ظل التحولات السياسية والاجتماعية المعاصرة، يبرز دور المواطنة باعتبارها الإطار الجامع والضامن لوحدة المجتمع وتقدّمه. ومتى ما تحققت العدالة والمساواة، ترسّخت دولة المواطنة، وارتقى الإنسان.

قيادة المرحلة الانتقالية في سوريا.. أداة تقسيمها

دوران ملكي

إن السقوط الدراماتيكي لنظام بشار الأسد، واستلام الرئيس الجديد لمقاليد الحكم لم يكن محض مصادفة أو جهد استثنائي عسكري وإنما كان مخططاً له من قبل العديد من الدول المتنفذة حيث إن رئيس السلطة الانتقالية

لم يكن الشخصية الأولى في المعارضة، ولم يكن مؤهلاً حتى للانضمام إلى صفوف المعارضة السياسية في المنصات الدولية بسبب ماضيه الإرهابي، وحتى عسكرياً كان معزولاً في محافظة إدلب، ولم يكن لديه علاقات خارجية سوى مع تركيا التي كانت تستخدمه للضغط على نظام بشار الأسد ليجبره على الموافقة على اتفاقية أضنه والتي بموجبها تستطيع تركيا أن تشكل حزاماً أمنياً في سوريا بعمق 30 كم

استطاعت إسرائيل أن تخجم أجنحة إيران في المنطقة بدءاً من حركة حماس إلى المنظمة الحوثية في اليمن وانتهاءً بالشلل الذي أحدثه في حزب الله اللبناني الذي كان المدافع الأول عن نظام بشار الأسد بقتل العقل المدبر للحركة حسن نصرالله وتحييد أغلب قياداته الميدانية مما هيأ الساحة لسقوط النظام السوري وخاصة بعد تعثر روسيا في الحرب الروسية الأوكرانية، وسحبها للعديد من قواتها من سوريا، ولم تكن جاهزة للدفاع عن حليفها بشار الأسد.

وقع الاختيار على رئيس هيئة تحرير الشام بعد زمزمته من قبل تركيا ودول الخليج وعلى رأسهم قطر والمملكة السعودية ليصبح مقبولاً عالمياً في أقل فترة زمنية.

دخل دمشق دون مقاومة وغادرت القوات الإيرانية والمليشيات العراقية تحت جنح الظلام فلو أرادت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الأوربيون تشكيل دولة لا مركزية كما حدث في العراق إبان سقوط صدام حسين كانت كلفت مبعوثاً لها بالتوسط لدى جميع المكونات المشكلة للفسيفساء السوري وأجبرت الحكومة الجديدة الضعيفة على القبول بالنظام الفيدرالي كما تجبرها على الموافقة على الاتفاقات الابراهيمية مع إسرائيل.

اكتفت الولايات المتحدة الأمريكية بإطلاق الشعارات الفضفاضة بضرورة حماية الأقليات وبادرت للاعتراف به دون ضمانات منها، ورفعت الولايات المتحدة الأمريكية جميع العقوبات من تبعات قانون قيصر، وحذت حذوها جميع الدول الأوربية، ودُعم النظام الجديد وكأنه الشكل المطلوب أمريكياً وعالمياً، وسارعت أوربا إلى مدحه كي يجدوا لأنفسهم المبررات لطرد اللاجئين السوريين من أصحاب الحماية وغير المرغوبين بهم من دول الاتحاد الأوربي، وحددت الولايات المتحدة الأمريكية شروطاً لأحمد الشرع لا تمس الواقع السوري بشيء مثل المطالبة بالموافقة على الاتفاقات الإبراهيمية مع إسرائيل ومحاربة داعش وطرد الفلسطينيين المتطرفين من سوريا واستلام تركة داعش من قوات سوريا الديمقراطية ولم يتطرقوا يوماً إلى حقوق المكونات وتشكيل حكم ديمقراطي كما كان دارجاً في السياسة الأمريكية بل زاد في الطين بلةً تصريحات موفد الرئيس الأمريكي إلى الشرق الأوسط توم باراك حيال الفيدرالية واللامركزية وضرورة تشكيل حكومة مركزية وعلى الجميع مساعدة الحكومة الانتقالية وتسهيل عملها، والأنكى من ذلك إنه شبه أحمد الشرع ب جورج واشنطن مؤسس الولايات المتحدة الأمريكية الفيدرالي.

تصريحات توم باراك نابعة من صلب سياسة الإدارة الأمريكية في الشرق الأوسط. فالسياسة الأمريكية حسب ما تطرحه معاهد البحث الإستراتيجية هي ضد الفيدرالية الصريحة والأنظمة الكونفيدرالية والأولوية هي متابعة ملاحقة أزرع إيران في المنطقة والقضاء على حزب الله نهائياً، وهذه المهمّة موكلة لحكومة أحمد الشرع بالإضافة إلى ملاحقة فلول داعش والقضاء عليه نهائياً وإتمام عملية السلام مع إسرائيل والتنازل عن الجولان بشكل رسمي، ويؤكدون على الدولة الوطنية مع حكم محلي موسع (لا فيدرالية صريحة) مع جيش وطني موحد لكن يعاد هيكلته ليعكس التنوع الحقيقي في بعض أجزاء سوريا مثل مناطق الإدارة الذاتية والسويداء ودمج المكونات مع إصلاحات سياسية وإدارة انتقالية بالتوافق مع المجتمع المدني، وتنسحب القوات العسكرية من مناطق الحكم المحلي مع بقاء دور استخباراتي عسكري محدود لمحاربة داعش.

إن النزعة البراغماتية لدى الإدارة الأمريكية تجعلها تغيّر أهدافها مائة وثمانين درجة فلكي لا يحصل العلويون في سوريا على فيدرالية في الساحل، وتستفيد منها روسيا وخاصة إنها وقعت عقوداً طويلة الأجل للنفط والغاز في البحر الأبيض المتوسط فمن أجل تقويض النفوذ الروسي في سوريا تعارض الولايات المتحدة الأمريكية الفيدرالية الصريحة.

إن غض النظر الأمريكية حيال تصرفات رئيس المرحلة الانتقالية ضد مكونات الشعب السوري في الساحل ضد المكون العلوي وعدم مطالبته بشكل جدي بتقرير لجنة تقصي الحقائق شجعه بالتوجه جنوباً باتجاه المكون الدرزي عن طريق ذريعة رجال العشائر البدويين التي كان يراد منها دخول قواته إلى الداخل مثل حصان طروادة وإسقاطها من الداخل، ولكن دخول إسرائيل على خط المواجهة أدهش الشرع والأمريكان على الأقل ظاهرياً، فلإسرائيل كلمتها ومصالحها التي ربما تتناقض مع المصالح الأمريكية كذلك حجم الضغوط التي فرضتها مبعوث الرئيس ترامب على قائد قسد والتهديد اليومي بانسحاب القوات الأمريكية من سوريا، وترك الكورد لمصيرهم بين فكي كماشة من جهة الحكومة المؤقتة، ومن جهة أخرى الحكومة التركية وتوجيه أصابع الاتهام باتجاه الكورد بشكل علني وتحميلهم المسؤولية في عدم تطبيق بنود أتفاق آلشرع-عبدي مما دفع بالشرع إلى وضع

خطة للعشائر في مناطق الإدارة الذاتية أيضا والمراهنة على العدد الكبير من رجال العشائر المنضوين في قوات سوريا الديمقراطية.

منذ استلام رئيس المرحلة الانتقالية وحتى الآن لم تتغير سياسته تجاه مكونات الشعب السوري قيد أنملة، وزاد من حدته تصريحات توم باراك الذي أشعل له الضوء الأخضر الأمريكي مما زاد من تمرده حتى على ما تراه الولايات المتحدة الأمريكية في الشأن السوري.

إن تجاوز رئيس المرحلة الانتقالية في سوريا للخطوط الحمراء سيؤدي إلى إفشال مخطط الولايات المتحدة الأمريكية لأنه سيجعل من سوريا نسخة عروبية دينية ولا يستطيع بناء الدولة الوطنية المنشودة، وكان لا بد من سحب اللجام، ولا يستبعد ضربه من قبل إسرائيل بإيحاء أمريكي ولكن جاء القرار في الوقت بدل الضائع، وإن جميع المجازر التي حدثت يتحمل مسؤوليتها توم باراك بسبب جهله بالواقع السوري وافتقاره للدبلوماسية، هذه المحاولات التي يقوم بها أحمد الشرع يزيد من الهوة بين المكونات، ويدفعها للمطالبة باللامركزية أو الفيدرالية، ويزيد من التوجه القومي لدى الإثنيات والتقوقع لدى الطوائف مما يدفعها للاحتماء بالخارج، وأصبح جلياً في سوريا، وبدأت ظواهر الدور الروسي في الساحل بالظهور أي رجعنا إلى نقطة الصفر حيث بوادر حرب أهلية طويلة الأجل تلوح في الأفق.

إن النظريات شيء والواقع العملي شيء آخر، فالرهان على أحمد الشرع رهان خاطئ وخاصة في بناء الدولة الوطنية رغم اشتراك الأفكار

الوطنية والدينية في معاداة القومية لكن شتان بين الفكرين، فالأول يؤسس لوطن والآخر لدولة الخلافة، وكيف لتنظيم خرج البارحة من رحم الإرهاب أن يؤسس وطن ويتفاعل مع المكونات المتنوعة وأي درك سفلي وصلت إليه سياسة الولايات المتحدة ومهما حاولت الولايات المتحدة والغرب من تغيير قناعه، فهو عامل تقسيم سوريا، وليس عامل وحدتها.

ما العمل جرّاء ما يجري في محيطنا (سوريا والإقليم) الملتهب؟

فيصل نعسو

من أجل تجاوز الكورد وكوردستان هذه الأعاصير المخيفة المحيطة بنا بأقل الخسائر والحفاظ على المكتسبات الفعلية في أيدينا، لا بد لنا نحن أن نحدد ميزان القوى الدولية والإقليمية والمحلية في الميدان من جهة، و قوانا الكوردية والكوردستانية بمختلف أوزانها وكياناتها من جهة أخرى، خلاف ذلك لن نتمكن من وضع استراتيجيات مناسبة واختيار تكتيكات مختلفة، تجنبنا المزيد من المآسي والنكبات التي تعرضنا لها عبر تاريخنا الطويل.

لدى مقارنة قوى الكورد الذاتية المفككة الأوصال والمتعددة التوجهات والحدود الجغرافية المتداخلة مع إتنيات أخرى، عند المواجهة مع حكومات الدول المجزأة (تركيا، سوريا، العراق، إيران) لكوردستان، فإننا الحلقة الأضعف في هذا الصراع المتواصل معها منذ قرون.

في المقابل فإن وحدة التراب والتاريخ والتواصل الطبيعي الجغرافي الوعر للكورد وكوردستان، والسكان البالغين عددهم ما بين 50 – 60 مليون نسمة تقريبا أو ربما يزيد عن ذلك، هي عواميد خيمة قوتنا عززت المحافظة على روح الإنتماء للكورديتي، وساهمت في الصمود أمام هجمات الأعداء، وعدم الصهر في بوتقتهم. لذا علينا التمسك بهذه الخاصية المميزة لأمتنا وشعبنا بالحد الأدنى، ومن الأفضل بصرف النظر عن الخلاف أو الاختلاف الفكري والحزبي والأيديولوجي. في هذه الحالة فقط سيجعل العدو قبل الصديق التفكير مليا في الإقدام على اتخاذ اية خطوة سلبية أم إيجابية كانت.

الآن لنلق نظرة سريعة على صراع القوى الثلاثية الأجزاء مع حلفائها الإقليميين والمحليين على سوريا وكوردستان روجآفا (ما يسمى بشمال شرق سوريا) حصراً، مع الإشارة إلى امتداد خطوط الصراع إلى أجزاء كوردستان الأخرى المنضوية تحت سلطة الدول الأربع المذكورة أعلاه. بيد أن الأمر الملفت للنظر هو أسلوب الإطاحة بنظام الأسد في 8 / ك1 / 2024 واستلام قوى المعارضة الإسلامية الجهادية المتطرفة بدعم امريكا وإسرائيل وتركيا ودول عربية.

يبدو لي أن الموقف الروسي ومعه الإيراني ومن خلفهما الصيني، فيه الكثير من الحنكة والتروي من أجل الحد لتأجيج الصراع الطائفي والمذهبي (الشيعي العلوي-السني) الديني في الإقليم. فالتأكيد الفعلي على موقفهم بالتخلي عن بشار الأسد، أدى بدوره إلى المزيد من الثقة والتفاهم بين سُنّة عرب الخليج ومصر وآخرين من طرف، وإيران من طرف آخر.

بهذه المناسبة، فإن مثل هذه الأشكال من الصراعات تلحق أضرارا كبيرة وخسائر فادحة بالكورد وكوردستان داخلياً وخارجياً. فمجتمعنا الكوردي والكوردستاني مزركش بنيته وبيئته بورود إثنية متعددة العقائد والمذاهب، كما إننا جيراننا ينتمون إلى قبائل وشعوب وأمم مختلفة عنا من حيث العرق والحضارة منذ نشأتها وحتى اليوم. لذلك حذار الانجرار أو المشاركة في مثل هذه المخططات والسياسات في إقليمنا.

استلمت السلطة المجموعات الإسلامية المتطرفة بكافة أشكالها وأنواعها المعروفة للجميع بدعم مباشر من أمريكا وتركيا وإسرائيل وحتى بعض دول الخليج لتقليص امتداد نفوذ إيران، وخاصة في تلك الدول المحيطة بإسرائيل. لذلك تمّ تكليفها العسكري المباشر بالتفاهم مع تركيا والتنسيق الأمريكي من وراء الكواليس للقيام بهذه المهمة، وهذا ما تحقق فعليا على ارض الواقع حتى هذه اللحظة.

لكن لم يتطابق حساب الحقل مع البيدر، ولا سيما بين إسرائيل وتركيا والدول الخليجية ومصر، عند توزيع الحصص وتحديد دور كل منها في التعامل مع توجُّهات السلطة الجديدة في سوريا، ودورها في إدارة الصراع ضد إيران وحلفائها في المنطقة. فقد شنت إسرائيل بدعم مباشر من أمريكا وحلفائها المانيا وبريطانيا وفرنسا وتأييد ضمني غير علني من دول الخليج، مصر، الأردن على حلفاء إيران دون تحقيق أهدافها المعلنة من قبلها؛ أي عدم تحقيق نصر حاسم عليها أو استسلامها لها.

تعد سوريا بوابة العبور إلى الشرق الأوسط عبر مختلف العصور والأزمنة. لهذا السبب سرعان ما دب الخلاف بين حلفاء الأمس . فقد كانت طموح تركيا أن تكون لها اليد الطولى في بسط نفوذها على اغلب مناطق السُنّة في البلاد، وعلى وجه الخصوص في روجآفا كوردستان (ما يسمى شمال شرقي سوريا) لعرقلة التواصل الكوردي الطبيعي مع باشور وباكور كوردستان. وقد تبلور موقفها هذا في طرح أحد أكثر الشخصيات التركية دولة بخچلي شوفينية و حزبه الحركة القومية (ميليتچي هركة پارتسي – م . هـ . پ، بالتركية) مبادرة لإيجاد حل للمسألة الكوردية في باكور كوردستان، وربما سعيه مع حليفه الرئيس اردوغان إلى إيجاد حل لروجآفا كوردستان أيضا وفق رؤيتهما في هذا الإطار؛ وذلك درءاً لخطر إيجاد حلول مطروحة للمسألة الكوردية من قبل الدول الكبرى عبر إشارات وتصريحات في السر تارة، وفي العلن تارة اخرى مباشرة أو غير مباشرة لقادة تلك الدول، تتعارض مع استراتيجيات ومصالح الدول المجزأة لكوردستان في الشرق الأوسط.

التفكير بإعادة تشكيل الشرق الأوسط الجديد مرة أخرى من قبل إسرائيل و داعميها من خلف الستار، يحظى بمعارضة شديدة من قبل دول كبرى عالمية (روسيا والصين) و إقليمية (إيران، تركيا) وعربية (مصر والسعودية وغيرها) على كيفية إنشائه و القوى الفاعلة القائدة فيه، أو شكل إعادة رسم الخرائط (ترسيم الحدود المستحدثة وتغيير القديمة منه) مما تجعل المنطقة بأكملها، بما فيها كوردستان بأجزائها الأربعة المحتلة على كف عفريت، فقد بدت (بشائرها) !! في كل من الساحل السوري، وجرمانا وصحنايا وكنيسة مار إلياس وأخيراً في السويداء.

بالرغم من التوافق المبدئي بين أكثرية الحكومات العربية ومعها تركيا على الحد من النفوذ والتأثير الإيراني وحلفائها في المنطقة. إلا أنها تعبر عن معارضتها لما تقوم إسرائيل بها وما تنفذها، وتسعى إلى توحيد مواقفها عربياً، وتتشاور مع دول كبرى عالمياً بشأن ما يجري في سوريا الآن. انطلاقاً من ذلك، أتمنى على قوى وأحزاب وشخصيات ورجال فكر الكورد في الأجزاء الأربعة من كوردستان، أن يلاحظوا المستجدات والمتغيرات الدراماتيكية السريعة التي تطرأ على الساحة العربية والإقليمية والدولية، حتى نخرج من هذه المعمعة الخطيرة والمعارك الدموية المحيطة بنا بأقل الخسائر.

المهم بالنسبة لنا نحن الكورد ألا نقع بين حجرة رحى طاحونة المتصارعين، وألا نكون رصاصة بنادق المحاربين، وألا نتحول إلى قذائف أو قنابل في فوهات وسبطانات دبابات ومدافع الآخرين.

نحو دولة مدنية ديمقراطية في سوريا

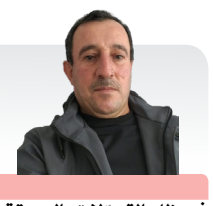

إبراهيم حاج صبري

في ظل التحوّلات العميقة التي تشهدها سوريا منذ أكثر من عقد، وفي الوقت الذي لا تزال فيه البلاد تعيش حالة من الانقسام والتفكك، تظهر مبادرات سياسية جديدة تدعو إلى بناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة تستوعب جميع مكونات المجتمع السوري، دون تمييز قومي أو ديني أو سياسي. وتأتي هذه المبادرات في وقتٍ حرج ومشحون بالشكوك، لكنها تعبّر في جوهرها عن حاجة السوريين الملحّة إلى مخرج حقيقي من دوامة الحرب والتهميش والاستبداد.

في خضم هذه التطوُّرات، يبرز الدور التاريخي للكرد بكافة أحزابهم وتوجهاتهم في الدفاع عن القيم الديمقراطية والمساواة، منذ انطلاق الحركة السياسية الكردية في سوريا، مرورًا بتجارب الأحزاب الكردية التقليدية التي طالبت بالحقوق الثقافية والسياسية، وصولًا إلى القوى الجديدة التي تشكّلت بعد عام 2011، كالإدارة الذاتية وقوات» قسد». ورغم التباينات الفكرية والتنظيمية بين هذه الأحزاب، فإنها تلتقي جميعًا في رؤية استراتيجية موحّدة تؤمن بضرورة التحول الديمقراطي، وإنهاء المركزية، وتحقيق الاعتراف الدستوري بحقوق الكرد والمكونات الأخرى ضمن سوريا موحدة.

هذه المبادرات الكردية، سواءً من داخل المجلس الوطني الكردي أو من قِبل الإدارة الذاتية أو القوى المستقلة، شكّلت رافعة سياسية مهمة في المشهد السوري، وأسهمت في بلورة خطاب سياسي مختلف يعتمدُ الحوار والشراكة، وليس العنف أو الانفصال، كوسيلة لتحقيق المطالب. واليوم، حين تُطرح مبادرة نحو سوريا مدنية ديمقراطية، فإن إشراك هذه الأطراف الكردية المختلفة في صياغتها وتنفيذها هو ضمان لنجاحها واستمراريتها.

تعيش سوريا في مرحلة مفصلية من تاريخها السياسي والاجتماعي، حيث تتقاطع فيها إرادات داخلية متعددة مع مصالح إقليمية ودولية متضاربة. وفي خضم هذه الفوضى الممتدة، تبرز مبادرات سياسية جديدة تسعى إلى وضع تصوُّر مستقبلي لدولة سورية مدنية ديمقراطية حديثة، يكون للكرد فيها دور محوري باعتبارهم أحد أبرز المكوّنات الوطنية السورية التي تحملت قسطاً كبيراً من القمع والتهميش لعقود طويلة.

ورغم أن الكرد لم يطرحوا خيار الانفصال، بل يؤكدون باستمرار التزامهم بوحدة الأراضي السورية ضمن نظام لا مركزي ديمقراطي، فإن النظام السوري ما زال يرفض الاعتراف بتجربتهم السياسية والإدارية، ويصرُّ على العودة إلى المركزية القسرية، ويتجنّب أيَّ حديثٍ عن الاعتراف الدستوري بحقوق الكرد أو اللغة الكردية أو شكل من أشكال الحكم الذاتي المحلي. هذا الرفض لا يعكس فقط عقلية سلطوية متكلسة، بل يكشف أيضًا عن غياب الرغبة الحقيقية في صياغة عقد اجتماعي جديد يكون أساسًا لسوريا المستقبل.

لا يمكن تجاهُل تأثير العوامل الإقليمية والدولية التي تضعُ بصماتِها بقوّة على مسار الأحداث. فتركيا ترى في أي كيان كردي على حدودها تهديدًا مباشرًا، وتستخدم نفوذها العسكري والسياسي لضرب الاستقرار في كوردستان سوريا، متذرعة بمخاوف أمنية تخفي في جوهرها حسابات قومية توسعية. أما إيران، فهي ستكون داعمة لنظام الحكم في سوريا رغم خروجها النهائي منها فيما إذا عارض هذا النظام كل شكل من أشكال اللامركزية أو الفيدرالية خوفًا من انتقال عدوى الديمقراطية إلى الداخل الإيراني المتعدد القوميات. من جهتها، لا تزال الدول العربية تتعامل بحذر مع الملف الكردي، بين من يرى فيه تهديدًا للوحدة السورية ومن يتجاهله تمامًا.

في المقابل، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية لعبت دورًا حاسمًا في دعم قوات سوريا الديمقراطية، وفي تمكين الإدارة الذاتية في جوانب عسكرية وأمنية، لكنها حتى اليوم تتجنب الاعتراف السياسي الصريح بهذه الإدارة أو دعم مشروعها الدستوري، ما يجعل الموقف الأميركي متذبذبًا ومحكومًا بحسابات جيوسياسية تتغيّر وفق التوازنات. أما فرنسا، فقد تبنّت موقفًا أكثر انفتاحًا، حيث دعمت الحوار بين المكونات السورية، دون أن تُترجم مواقفها إلى دعم سياسي ملزم في المحافل الدولية.

رغم كلّ هذه المعطيات المعقّدة، فإن المبادرة السياسية الجديدة تمثل فرصة تاريخية نادرة يمكن البناء عليها، إذا ما توفرت الإرادة السياسية الحقيقية لدى الأطراف السورية، وعلى رأسها النظام. لا يمكن الحديث عن سوريا جديدة دون الاعتراف بالواقع المتعدد للمجتمع السوري، وبدور المكوّنات التي ساهمت في حفظ ما تبقى من النسيج الاجتماعي بعد انهيار الدولة المركزية. وليس من العدالة السياسية ولا من الواقعية أن يُطلب من الكرد التنازل عن مكتسباتهم وتجاربهم مقابل وعود فارغة لم يُلتزم بها تاريخيًا.

الرهان اليوم على شجاعة الأطراف السياسية، وعلى قدرة القوى الوطنية، وخاصة في كوردستان سوريا، على طرح رؤية ناضجة تستوعب جميع السوريين، بعيدًا عن مشاريع الهيمنة أو التبعية. فالديمقراطية ليست خطرًا على أحد، بل هي الإطار الوحيد القادر على جمع الجميع دون إقصاء. وإذا لم تكن هناك تسوية سياسية تضمن الحقوق الكردية داخل سوريا، فإن أي عملية سلام أو إعادة إعمار ستظل منقوصة، وربما مرشحة للانفجار في أي لحظة.

لا شك أن الظروف الإقليمية والدولية معقدة، لكن التجربة السورية علمتنا أن انتظار الحلول من الخارج دون وجود مشروع داخلي نابع من الأرض لن يؤدي إلا إلى إطالة الأزمة. لذلك، فإن المبادرة القائمة على تحويل التحديات إلى فرص، والمبنية على شراكة مستدامة عادلة، تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح، شريطة أن تُترجم إلى حوار سياسي صريح واعتراف متبادل ومساواة حقيقية بين كافة المواطنين.

قد تكون هذه المبادرة بداية ما يحتاجه السوريون: خريطة طريق عقلانية يكتبها أهل البلد بأنفسهم، ويكون الكرد فيها ليسوا فقط جزءًا منها، بل شركاء أساسيين في صياغتها، باعتبارهم من دافعي أثمان الحرب، ومن بناة احتمالات السلام. فإذا فشل العقلاء في الإمساك بزمام الأمور اليوم، فإن القادم قد لا يكون سوى مزيد من التشظي والانهيار.

الأسد زرع الحصرم... والسوريون يُضرَسون

فدوى حسين

حين تُبنَى قلاع المجد على الخراب فلن ينالها سوى الخراب. عمل الأسد الأب منذ توليه السلطة في سوريا إثر انقلاب عسكري سُمِّي بالحركة التصحيحية ورددوه السوريون ببغائياً خوفاً من البطش والتنكيل، على سياسة (فرّق تسد)، فحتى يبقى هو على رأس السلطة عليه إضعاف من حوله داخلياً، وعقد صفقات بيع وتنازلات خارجياً تضمن، وتصون له عرشه الذي استفرد به، واستبدّ، رفع شعارات النسيج الوطني والتنوّع الفسيفسائي واللحمة الوطنية، والدين لله والوطن للجميع، وما إلى ذلك، بينما كرّس كلّ جهوده لتمزيق الوطن، ودس الفرقة والأحقاد بين أبنائه، وتأليب بعضهم على بعض بكل أطيافهم وألوانهم زارعاً روح الطائفية والنزعة القومية بينهم حتى بين أبناء الاثنية والطائفة الواحدة.

قرّب إليه المتسلقين، وضرب بهم باقي أبناء الوطن الواحد، حفر عميقاً، وبنى أسواراً بين القوميات والديانات والطوائف، كل منها يناصب العداء للآخر وينتظر الفرصة للانقضاض عليه، لكنه أحكم السيطرة عليهما، وجمع خيوط اللعبة بين أصابعه يحرّكها متى وأين يشاء؟ فهذا كُردي انفصالي وذاك درزي صهيوني، والآخر سنّي إخواني دمُه مستباحٌ، وآخر كافر، وإرهابي ومتآمر وضمن هؤلاء هناك الكُردي الجيد والدرزي الجيد والسني والعلوي والمسيحي الجيد، أجاد بحنكة خبيثة السيطرة عليهم، وتحريكهم وقت الحاجة.

ورث الأسد الابن حكم أبيه بكلّ ما فيه ما له، وما عليه. ومع اندلاع شرارة الثورة تصدّرت نظرية المؤامرة المشهد، وأطلق كلابَه المسعورةَ من قوات نظامية وميليشيات وجماعات مسلحة مؤدلجة تقتل، وتسفك وتسلب، وتنهب، وتحرق البلد ليبقى الأسد، وتابع كأبيه سرقة البلد، وبيعه، ليبقى حكمه حتى حانت ساعة انتهاء صلاحيته لتكون ليلة الثامن من ديسمبر يوم عرس وطني انتشى لها كلُّ السوريين فرحاً لسقوط طاغية جثم على أنفاسهم أعواماً كثيرة، قتل، وشرّد، وبطش خلال أعوام الثورة الأربعة عشرة بمشهد مسرحي لمحررين سقطت المدن على أيديهم تباعاً، وانهارَ جيشُ النظام، وفرّ الأسد من البلاد في عتمة الليل ليطل النهار بلون جديد من دون الأسد وزبانيته، مشهد أراد الجميع تصديقه حتى لا يفسد الفرحة التي طالما انتظرها على أمل أن يكون القادم أفضل يحمل البشائر، لكنْ، رفعُ شعار: مَن يحرّر يقرّر أعاد السوريين عشرات الأعوام للوراء ليظهر الوجه الآخر للعملة.

تشكيل حكومة انتقالية بلون وطيف واحد استلام وتسليم للسلطة، مؤتمر حوار وطني وإعلان دستوري لم يستغرق التحضير لهم إعداد وجبة طعام. دستور خشبي يلغي كافة المكونات والحقوق، ويلبس الوطن بثوب واحد ولون واحد متنكراً لكلّ شعارات الثورة، وما قامت من أجله سلطة ذات خلفية ايديولوجية إرهابياً، مطلوباً دولياً منحت فرصة للنجاة لكن لا، فالنزعات الإثنية والطائفية التي غذّاها النظام السابق أفلت لها النظام الجديد العقال فبدأت تنهش بعضها البعض، مجازر، ومذابح تمارس شرق البلاد وغربها شمالاً وجنوباً.

فما حدث في الساحل السوري من مجازر لأبناء الطائفة العلوية وتفجير للكنائس، وما شهدته السويداء من إبادة عرقية ودينية وكيل التهديدات بالإبادة للكرد في مناطقهم صورة مشوّهة لتاريخ سوريا الحديث ولمستقبل انتظره السوريون طويلاً.

رجل مسن يصرخ: أنا سوري فيُقتَل لأنه درزي.

وامرأة تصرخ الدمعة في عينيها وولداها يقتلان أمام عينيها لأنها علوية وشباب وشابات حملوا أرواحهم على أكفّهم، وواجهوا الموت يتوعدونهم بأبشع الميتات لأنهم كرد.

هكذا وضع الأسد رسم مستقبل سوريا، وجاء الجولاني وأتباعه لتلوينها بلون الدم، دم السوريين، خطاب الكراهية على مواقع التواصل الاجتماعي بلغ ذروته ومقاطع وصور القتل والتنكيل والانتقامات تقشعر لها الأبدان، ولا يدرك الجميع أن الخلاص لن يكون إلا بدفن الأحقاد وإطفاء نار الثأر والانتقام والشعار الوحيد الذي يجب أن يُرفَع، ويُعمَل به هو: إن الدم السوري على السوري حرام.

سوريا دولة تبحث عن ذاتها

عزالدين ملا

لم تعد سوريا اليوم مجرّد رقعة على الخريطة مزّقتها الحرب، وشرّدتها النزاعات، بل تحوّلت إلى حقل اختبار معقّد لحقيقة ما يمكن أن يخلّفه تفكّك الدولة حين تتآكل الثقة بين السلطة والشعب، وتتداخل الأيدي الخارجية مع جراح الداخل المفتوحة. أربع عشرة سنة من الدم والدموع كانت كافية لإعادة تعريف معنى الوطن للسوريين، من مساحة جغرافية يلتقون تحت سمائها إلى خريطة مثقلة بالحواجز والحدود الداخلية والخارجية. وفيما تتكاثر الأعلام والرايات على تراب واحد، تظلّ الحقيقة الأشدّ مرارة أن كل هذه الرايات لا يمكن أن تمنح من فقد بيته وسلامه وأمانه شعوراً بالانتماء إن لم يُستعد له أولا حقّه الطبيعي في وطن يليق بكرامته.

إن سوريا التي كانت قبل عقود ساحة لتلاقي الثقافات وعبور القوافل والتنوع الإنساني الخلّاق، أصبحت اليوم تجسيداً حيّاً لما يمكن أن تفعله السياسات قصيرة النظر حين تُقصي مكونات بأكملها من دائرة الاعتراف. وليس غريباً أن يكون الكورد في قلب هذه المأساة المتجددة؛ إذ لطالما كان وجودهم امتحاناً حقيقياً لفكرة المواطنة السورية، هل هي شراكة حقيقية أم هوية واحدة مفروضة على البقية بصيغٍ من التهميش والقمع الرمزي والفعلي؟

إن التدخلات الخارجية، مهما كانت شعاراتها، لم تكن لتترسّخ لولا الأرض الخصبة التي وفّرها غياب التوازن الداخلي. وحين غاب التمثيل الحقيقي للجميع، صارت الانقسامات الداخلية تُدار من الخارج، وتُستثمر في المفاوضات والموائد المغلقة. هكذا أُعيد إنتاج خريطة للنفوذ لا تشبه خريطة الوطن، فتفكّكت الجغرافيا إلى مناطق نفوذ وتبعيات، وصار السوريون أنفسهم رهائن خطوط تماس مرئية وغير مرئية، بين معسكرات تتبادل الاتهامات والرصاص.

لعلّ من المثير للمرارة أن القوى الدولية، التي تدّعي الحرص على استقرار سوريا، كانت في كثير من الأحيان وقوداً لصراع مستدام، حين قدّمت السلاح والمال لبعض الأطراف، وأغلقت الأبواب أمام تسويات واقعية كان يمكن أن تُنهي النزيف قبل سنوات. إن مشهد المخيمات على الحدود، ومشهد المقابر الجماعية، ومشهد العائلات التي ما زالت تنتظر خبراً عن أب أو أخ مفقود منذ سنوات، كلّها لم تكن لتتكرّر لولا أنّ سوريا حُرمت من إرادة سياسية جامعة تستطيع أن تنتزع قرارها من أيدي المتصارعين خارج الحدود.

إنّ أيّ حديثٍ عن الحدّ من التدخُّلات الخارجية لا يمكن أن يكون جادّا إذا لم يبدأ من الداخل، من إعادة صياغة العقد الوطني السوري على أسس جديدة، تعترف أن لا أحد يمكنه أن يحكم هذا الوطن وحده، ولا مكوّن يمكنه أن يستفرد بحقّ تقرير المصير بمعزل عن الباقين. إن الوطن الذي يتّسع للكورد والعرب والعلويين والسريان والآشوريين والتركمان والشركس والإيزيديين، لا يمكن أن يُختزل في هوية واحدة مسوّرة بالإنكار والإقصاء. وكلما تأخّر الاعتراف بهذه البديهة، زادت شهية القوى الإقليمية والدولية لاستخدام التباينات كذريعة لبسط النفوذ.

والأخطر من التدخلات الخارجية، شبح الحرب الأهلية الذي ما زال يلوح في الأفق كلما اشتدّت أزمةٌ أو تراكم إحباط. إن ذاكرة السوريين مثقلةٌ بجروح لا تزال مفتوحة، في قرى سُوّيت بالأرض ومدُن اختنقت تحت القصف والحصار، وملايين عرفت قسوة اللجوء والنزوح. لذلك فإن فكرة العودة إلى السلاح بالنسبة للبعض تبدو دائماً خياراً قائماً حين تنعدم الثقة بمسار سياسي منصف. هنا تحديداً يكمن التحدّي، كيف يمكن إقناع إنسان فقد كل شيء أن يصدّق من جديد أن دولة عادلة يمكن أن تحميه أفضل من بندقية يضعها على كتفه؟

إن الخطوة الأولى لتجنيب سوريا شرور الحرب الأهلية القادمة هي مصالحة لا تقوم على الخطابات والشعارات، بل على إجراءاتٍ ملموسة، إطلاق سراح الأبرياء من السجون، الاعتراف بالمظالم، تقديم ضمانات دستورية واضحة لعدم تكرار القمع. إن العدالة الانتقالية ليست ترفاً أو شعاراً مستورداً من تجارب الآخرين، بل هي ضرورةٌ كي لا تتحوّل المجتمعات المنكوبة إلى قنابل موقوتة جاهزة للانفجار عند أول فرصة.

يتكامل ذلك مع إعادة هندسة المؤسسات الأمنية والقضائية. دولةٌ ما زالت أجهزتها تُدار بنفس العقلية التي أدارت القمع قبل الثورة، لن تتمكن من طيّ صفحة الماضي أو فتح صفحة جديدة نظيفة. إن من أبسط قواعد بناء الثقة أن يرى المواطن أن القانون هو الحَكَم، لا سطوة رجال الأمن أو تغوّل الفساد. وفي دولة دُمّرت بنيتها الاقتصادية، يبقى البعد التنموي حجر الزاوية، إذ لا يمكن بناء سلم اجتماعي حين تظل مناطق بأكملها مغمورة في الفقر والتهميش، وتُحرم من نصيبها من الثروة الوطنية.

أما الكورد، الذين ظلّوا على هامش السياسات المركزية عقودا، فإن شراكتهم في سوريا الجديدة يجب ألا تُختزل في مكاسب مؤقتة أو صلاحيات منقوصة تُمنح في لحظة ضعف وتُسحب في أول منعطف. إن ردّ الاعتبار للكورد يعني اعترافاً دستورياً بهويتهم ولغتهم وحقوقهم الثقافية والإدارية، ويعني نظاماً سياسياً يُدرك أن المركزية المطلقة لم تعد مجديةً ولا واقعية.

هنا يلعب المجتمع الدولي دوراً لا يمكن تجاهله. لقد جُرِّبت سياسات العزل والعقوبات والحصار والعسكرة، لكنها لم تُنتج إلا مزيداً من الأزمات. المطلوب اليوم أن يكون الضغط الدولي موجّهاً لدعم تسويات سياسية عادلة، لا لتغذية النزاعات أو تسليح الأطراف المتنازعة.

إن تمويل إعادة الإعمار يجب أن يرتبط بشرط واضح، لا إعادة إعمار بلا إصلاح سياسي حقيقي يضمن حقوق الناس، ولا يكرّر المأساة. كما أن المجتمع الدولي مدعوٌ للتوقف عن استخدام الملف الكوردي كورقة ابتزاز أو مساومة، لأن الكورد ليسوا أداة في لعبة التوازنات بل ركن أصيل في البيت السوري.

إن استعادة سوريا لعافيتها لا يمكن أن تأتي بقرار منفرد، بل هي نتاج إرادة جماعية تتجاوز منطق الغلبة والقهر، وتبحث عن صيغة يعيش فيها الجميع بكرامة متساوية تحت سقف دولة عادلة. وفي لحظة فارقة كهذه، لا يكفي أن نطالب الكورد أن يكونوا جسراً لوحدة البلاد دون أن نمنحهم أسباب الثقة، ولا يمكن أن يُطلب من المكونات المهمشة أن تضحّي من جديد بينما لا تجد ضمانة بعدم عودة الاستبداد بثوب آخر. يبقى الرهان في نهاية المطاف على وعي السوريين أن إعادة إنتاج الماضي ستقود حتماً إلى تكرار الكارثة، وأن من لم يتعلّم من دروس الدم والخراب سيجد نفسه عاجلاً أو آجلاً أمام حرب أخرى أكثر شراسة وقسوة. وحدها المصالحة العادلة يمكن أن تُغلق الدائرة، وتفتح باباً لمستقبل يليق بهذا الشعب المنهك. مصالحة تبدأ من الداخل، وتُبنى بإرادة حرة لا بإملاءات خارجية.

قد يبدو هذا المسار صعباً وطويلاً، لكن البديل عنه هو استمرار الدوران في حلقة من الدم والفقر والتهجير والدمار. وأمام كل بيت مهدّم، وكل عائلة تفتقد ابناً أو أخاً أو أباً، وأمام عينَي كل أمّ انتظرت جثمان ابنها على حاجز أو تحت الأنقاض، يقف التاريخ ليقول للسوريين: لقد دفعتم الثمن مضاعفاً، فهل من سبيل أن تجعلوا هذه التضحية بوابة لحياة جديدة، لوطن يتّسع لجميع أبنائه؟

ربما كانت سوريا اليوم في أضعف حالاتها الجغرافية والسياسية، لكنها تظل تملك سرّ بقاء وحيد اسمه إرادة أهلها حين يقررون أن ينهضوا معاً، ويزرعوا تحت الركام بذرة سلام لا يملك الخارج أن ينتزعها متى نضجت جذورها في قلوب الناس ووعيهم.

عندها فقط يمكن لذاك الجسد المرهق أن ينتفض من ركام الخراب، ليقول للعالم إن شمس هذا الوطن لم تغب بعد، وإن شعباً تشرّب الألم حتى نخاعه قادرٌ أن يصنع من مصالحة حقيقية معجزة جديدة اسمها سوريا التي ولدت من جديد.

سياسة إقليم كوردستان بين الضغوط والفوضى: الحكمة لا تعني الضعف

علي ملا

في زمن تهاوت فيه الدول تحت أقدام الصراعات، وتحولت فيه الجغرافيا إلى ساحات لتصفية الحسابات، ظلت كوردستان شامخة، لا تنكسر تحت العواصف، ولا تتيه في متاهات الشعارات الرنانة. وسط هذه الفوضى العارمة التي تضرب المنطقة، كانت كوردستان نموذجاً نادراً لحسن التدبير، ومثالاً على أن الحكمة في السياسة لا تعني أبداً الضعف، بل تعني أن تكون قوياً دون أن تضطر إلى رفع صوتك في كل لحظة.

إن السياسة التي انتهجها إقليم كوردستان ليست نتاج لحظة عابرة، ولا رد فعل مؤقت، بل هي خلاصة تجربة طويلة، وجروح لم تلتئم بعد، ومآسي خبرها هذا الشعب على مدى عقود. ومن رحم هذه التجارب، ولدت قناعة راسخة أن الحوار، وليس التصادم، هو الطريق الأقصر لحماية المكتسبات، وإن الحفاظ على كرامة الناس لا يكون بشعارات الحرب، بل بتمكينهم من العيش بسلام وحرية وكرامة.

لم تكن حكمة الإقليم مرادفة للتنازل، ولم تكن سياسة الباب المفتوح ضعفاً في الثوابت. على العكس، فإن كوردستان ومنذ تأسيس مؤسساتها، أظهرت أن الثبات على المبادئ لا يتناقض مع الانفتاح على العالم، وان حماية الأرض لا تتم من خلال العزلة، بل ببناء تحالفات وفتح قنوات تفاهم مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية.

لقد اختار إقليم كوردستان طريق العقل، رغم كل الإغراءات التي كانت تحاول دفعه الى ردود أفعال متشنجة. حين تعرّض لضغوط اقتصادية، لم يلجأ إلى التصعيد، بل الى الحكمة. وحين تمادت بعض الأطراف في محاولات إضعافه، لم يرد بالضجيج، بل بتعزيز استقراره الداخلي وترسيخ مؤسساته المدنية. وحين تم تهديد مكتسباته، لم يكن سلاحه إلا ثقة شعبه وتمسكه بالحق.

كوردستان لم تكن يوماً أرضاً منغلقة، ولا مجتمعاً منغلقاً. من دهوك الى السليمانية، ومن أربيل إلى حلبجة، يتعايش الناس بمختلف مكوناتهم وأديانهم وألوانهم، تحت راية واحدة: راية كوردستان. هذه الهوية التعددية، وهذا الانفتاح الذي صار جزءاً من جينات المجتمع الكوردي، ليس نتاج مصادفة، بل ثمرة مشروع سياسي ثقافي اجتماعي متكامل، آمن بان قوة الشعوب لا تكون في عدتها فقط، بل في قدرتها على تقبل الاخر واحترامه.

ومع كل الأزمات التي مرّت بها كوردستان – من الحصار الاقتصادي، الى تهديدات داعش، الى الانقسامات السياسية على الصعيد الوطني – اثبت الإقليم ان قراره السيادي ينبع من أرضه، وان مصيره لا يُكتَب في العواصم المجاورة، بل يرسم في وجدان شعبه، وفي هدوء قرارات قادته.

صحيح إن كوردستان ليست بمنأى عن الانتقادات، وصحيح أن هناك من يختلف مع بعض التوجُّهات أو السياسات، لكنّ أحداً لا يستطيع أن ينكر أن بقاء هذا الكيان الكوردي متماسكاً وسط كل هذا الركام، هو بحد ذاته إنجاز استراتيجي، يحسب لحكمة قيادته ووعي مجتمعه.

من هنا، نؤكد اليوم، كما أكدنا دائما:

سياسة إقليم كوردستان لا تعني الركوع تحت الضغوط، ولا تعني الصمت في وجه الظلم، لكنها ترفض أن تجر الى الفوضى، أو أن تدخل في صراعات عبثية لا تخدم إلا من لا يريد لهذا الشعب أن ينهض.

سياسة الإقليم تعني أن تكون قوياً دون أن تكون متهوراً، وأن تحمي شعبك دون أن تفرط في مبادئك، وان ترد على الإقصاء بالتماسك، وعلى التهميش بالبناء.

هذه هي كوردستان التي نؤمن بها: كوردستان العاقلة، الشجاعة، المبدعة في الدفاع عن نفسها دون أن تتحول إلى نسخة مكررة من مشاريع الخراب المحيطة بها.

ختاماً:

تنشر صحيفة (كوردستان) هذا المقال، انطلاقا من إيمانها بان مسؤولية الإعلام ليست فقط في نقل الخبر، بل في تعزيز الوعي، وحماية الحقيقة من التزييف، وفتح المنصات أمام كل صوت مخلص لهذه الأرض التي نزفت كثيراً، لكنها ما زالت تؤمن بالحياة.

السويداء في قلب العطب: بين غياب الدولة وتكتيك التّدخُّل الناعم

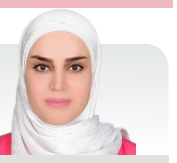

زينه عبدي

منذ اندلاع الثورة السورية عام 2011، بقيت محافظة السويداء ذات خصوصية ورمزية ديموغرافية كمعقل للدروز، تحتفظ بموقفها الحيادي الحذر في ظل الصراعات والنزاعات الداخلية الحرجة، بغية عدم الانجرار وراء الفتن الطائفية وتفكيك السلم الأهلي. ورغم أن السويداء لم تنخرط في الأعمال المسلحة ضد الدولة السورية منذ ذلك الحين، إلا أنها لم تسلم من تلك الحرب التي ألقت بظلالها عليها ولاسيما خلال الأحداث الأخيرة في شهر تموز/ يوليو الفائت. وهنا باتت السويداء على خط التماس نتيجة تحوُّل الطائفية والهوية إلى ورقة صراع داخلية.

دولة غائبة وجارة تتدخّل

خلال الأيام الماضية دخلت السويداء حالة من التوترات الداخلية نتيجة الفتنة الطائفية وخطابات الكراهية بين عدة أطراف بما فيها سلطة الأمر الواقع، والآن تشهد هدوءًا حذرًا في ظل تعهدات الحكومة السورية الجديدة بالإصلاح والتهدئة عبر بيان لها، لكن أهالي السويداء في حالة ترقّب تامة متسائلين: هل ستترجم هذه الوعود بصورة فعلية؟ أم هي حلقة جديدة ضمن سلسلة ممتدة كما السابق في محاولة لكسب المزيد من الوقت؟. وبذات الوقت ضمن نفس السياق، أحداث السويداء ليست بمعزل عن خارطة الصراع الإقليمية، فالعلاقة بين الطائفة الدرزية والدولة السورية وإسرائيل تعد إحدى أبرز الجوانب شديدة الحساسية في الجنوب السوري، وهنا وفي ظل ما تعرض له الدروز من انتهاكات، تدخلت إسرائيل بشكل مباشر ولعبت دور الدفاع عنهم مستثمرة الرابط الديموغرافي مع الدروز في الجولان والجليل داخل إسرائيل، وفي ذات الوقت بعثت برسالة تحمل دلالة سياسية لدمشق بأنها أيضا قادرة على حماية هذه الأقلية المتواجدة قرب الجولان.

الدروز في الميزان

في سياق الأحداث الجارية تريد إسرائيل أن تظهر نفسها حامية للدروز في سوريا، بسبب حسابات الجبهة الشمالية لها (حدودها مع لبنان وسوريا) التي تشهد حالة توتر مستمرة نتيجة تواجد الميليشيات الإيرانية والتي قضي عليها بعد سقوط الأسد إلا أنها متواجدة بصورة خفية، وازدياد نشاطها في الجنوب السوري، والأوضاع المضطربة في ريف درعا والقنيطرة، وكذلك حالة التوتر التي تشهدها مع حزب الله في لبنان. لذلك إسرائيل حريصة باستمرار إبقاء المناطق الدرزية بالقرب من الجولان بعيدة عن أية فوضى أو توترات من شأنها تقديم ذريعة لإيران أو المجموعات التابعة لها للتمركز قرب حدودها.

من جانب آخر، تحرص إسرائيل على إبراز نفسها كمدافعة عن أبناء الطائفة الدرزية بل حامية لهم، حتى لو بصورة شكلية، خاصة لدى تعرض الدروز لأية تهديدات داخل سوريا سيقابله تفاعلٌ من الدروز في الجانب الإسرائيلي معنوياً وسياسياً وطائفياً، وهذا ما حصل، وذلك لتحقيق التوازن داخل إسرائيل التي تحوي أكثر من 140 ألف درزي وغالبيتهم تخدم في الجيش الإسرائيلي، مما أكسبتهم وزنا سياسياً داخل إسرائيل. وبالمقابل إسرائيل على معرفة تامة بتدخلها، إلا أنها تستخدم هذه الخطوة كورقة ضغط سياسية على دمشق وإيران بذات الوقت، بهدف تبيان نفسها أنها مستعدة للتدخل وحماية الدروز، وكذلك تعدُّها رسالة واضحة لدمشق أنها عاجزة لحماية أقلياتها ممّا يضعُها في موقف المحرج محلياً وإقليمياً ودولياً، كما تعتبر إسرائيل كافة القرى التي تسكنها الطائفة الدرزية والقريبة من الجولان وفي مدينة السويداء منطقة عازلة تماماً، وأية تهديدات لها ستجبر إسرائيل على التدخل العسكري بصورة مباشرة وهذا ما فلعته خلال أحداث السويداء، لتجنب وصول عواقب تلك التهديدات إلى حدودها، لذلك حريصة على استقرار تلك المناطق فعلياً لما يخدم مصلحتها الأمنية والعسكرية.

تحويل الأزمة إلى فرصة

في صميم كل حدث أو أزمة تولَد بذور تحول محتمل، والسؤال الحتمي الذي يطرح نفسه اليوم على الساحة السورية: هل سلطة الأمر الواقع لديها ما يكفي من الشجاعة لقلب الأحداث الجارية، لا سيما ما حدث في السويداء، والتي يمكن اعتبارها تصدُّعاً داخلياً عميقاً، إلى مرحلة البدء والتأسيس لبناء الثقة وسوريا الجديدة؟

إن ما تشهده السويداء من أحداث والتي قلبت موازين القوى الإقليمية والدولية بما فيها السورية، لا يعكس فقط أزمة ثقة تراكمية بين الأهالي والسلطة، بل تكشف عن طاقة اجتماعية حية تطالب بالحقوق والعدالة، وتقدم أنموذجاً يرفض الخوف والاستسلام والخنوع، بعيداً عن كل الأطر المذهبية والعنصرية أو الحزبية ذات التقليد المتعارف.

من هذه اللحظات التاريخية رغم المخاطر والهشاشة، تولد فرصة نادرة للبدء بحوار وطني جامع مشترك حقيقي، وتفكيك تلك البنى الأمنية المحكمة الإغلاق لما يصلح لصياغة عقد اجتماعي جديد يعزّز الشراكة الوطنية، ويأخذ بعين الاعتبار التنوع السوري اللافت، الأمر الذي من شأنه إعادة تعريف حقيقي للدولة بوصفها كياناً تقدم العدالة والخدمات للشعب لا سيطرة بالقوة وفرض هيبة بالغصب.

الشرط الأول والأكثر فاعلية لنقل هذه المرحلة من حالة الأزمة إلى حالة فرصة، هو الاعتراف بها لا تجاهلها وإنكارها أو القفز فوقها، والقبول التام بتفكيك مركزية القرار لأنها لم تعد صالحة، في ظل هذا التنوع من القوميات والأديان والطوائف، لبلد أنهكته الحرب على مدى أربعة عشر عاماً، بل صار من الواجب الوطني ذات الضرورة القصوى الاستماع لمطالب الهامش وبعمق، وتوسيع دائرة الحوار والتفاوض بعيداً عن الإقصاء والتهميش، بل تشمل الجميع.

أؤكد أن الوعي، في فهم مطالب الشعب حول العدالة والعيش بكرامة اللتين تعدان حقوقاً، وليست امتيازات تُمنَح، يلعب الدور الأبرز في تحويل المشهد السوري الحالي من عبء أزمة داخلية إلى فرصة للبناء من جديد وفقاً لأسس ودعائم أكثر رسوخاً.

الأزمة في سوريا اليوم، ليست انعكاساً لعديد التوازنات السياسية الهشة، بل هي اختبار حقيقي وعميق لجدية العملية الانتقالية من السيطرة نحو دولة قانون تحترم مواطنيها، وتشعرهم بالانتماء أقوالاً وأفعالاً. من قلب المدينة الجنوبية السورية «السويداء» وما شهدته من قمع وحراك، تتجلى اليوم ملامح مختلفة ربما هي البديل الممكن، الذي يدعو إلى دولة تعددية لا مركزية ضمن الأطر القانونية والدستورية رافضة الانغلاق الأمني، بديل يتيح الشراكة الحقيقية عوضاً عن التبعية، والثقة بدلاً عن القسر والتهميش.

إن إدارة المرحلة الحالية غير مجدية بمنأى عن الاعتراف الجدّي بأزمة الثقة المتجذرة منذ عقود، وهذا ما يتطلب ترميمها بالمكاشفة انتهاءً بمؤسسات ذات شرعية واضحة وحقيقية تمثل الجميع. اللحظة شديدة الحرج، نعم، إلا أنها بذات الوقت خصبة لتكون نقطة انطلاق وتحول، فهل لدينا قدرة وإرادة للبناء والتشييد على أنقاض التصدعات؟، أم هشاشة الانتقال ستلتهم فرصة التأسيس والتعمير من جديد؟

قضايا

البارتي والذاكرة التاريخية: لا يزال حلم بارزاني الأب حاضرًا

شفان إبراهيم

لم يُشكل تاريخ -14حزيران 1957، مُجرّد حدث عابر. كما لم يكن الحزب الديمقراطي الكوردستاني-سوريا، وبعد تغيير اسمه في مراحل لاحقة إلى (البارتي)، ومنذ لحظة التأسيس الأولى، مُجرّد تنظيم سياسي كوردي، ضمن جغرافية محاصرة.

بل شكّل الرتم الجوهري للفكر القومي، مُستلهماً أساس نشوئه وتطوره، من فكر الأب الروحي للقومية الكوردية، مصطفى البارزاني. الرمز الذي تحوّل إلى مرجعية قومية جامعة لدى الغالبية الساحقة من الشعب الكوردي، خاصة في أزمنة الاضطهاد والنفي والتشظّي.

تحديداً، وأن حُلم البارزاني لم يكن محصورًا في الإطار الجغرافي لإقليم كوردستان، بل كان مشروعًا تحرريًا عامًا، يتطلع إلى العدالة، وحقوق الشعوب في تقرير المصير، دون التدخل في الأوضاع الداخلية للدول التي ألحقت بها كوردستان بعد الاتفاقيات الدولية.

وعلى مدار عقود، بقي البارتي في سوريا محافظًا على هذا الإرث، حتى في أحلك ظروف القمع الأمني، وسنوات النفي والسجون والمنع. فقد شكّل البارتي بالنسبة للكرد السوريين مظلة سياسية، شعورية ولا شعورية، تحافظ على الرابط التاريخي مع القضية الأم. وتعكس وحدة الانضال الكردي عبر الأجزاء المختلفة.

لكن، ومع دخول الكورد في سوريا مرحلة جديدة بعد عام 2011، ومع تصاعُد الفعل الكوردي في مناطقه التاريخية ضمن سوريا سياسيًا وعسكريًا. برزت أفكار جدّية داخل الأوساط الكوردية: حول مجاراة الديمقراطي الكوردستاني-سوريا، اللحظة؟ واستمرار تمكنه من حمل ذلك الحلم القومي التوحيدي الذي مثله بارزاني الأب، أم أن ثقل التاريخ بات عائقًا أمام التجديد؟

الإجابة ليست بنعم أو لا، بل تكمن في القدرة على الموازنة بين الوفاء للذاكرة والانفتاح على المستقبل.

فالحزب لا يزال وفيًا لخط البارزاني فكريًا وشعبيًا، ويتمسك بثوابته القومية والحقوقية، لكنه في الوقت ذاته بحاجة ماسة إلى إعادة قراءة الواقع الحالي، وإعادة صياغة أدواته، والتفاعل مع جيل شاب يبحث عن التعبير السياسي بلغة عصرية، قائمة على المبادرة والانخراط والانفتاح على قضايا الناس اليومية، لا الاكتفاء بالرمزية التاريخية.

حلم البارزاني الأب والابن، ليس مجرّد مشروع سياسي، بل كان ولا يزال، دعوة لصياغة هويّة كوردية واثقة، تقيم العدالة، وتحترم التعدُّد، وتنفتح على الشعوب الأخرى دون خوف أو دونية. وهذا الحلم ما زال صالحًا اليوم أكثر من أيّ وقت مضى. إذا ما أحسن البارتي ترجمته بلغة الواقع، وخطاب المشاركة. وفتح قنوات الحوار داخل البيت الكردي الواحد، وفي الفضاء السوري الأوسع.

إن الوفاء الحقيقي لذلك الحلم الكبير يتطلّب شجاعة المراجعة، لا بهدف التنصّل من الماضي، بل لضمان استمراره وفاعليته في المستقبل.

البارتي، بتاريخ رموزه ومكانته، لا يزال مؤهلاً للعب دور محوري، إن قرأ اللحظة جيدًا، واستمع إلى نبض الشارع الكوردي، بما يتطلبه من تغيرات وتبدلات في التفكير والتطبيق.

سوريا بين اللامركزية أو الفوضى: هل نقترب من تسوية وطنية أم نعيد إنتاج الإقصاء؟

صلاح عمر

في مشهد سوري يشتد فيه خيط التناقض بين اليأس والأمل، وبين الانفراج الممكن والانفجار المحتمل، خرج قائد قوات» قسد» مظلوم عبدي، بتصريحات علنية في مقابلة مع قناة «العربية»، حملت في ظاهرها مرونة سياسية وفي باطنها إشارات إلى تغيير حقيقي في قواعد الاشتباك مع دمشق الجديدة، حكومةً وموقعًا. فبعد انهيار نظام بشار الأسد في 8 كانون الأول 2024، وهروبه إلى موسكو، وما تلاه من تلاشي شبه كامل للنفوذ الإيراني من الداخل السوري، وجدت البلاد نفسها أمام فرصة تاريخية لإعادة بناء الدولة من تحت الركام، على أسس جديدة تُنهي خمسين عاماً من التوحّش الأمني والطغيان المركزي، وتفتح الباب أمام صيغة حكم ترتكز على العدالة والتعددية.

إن ما جاء على لسان مظلوم عبدي بشأن إمكانية انضمام قسد إلى وزارة الدفاع السورية، ودعمه الصريح لشعار «جيش واحد، حكومة واحدة، دولة واحدة»، يؤشر إلى استعداد مبدئي للاندماج الوطني، لكنه اندماج مشروط ومحمّل بالقلق من تكرار التجربة المرة التي عاشها الكرد وكل السوريين تحت حكم مركزي لا يعترف بالآخر.

عبدي تحدّث عن اتفاق إيجابي مع الرئيس أحمد الشرع بعد ثلاث ساعات من النقاش، ووعد بتطبيق اتفاقية آذار قبل نهاية العام، مع تأكيد واضح على أن اللامركزية هي الحل الوحيد لإنقاذ سوريا من الفوضى الشاملة.

ورغم الترحيب الشعبي بهذا التوجّه، فإن أسئلة كثيرة تملأ الشارع الكردي والسوري عموماً: ما طبيعة هذه اللامركزية؟ هل ستكون فعلًا سياسية ودستورية تضمن الحقوق القومية والإدارية والثقافية، أم مجرد لامركزية خدماتية لا تتجاوز حدود البلديات؟ وهل نحن أمام تسوية وطنية تُشرك الجميع، أم أمام مشهد يُدار بلون سياسي واحد، يغيب فيه التنوع الذي يُفترض أن يكون أحد أركان النظام الجديد؟

ما يزيد من حدّة هذه التساؤلات هو الغموض الذي يلف مصير هيئة التفاوض الكردية المنبثقة عن مؤتمر وحدة الصف والموقف الكردي الذي عقد في قامشلو في نيسان الماضي.

فبعد أن شكّلت هذه الهيئة أملاً لدى الكثيرين في أن يتحول الموقف الكردي إلى موقف موحد تجاه استحقاقات المرحلة، نراها اليوم خارج المشهد، وكأن السياق بات يُدار بطريقة انتقائية لا تشاورية، وهو ما يهدد بفقدان ثقة الناس بالحوار الوطني، ويعزز الانقسام الداخلي. وإذا كانت هناك قنوات اتصال يومية مع الحكومة السورية، كما صرح عبدي، فلماذا لا تكون هذه القنوات مفتوحة باسم كل الكرد، لا باسم طرف سياسي واحد؟

إنّ ما نعيشه اليوم ليس مجرد تقاطع سياسي عابر، بل مفترق طرق حقيقي: إما أن تتبنى الحكومة السورية المؤقتة، بقيادة الرئيس أحمد الشرع، مشروعاً وطنياً شاملاً يُعيد بناء الدولة السورية على أسس ديمقراطية لا مركزية حقيقية، أو أن تدخل البلاد في دوامة جديدة من الاحتراب الداخلي والانهيار المؤسساتي، تمامًا كما حدث في مراحل سابقة حين تم تجاهل الحقوق المشروعة للمكونات. فاللامركزية لم تعد مطلباً كردياً فقط، بل صارت اليوم حاجة ملحة لكل السوريين، بعد أحداث السويداء وما جرى في الساحل من توتر مذهبي واحتقان أهلي، حيث بات واضحًا أن المركزية القهرية لم تخلق دولة قوية بل خلقت كياناً هشاً سقط من أول عاصفة.

أما على المستوى الإقليمي والدولي، فالمعادلة لا تقل تعقيداً. إيران التي كانت لاعبًا رئيسيًا قد غادرت الميدان فعليًا بعد سقوط بشار، بينما تراقب تركيا الوضع بعين لا تخفي أطماعها ولا قلقها من أي ترتيب سياسي يعطي للكرد موقعاً مؤثراً في معادلة سوريا الجديدة.

الولايات المتحدة توازن بين دعمها لقسد وبين حرصها على ألا تبتعد عن تفاهماتها مع أنقرة. إسرائيل تتابع بدورها المشهد لتقرأ مآلات الاصطفافات الجديدة، بينما تظهر السعودية كفاعل سياسي محوري ساهم بالفعل في إعادة تعويم دمشق سياسيًا عبر كسر طوق العزلة العربية.

نحن أمام ساحة مكتظة بالتقاطعات، لكن البوصلة يجب أن تظل سورية خالصة: نحو حل عادل يضمن للجميع حقوقهم وكرامتهم ومكانهم الطبيعي في وطن يعلو فيه صوت المواطن على صوت الأمن والمخابرات.

اليوم نعيش لحظة وطنية حاسمة. لا نحتاج إلى شعارات جديدة، بل إلى عقد وطني جامع يُعيد تعريف سوريا على أسس المواطنة الحقيقية، ويقر بأن التنوع ثروة، لا تهديد. الكرد قدموا الدم والدموع من أجل حرية لم تكتمل، وناضلوا لعقود من أجل أن يكون لهم موطئ قدم في ظل دولة لا تقصيهم ولا تسميهم بغير أسمائهم. والآن، حين تفتح أبواب التسوية، لا بد أن يدخل منها الجميع، لا أن يُستدعى طرف واحد بينما يُقصى الآخرون.

نريد سوريا موحدة بجيش وطني جامع، ولكن هذا الجيش يجب أن يكون لكل السوريين، وتكون له عقيدة جديدة تحمي الوطن لا النظام، وتقدّس الدستور لا الزعيم. ونريد علماً واحداً، ولكن لا نريده عَلماً يُرفع فوق رؤوس المقهورين، بل علماً نرفع جميعنا رؤوسنا حين نراه لأنه يمثلنا بحق.

في النهاية، نقولها بصدق لا التباس فيه: الكرد ليسوا طلاب انفصال، بل شركاء في الوطن، لكنهم لن يقبلوا بعد الآن بدور «الضيف» في بيتهم التاريخي.

لقد حان الوقت لنخرج من دائرة الوصاية، ولنرسم معًا، عرباً وكرداً وسرياناً ودروزاً وتركماناً، ملامح وطن نحلم به، لا نخاف منه. وطن لا يسألنا من أين جئنا، بل يسألنا ماذا نحمل معنا من حبٍ وإخلاص لبنائه.

في غياب الدولة... من يقرّر مصير السوريين؟

خوشناف سليمان

لا دولة، ولا قانون، ولا صوت يرتفع فوق فوضى السلاح. في بعض مناطق سوريا تحولت السلطة إلى ميليشيا، والمواطن إلى هدف متحرك.

لم يعد القتل في بعض مناطق سوريا فعلاً استثنائيًا. صار هو النظام. تُرتكب الجرائم اليومية تحت رايات متعددة، وتتبدّل الشعارات. لكن اليد التي تمسك السلاح هي ذاتها مشبعة بالكراهية، محرّضة على الفتك، ومجردة من أي حس بشري. مرة يُرتكب القتل باسم اللّه، ومرة باسم الثورة، ومرة بلا حاجة لأي تبرير.

في الجنوب، كما في مناطق أخرى لم تعد هناك دولة. الموجود هو سلطة فوضوية مفروضة بالقوة. تفرض سلوكها على السكان. وتصادر حرياتهم، وتتحكم بمصائرهم. مجموعات تشكلت من خليط الانهيار.. بقايا متطرفين. ومرتزقة. وأصحاب ولاءات متحركة. وعناصر أمنية أعيد إنتاجهم بأسماء جديدة.

هؤلاء لا يعترفون بالمجتمع، ولا بالمساواة، ولا بفكرة أن الإنسان له كرامة غير مشروطة، هم أنفسهم الذين عانوا القهر، ثم قرروا أن يتحولوا إلى وجه آخر له. لا مشروع لديهم سوى السيطرة، ولا رؤية لديهم سوى الإلغاء، ولا لغة يعرفونها غير التهديد. حين يتحدثون عن الشريعة، يقصدون منظومة طاعة عمياء، وحين يتحدثون عن الوطن يعنون رقعة أرض مغلقة على من يشبههم.

يمارسون الخطف والتصفية والنهب كجزء من حياتهم اليومية، ويجدون في انهيار الدولة فرصة ذهبية لتوسيع نفوذهم. لا يتورعون عن تدمير حياة الناس مقابل حفنة أموال، أو منافع سلطوية، أو مجرد رغبة في الانتقام.

في ظل هذا الخراب، لم يعد المواطن يرى نفسه ضمن أي أفق. لا سلطة تمثله. ولا قانون يحميه. ولا أمل فيمن يفترض أنهم.. المحررون.. صارت الميليشيا هي الدولة، وصار الولاء هو بطاقة البقاء.

الأخطر من كل ذلك أن هذا الواقع لا يدان بشكل جاد، ولا يرفض علناً من قبل مَن يدّعون التمثيل السياسي. الصمت بات غطاءً والتواطؤ صار جزءًا من اللعبة، والنتيجة مناطق خارجة عن أي سياق قانوني أو وطني تحكمها العصابات، ويستخدم فيها الدين كسوط. والوطن كذريعة، والمواطن كوقود.

لا يمكن للقتلة والضحايا ان يتعايشوا في ظل سلطة واحدة تنتج الظلم ولا تحاسبه، ولا يمكن بناء وطن بشراكة قسرية بين من مارس الجريمة ومن دفعت به الى المقصلة، الحل لا يمكن أن يكون استمرارًا لهذا النموذج بل قطيعة معه.

لهذا فإن أحد المسارات الجادة للخروج من هذا المأزق التاريخي هو اعتماد نظام ديمقراطي تعددي لا مركزي تحكم فيه المناطق والمكونات نفسها ضمن أقاليم متوازنة. تدار بالرضا لا بالإكراه. وتتنافس فيما بينها على تحسين مستوى الحياة والارتقاء بالخدمات وبناء اقتصادات محلية متينة تصب في دائرة وطنية عادلة.

هذه ليست طموحات مستحيلة. معظم دول العالم القوية اقتصاديًا وسياسيًا تدار بأنظمة فيدرالية أو لا مركزية، وقد أثبتت أن التنوع ليس تهديدًا للوحدة، بل مصدر قوة لها حين يشعر المواطن أن من يحكمه يشبهه، ويعيش معه يومياته، ويشاركه الأرض والمصير. تتحول الدولة إلى عقد رضائي. لا مجرد قفص مفروض.

سوريا لا تحتاج إلى المزيد من القوة، بل إلى توزيعها بعدالة، ولا تحتاج إلى مركز يتحكم بالجميع، بل إلى مراكز تعكس واقع الناس وهمومهم وتطلعاتهم.

بهذا وحده يمكن أن يولد وطن لا يحكم بالخوف، بل بالأمل.

إسرائيل وصناعة الشرق الأوسط الجديد

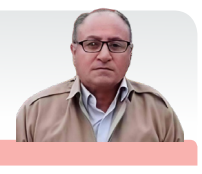

سيف الدين حسين

لطالما اتّبعت الولايات المتحدة سياسة «إدارة الأزمات» بدلاً من «حل النزاعات» في الشرق الأوسط، وفي مناطق مختلفة من العالم، مفضلةً إبقاء التوترات مشتعلة بما يخدم مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية. هذه الاستراتيجية ظهرت بجلاء في انسحابها المفاجئ من أفغانستان أواخر عام 2021، في عهد الرئيس الديمقراطي جو بايدن، حيث تركت فراغاً أمنياً هائلًا أعاد طالبان إلى المشهد خلال أيام.

غير أن التحوُّل اللافت كان في 2024، 2025 حين اضطرت واشنطن إلى فك ارتباطها تدريجياً مع النظام الإيراني، الذي ظل لسنوات يقوم بدور «الشرطي الإقليمي» بالوكالة، سواءً عبر دعم الميليشيات أو من خلال خطاب التخويف المستمر لدول الخليج. لم يكن هذا التخلي عن طهران قراراً استراتيجياً بقدر ما فرضته الوقائع على الأرض، خاصة بعد أن باتت سياسات الابتزاز الإيراني عبئاً يضرّ بحليفتها الأولى إسرائيل.

نقطة التحول المفصلية تمثلت في الهجوم الصادم الذي شنته حركة «حماس» على إسرائيل في 7 أكتوبر 2023، في عملية عُرفت بـ «طوفان الأقصى». هذا الحدث المفاجئ لم يترك أمام واشنطن أي مبرر للاستمرار في سياسة التوازن بين طهران وتل أبيب، وأعاد رسم الأولويات الأمريكية في المنطقة.

منذ ذلك الحين، بدأت ملامح تغيير جذري تتشكل في الشرق الأوسط، حيث لم يعد مقبولاً – من وجهة النظر الإسرائيلية – بقاء أي تهديد على حدود الدولة العبرية.

على الرغم من محاولات بعض القوى الدولية، مثل إدارة الرئيس دونالد ترامب والاتحاد الأوروبي (خصوصاً فرنسا)، كبح جماح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ووقف تحرُّكاته العسكرية المحتملة ضد إيران بذريعة البرنامج النووي أو دعم طهران لحماس، فإن قوة اللوبي الإسرائيلي العالمي فرضت إيقاعها على المسرح الدولي. المرحلة الجديدة من مشروع إعادة تشكيل الشرق الأوسط بدأت في سوريا، حيث أزاحت تل أبيب، بدعم أمريكي، نظام بشار الأسد، لمصلحة فصائل سنية التي أبدت انسجامها مع التوجهات الإسرائيلية–الأمريكية، وفي مقدمتها «هيئة تحرير الشام». بالتوازي، يُعاد رسم الخريطة الطائفية في المنطقة عبر تكريس «توازن سني–شيعي» إلى حين، يخدم مصالح إسرائيل الاستراتيجية، ويُضعف من قدرة طهران على توسيع نفوذها.

الهدف البعيد المدى من هذا المخطط يتجاوز مجرّد تحييد الأخطار المباشرة، بل يتّجه نحو تثبيت إسرائيل كقوة مهيمنة في الشرق الأوسط، تمهيداً لتحقيق ما تسميه بعض الأوساط الإسرائيلية بـ«الرؤية الكبرى» لإسرائيل، التي تبدأ من الفرات ولا تنتهي عند النيل، بل ربما تتجاوز ذلك.

في الخلاصة، لم تعد إسرائيل مجرّد دولة تبحث عن الأمن في محيط مضطرب، بل باتت تتصرف كقوة فوق إقليمية تسعى إلى إعادة رسم الخارطة الجيوسياسية للمنطقة بما يتوافق مع مصالحها، تحت مظلة الدعم الأمريكي غير المحدود.

محو الهويات وبناء المهدم السوري

فرحان كلش

الهوية الأحادية التي تريدها (الطائفة الجولانية) لسوريا تخالف الواقع المجتمعي فيها، فالتنوع هو خاصية سورية بامتياز، فيها أغلب المذاهب الإسلامية والمسيحية، إضافة إلى عدة قوميات، يشكّل الكرد منها ثاني أكبر قومية في البلاد، والإصرار على تشكيل هوية مجتمعية-ثقافية واحدة هو قرار قاصر من إدارة دمشق، ونابع من النظرة المذهبية الضيقة إلى الآخرين بثقافاتهم وقيمهم، وما غزوة الساحل وغزوة السويداء وتهديد الكرد بغزوة مماثلة إلا توجه سياسي واضح لهذه الإدارة لمحو الثقافات وصهر المختلف ضمن بوتقة ثقافية- مذهبية مُصاغة في ظروف تاريخية وحياتية سابقة.

والملاحظ هو استقطاب الانتماء الجزئي لدى أغلب السوريين، وللنظام المدحور قسط وافر من هذه العودة الرجعية للإنسان السوري إلى بيئته المجتمعية الماقبل الدولة، خاصة بدءًا مع تحول الحراك الشعبي السلمي السوري ضد النظام السابق إلى صراع مسلح بصبغة مذهبية، وأكملت الإدارة الجديدة المشهد، وأضافت إليه بصمتها خاصة، قائمة على مبدأ خضوع الأقليات للأكثرية، رغم أن هذه الأكثرية وهمية بالأساس، فلم تخضع لأي اختبار انتخابي مثلاً، فضلاً عن خلافات كثيرة حتى في العقيدة داخل هذه الأكثرية، وصولاً إلى أن جزءًا يصل حد تكفير الجزء الآخر، وإذا كان الجولاني في أعلى هرم التطرف والراديكالية، فإننا نلاحظ وجود التيار الأشعري والصوفي المعتدلين ضمن هذه الأكثرية المؤطرة اصطلاحاً بالمذهب السنّي.

إن العمل تحت شعار وحدة الدولة والشعب، وهم فاقع، وقفز مستقصد على حقائق الواقع، فالدولة بمفهوم إدارة دمشق الراهنة هي أداة قوة في يد الجزء الراديكالي من السنّة لاستعادة حق تاريخي مغتصَب كما يعتقده السائرون في هذا الركب الحالم باستعادة الخلافة الأموية التي حكمت دمشق 90 عامًا تقريبًا، من عام 661م إلى عام 750م.

إن هذا اللهاث خلف حقبة تاريخية بما لها وما عليها انتقائية قاصرة ودخول قهقري إلى التاريخ، في لحظة كان من الأجدى تبنّي نموذج حضاري معاصر لبناء سوريا التي تحتوي كل ساكنيها، أو حتى محاولة إقامة تجربة سورية خاصة كما يقول البعض، ولكن بقيم الحداثة والتحضر، لا وفق أسس ديكتاتورية الجزء.

وحتى لا تكون الدولة تحت ساطور التقسيم، من الضرورة أن يحقّ لكل شعب ومكوّن ضمن هذه الدولة طرح خياراته على الطاولة وتقرير مصيره بنفسه، طالما لا تتوفر في البلاد سلطة جامعة، تنظر إلى حقوق الآخرين لا كانتقاص من هيبتها وإضعاف لسلطتها، بل كقوة ومنعة للبلاد.

ودون الإقرار بأنه لا يمكن تكوين شعب واحد من مكوّنات ثقافية وعرقية ومذهبية متباينة إلا بهذه الطرق، إمّا من خلال الاحتكام إلى سلطة القوة وهذه غالباً ما تكون مؤقتة، أو العمل على خلق أمة ضمن دولة وطنية، و هذا لا يكون إلا بالاستناد إلى قالب آيديولوجي مسبق الصنع، وهذا أيضاً يتعرض لاهتزازات في أية أزمة حادة، والطريقة الثالثة التي تكتب لها الديمومة فهي النموذج القائم على الاختيارات الحرة من قبل الشعوب ومكونات الدولة الوطنية، وهذا هو المرفوض حالياً من قبل إدارة دمشق، التي تهزها مفاهيم الاتحاد الاختياري الحر، والعلاقات الندية الإيجابية بين المكونات، لأنها تعتقد أن إتاحة الفرصة لأن تختار الشعوب السورية وبإرادتها مصيرها، تقليص في حجم أملاكها سياسياً واقتصادياً وآيديولوجياً بطبيعة الحال.

إن إدارة الجولاني للحياة المجتمعية العامة يعتمد أسلوب الإلغاء والصهر، لا مجتمعات غير المجتمع الديني السنّي الراديكالي، لا نماذج لأفكار مختلفة، لا أحزاب سياسية، والتي ستكون جزءاً من حالة نشوء صياغات الرفض لهذه الإدارة بالأخير، كما هي فكرة (الطائفة الجولانية)عن السماح بحياة سياسية طبيعية في البلاد.

إن هيكلة الدولة هي في جزء مهم منها هيكلة الحياة الاجتماعية المتوافقة مع نموذج، وشكل هذه الدولة حتماً، فلا دولة ديكتاتورية تحوي عموماً مجتمعاً مدنياً حرّاً، وكذلك لا دولة ديمقراطية، وفيها صراعات مجتمعية طائفية وقومية، فكل شكل من أشكال الدولة تحلّ القضايا الداخلية بمنطق بنائها وكينونتها.

إن استحضار الجولاني نموذج ماقبل الدولة (كإحياء واستخدام العشائرية في صراعاته ضد خصومه) لبناء دولة لن يستقيم، وسنشهد المزيد من الصراعات في هذا المنحى، ولن تستقر الأحوال في الدولة السورية طالما كان الصراع بين سلطتها وجلّ مكونات تناحرياً، ولا بوادر ظاهرة لدى الجولاني في تذليل وتقليص المسافة سياسياً مع القوى المختلفة معه، وإن تم ذلك فحتماً سيكون بضغوطات دولية، الأمر الذي لن يساهم في حل الخلافات جذرياً، لذلك ستبقى سوريا تحت إدارة الطائفة الجولانية دولة متأزمة ومتخبطة في كل مناحي الحياة فيها.

لبنان يبدأ تطبيق خطة "العودة الطوعية" للسوريين

عاد عشرات اللاجئين السوريين من لبنان عبر معبر "جديدة يابوس" الحدودي، في سياق خطة أعلنتها الحكومة اللبنانية، بالتعاون مع الحكومة السورية ومفوضية اللاجئين.

وأفادت وكالة الأنباء اللبنانية، يوم الثلاثاء 29 من تموز، بانطلاق المرحلة الأولى من خطة الحكومة لعودة النازحين السوريين بالتنسيق بين المديرية العامة للأمن العام اللبناني والدولة السورية، عبر مركز "المصنع" الحدودي.

وبحسب الوكالة، تأتي الخطوة في إطار "العودة المنظمة والآمنة" بمشاركة كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، والصليب الأحمر اللبناني، وعدد من المنظمات الإنسانية.

المتحدثة باسم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سوريا، سيلين شميت، أوضحت أن 72 لاجئًا سوريًا عادوا طوعًا، في إطار "برنامج العودة الطوعية المنظمة".

ونقلت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) عن شميت، أن بعض العائلات العائدة ستتجه إلى مناطق في حمص، فيما تعود عائلات أخرى إلى مناطق في ريف دمشق تشمل: قطنا، الزبداني، ببيلا، النشابية، وداريا.

وتدعم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سوريا هذه العائلات من خلال توفير وسائل النقل لهم ولأمتعتهم، ومساعدتهم في تلبية احتياجاتهم لإعادة اندماجهم في مجتمعاتهم، بحسب شميت.

ألمانيا.. تصاعد لافت في عمليات ترحيل المهاجرين خلال 2025 وسط دعوات أوروبية لتشديد السياسات

كشفت وزارة الداخلية الألمانية عن ارتفاع ملحوظ في عدد عمليات ترحيل المهاجرين خلال النصف الأول من عام 2025، حيث تم تنفيذ أكثر من 11,800 عملية ترحيل قسري، وفقًا لبيانات رسمية نُشرت الجمعة 25 تموز.
وتم الكشف عن هذه الأرقام استجابة لسؤال برلماني قدمه النائب ليف إريك هولم، العضو في حزب «البديل من أجل ألمانيا»، ونقلتها وكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ).
ويمثل هذا الرقم زيادة كبيرة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2024، والتي شهدت نحو 9500 عملية ترحيل.

*ارتفاع وتيرة الترحيل
في المجمل، بلغ عدد عمليات الترحيل خلال عام 2024 أكثر من 20 ألف حالة، وهو أعلى معدل يُسجَّل في ألمانيا منذ عدة سنوات، ما يعكس توجهًا متسارعًا نحو تشديد الإجراءات بحق من تُرفض طلبات لجوئهم أو تنتهي صلاحية إقامتهم القانونية.
وتأتي هذه الزيادة في وقت يتصاعد فيه الجدل السياسي في ألمانيا وأوروبا بشأن قضايا الهجرة واللجوء.
وتواجه الحكومة الألمانية ضغوطًا داخلية متزايدة من أحزاب المعارضة، لاسيما «البديل من أجل ألمانيا» اليميني، لاتخاذ خطوات أكثر صرامة تجاه من لا يحق لهم البقاء في البلاد.
*أوروبا تشدد سياسة الهجرة واللجوء

في السياق ذاته، شارك وزير الداخلية الألماني ألكسندر دوبريندت في اجتماع مشترك هذا الشهر مع نظرائه من النمسا والدنمارك وفرنسا وجمهورية التشيك وبولندا، حيث أصدر الوزراء بيانًا مشتركًا دعوا فيه إلى اعتماد نهج أكثر حزمًا في سياسات الهجرة داخل الاتحاد الأوروبي.

وقال البيان: «إن عمليات العودة الفعالة تُعد أمرًا أساسيًا للحفاظ على الثقة العامة في نظام هجرة أوروبي متوازن».

وأضاف الوزراء أن عدم تنفيذ قرارات الترحيل يضر بمصداقية أنظمة اللجوء ويؤثر سلبًا على قدرة الدول على استيعاب من هم بحاجة فعلية إلى الحماية.
ويشير محللون إلى أن تشديد سياسات الترحيل في ألمانيا يأتي ضمن جهود أوسع لإعادة ضبط سياسة الهجرة في ظل التحديات الديموغرافية والاقتصادية، إلى جانب الضغوط السياسية المتزايدة من الأحزاب اليمينية والشعبوية التي تُحمّل الهجرة مسؤولية العديد من المشكلات الداخلية.

انطلاق محاكمة المتهمين بقتل الطفل السوري أحمد النايف في أنطاليا

بدأت جلسات محاكمة المتهمين بقتل اللاجئ السوري القاصر أحمد النايف، أمام المحكمة الجنائية العليا في الدائرة الثانية بمدينة مانافغات بولاية أنطاليا، بحسب ما ذكرت وسائل إعلام تركية.

وأعلن مركز «فيسا» لحقوق الطفل، عبر حساباته على منصات التواصل الاجتماعي، أنه سيتابع مجريات المحاكمة عن كثب، مؤكداً أهمية القضية من منظور حقوق الأطفال، وضرورة ضمان العدالة للضحايا من دون تمييز.

وكان أحمد النايف، البالغ من العمر 17 عاماً، قد قُتل طعناً بسكين في صدره خلال اعتداء عنصري وقع في حي كوكز بمنطقة سيريك في الثاني من تموز 2024، في أثناء موجة هجمات استهدفت لاجئين سوريين وبدأت من ولاية قيصري قبل أن تمتد إلى عدة مدن تركية أخرى.

وبحسب التحقيقات الأولية، اعترض ثلاثة أشخاص تقلّهم دراجتان ناريتان طريق النايف في أثناء سيره في الحي المذكور، وقام أحدهم بالاعتداء عليه جسدياً ثم طعنه في صدره، ما أدى إلى وفاته على الفور.

وأوقفت الشرطة التركية على الفور ثلاثة مشتبه فيهم، ليتبيّن لاحقاً أن لهم سوابق جنائية.

وأصدرت محكمة الصلح الجزائية في سيريك قراراً بفرض حظر نشر حول تفاصيل الحادثة، مبررة القرار بـ«منع إثارة الغضب المجتمعي وتفادي وقوع أحداث جديدة»، بحسب ما جاء في البيان الرسمي الذي نُشر حينها.

يذكر أن أعمال العنف كانت قد اندلعت حينها بعد انتشار شائعة تحرش واعتقال سوري للاشتباه في تحرشه بقاصر.

من أصل 30 ألف سوري في بلجيكا.. 111 عادوا طوعاً إلى وطنهم بعد سقوط الأسد

عاد أكثر من 111 سورياً من بلجيكا إلى وطنهم منذ بداية العام الجاري بـ«شكل طوعي» عقب سقوط نظام الرئيس المخلوع بشار الأسد.

وأفادت الوكالة الفيدرالية لاستقبال طالبي اللجوء في بلجيكا «فيداسيل» بأنه منذ الأول من يناير/كانون الثاني من العام الجاري عاد 111 سورياً طوعاً إلى وطنهم، وفقاً للإحصائيات.

وأكدت وسائل الإعلام البلجيكية أن سقوط نظام الرئيس المخلوع بشار الأسد وتسلّم مقاليد السلطة من قبل المعارضة هو السبب الرئيسي لزيادة العودة الطوعية.

في عام 2024، عاد شخصان فقط من بلجيكا لكن هذا العام تجاوز عدد العائدين حتى الآن مئة شخص، وفق ما ذكرت صحيفة «نيوزبلاد».

ووفقًا لوكالة «فيداسيل»، حجز ثمانية عشر سورياً آخرون رحلات عودة، وذكرت الوكالة أن ستة عشر شخصاً آخرين «مهتمون» بالعودة إلى ديارهم، وبذلك، سيرتفع إجمالي عدد العائدين لعام 2025 إلى 145.

ولكن بحسب ما ذكرت وسائل الإعلام البلجيكية قد تكون هناك أسباب أخرى أيضاً منذ أن سيطرت قوات المعارضة السورية على السلطة، إذ عُلّقت معالجة طلبات اللجوء من سوريا في بلجيكا لأن المفوضية العامة للاجئين وعديمي الجنسية في بلجيكا «ليس لديها معلومات موضوعية كافية» عن الوضع في سوريا، ويسري هذا الإيقاف حتى نهاية هذا الشهر الجاري.

وستُعقد قريباً مشاورات بشأن إمكانية تمديد هذا الإجراء، لكن البعض قد لا يرغب في الانتظار أكثر، ولا يزال من غير الواضح ما إذا كانت معالجة طلبات اللجوء السورية ستُستأنف اعتباراً من أغسطس/آب المقبل.

وما زال معظم السوريين المقيمين في بلجيكا وبعد أكثر من 14 عاماً دمر خلالها نظام بشار الأسد معظم مقدرات البلاد، يرفضون العودة بسبب ظروف وطنهم الصعبة على كل المستويات خصوصاً الاقتصادية وسط مساعي الحكومة الجديدة المستمرة لتحسين الأوضاع.

15 ألف عراقي يعودون من مخيم الهول إلى مناطقهم الأصلية

أعلنت وزارة الهجرة والمهجرين العراقية عن عودة 15 ألف نازح عراقي من مخيم الهول الواقع شرقي مدينة الحسكة في كوردستان سوريا، ضمن جهود مستمرة لإعادة دمجهم في المجتمع العراقي.

وقال كريم النوري، وكيل وزارة الهجرة، في تصريح لوكالة الأنباء العراقية «واع»، الأحد 27 تموز 2025، إن عملية إعادة النازحين ما تزال متواصلة بالتنسيق مع الجهات الحكومية والمنظمات الدولية.

وأشار إلى أن 10 آلاف نازح عادوا إلى مناطقهم الأصلية، بينما لا يزال 5 آلاف في مخيم الجدعة بمحافظة نينوى، حيث يخضعون لبرامج تأهيل نفسي واجتماعي تمهيداً لعودتهم.

وأوضح النوري أن نحو 18 ألف عراقي ما زالوا يقيمون في مخيم الهول، ومن المقرر إعادتهم لاحقاً بعد استكمال عمليات التدقيق الأمني، مؤكداً أن الوزارة ملتزمة بخطة شاملة لإنهاء ملف النزوح بشكل كامل.

يُشار إلى أن مخيم الهول أُقيم عام 1991 لإيواء اللاجئين العراقيين الفارين من حرب الخليج الثانية، وأعيد فتحه في 2003 بعد الغزو الأميركي للعراق، وفي عام 2013، سقط المخيم بيد تنظيم «داعش»، قبل أن تستعيده قوات سوريا الديمقراطية «قسد» عام 2015 بدعم من التحالف الدولي.

ويُدار المخيم اليوم من قبل «قسد»، ويضم ما يقارب 50 ألف شخص، بينهم سوريون وعراقيون، بالإضافة إلى أكثر من 10 آلاف أجنبي من عائلات مقاتلي تنظيم «داعش» الإرهابي، ينحدرون من حوالي 60 دولة.

وتسعى الحكومة العراقية، بالتعاون مع المجتمع الدولي، إلى إنهاء وجود مواطنيها في المخيم، لما يمثله من تحدٍ أمني واجتماعي وإنساني في مرحلة ما بعد تنظيم «داعش» الإرهابي.

الجيش اللبناني يعلن توقيف 90 سورياً لعدم امتلاكهم أوراقاً قانونية

أعلن الجيش اللبناني توقيف90 مواطناً سورياً بسبب تجولهم داخل أراضي البلاد بدون أوراق قانونية.

قال الجيش اللبناني في بيان، السبت 26 تموز 2025، إن وحدات تابعة له تؤازرها دوريات من مديرية المخابرات، أوقفت 90 سورياً لتجولهم داخل الأراضي اللبنانية بطريقة غير شرعية.

وأضاف أن التوقيفات حصلت في مناطق القرعون وخربة قنافار بقضاء البقاع الغربي (شرق)، وجب فرح وكفر مشكي وضهر الأحمر وكوكبا وراشيا الوادي في قضاء راشيا (جنوب)، وبريح في قضاء الشوف (وسط).

وفي وقت سابق من هذا الشهر، أعلن الجيش اللبناني أن وحداته أوقفت 56 مواطناً سورياً في عدة مناطق من لبنان بسبب تجولهم داخل الأراضي اللبنانية من دون أوراق ثبوتية قانونية.

وتضم الحدود بين لبنان وسوريا، الممتدة على طول 375 كيلومتراً، معابر غير نظامية، غالباً ما تستخدم لتهريب الأفراد والسلع والسلاح.

لبنان توقيف أوراق قانونية اللاجئون السوريون في لبنان

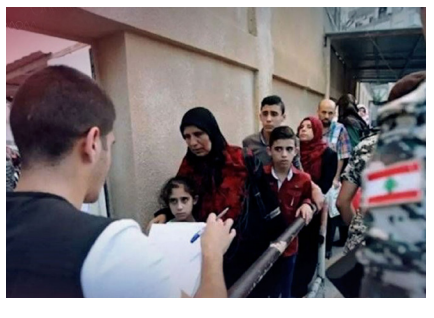

كوردستان صحيفة سياسية –الشهرية
يصدرها مكتب الإعلام المركزي للحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا
- مسؤول الإعلام المركزي : بشار أمين
- رئيس التحرير : عمر كوجري
- مسؤول القسم الكردي: سيبان محمد
- مكتب قامشلو: عزالدين ملا
- الإخراج الفني: مكتب هولير لإعلام الحزب الديمقراطي الكوردستاني- سوريا

64 طالباً كوردياً يتسلمون شهاداتهم عن تعلم اللغة الكوردية في مدرسة أمريكية

في مدرسة بمدينة ناشفيل، بولاية تينيسي الأمريكية، حصل 64 طالباً كردياً يعيشون في تلك المدينة على شهادة إتمام دورة تعلم اللغة الكوردية، وبإمكان الطلاب الآن القراء والكتابة بلغتهم الأم بشكل أفضل.

وافتتحت تلك المدرسة، بالتنسيق بين وزارة التربية في حكومة إقليم كوردستان واتحاد الجاليات الكوردية في أمريكا.

وبهذا الشأن، كان وزير التربية والتعليم في إقليم كوردستان، آلان حمة سعيد، قال في بيان مصور: «نحن سعداء بالانسجام العالي بين وزارة التربية وإتحاد جاليات كوردستان؛ ورأينا ما أثمر عنه هذا التنسيق، حيث تلقى 64 طالباً كوردياً شهادة إجادة اللغة الكوردية، وأهنئهم وعائلاتهم».

وقالت سيرا صادق، لـ كوردستان24، وهي طالبة كوردية، تخرجت من دورة تعليم اللغة الكوردية: «استفدنا كثيرا من معلمينا، ومن المهم جداً أن يتمكن كل طفل كوردي، من تعلم لغته الأم، ليتمكن من القراءة والكتابة بشكل أفضل».

ويعمل في هذه المدرسة، مجموعة من المعلمين المتطوعين، وكلهم أمل ولهفة، أن يتعلم أطفال الجالية الكوردية لغتهم الأم، حيث قالت المعلمة نازدار جميل، لـ كوردستان24: أنا أم ومعلمة في آن معاً، وأرى أنه من المهم جداً أن يتعلم أطفالنا اللغة الكوردية، وأدعو كافة الأمهات والآباء إلى اتخاذ هذه الخطوة».

يذكر أن الجالية الكوردية، قامت بفتح مدارس ضمن بعض المناطق من الولايات المتحدة الأمريكية، لتعليم أطفالهم اللغة الكوردية، وإطلاعهم على تاريخ أمتهم.

قامشلو.. أمسية أدبية تسلط الضوء على إرث الشاعر ملا جزيري

نظّم اتحاد كتاب كوردستان – سوريا، بالتعاون مع الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الكورد في سوريا، أمسية أدبية بعنوان «Çîzîrî û Evîna Xwedayî»، وذلك مساء السبت 19 تموز 2025، في صالة حزب الشعب بمدينة قامشلو.

أدار الأمسية الكاتب عبد السلام داري، وسط حضور لافت من نخب أدبية وثقافية، إلى جانب عدد من الشعراء، وشخصيات سياسية، وممثلين عن منظمات المجتمع المدني والنسائي، وجمهور من المهتمين بالشأن الثقافي.

ألقى الكاتب والشاعر عبد الصمد محمود كلمة ترحيبية، وقدم نبذة موجزة عن سيرة الكاتب عبد السلام داري، الذي تحدث بدوره عن حياة الشاعر الكوردي الكبير «ملا جزيري» وفلسفته الشعرية، متناولًا رمزية الحب الإلهي في أدبه الصوفي.

وخلال الأمسية، أُلقيت مختارات من قصائد ملا جزيري، تبعتها مداخلات غنية وقيمة من الحضور أضفت على اللقاء طابعًا تفاعليًا. واختُتمت الفعالية بإلقاء الفنان المسرحي محمد أشرف لإحدى قصائد الشاعر ملا جزيري، في أداء نال إعجاب الحضور.

الحسكة.. إحياء الذكرى الثانية لرحيل الأديب الكوردي محمود صبري

أحيا فرع الحسكة لاتحاد كتاب كوردستان سوريا والاتحاد العام للكتاب والصحفيين الكورد في سوريا، يوم الجمعة 18 تموز 2025، الذكرى السنوية الثانية لرحيل الأديب الكردي محمود صبري «أفيندار غەمكين»، وذلك خلال حفل تأبيني أقيم في صالة الخابور بمدينة الحسكة.

استُهلت مراسم الإحياء بكلمة ترحيبية ألقاها الكاتب مشعل أوصمان، رحّب فيها بالحضور من ممثلي المجلس الوطني الكوردي، وشخصيات سياسية واجتماعية، وممثلي منظمات المرأة والشباب.

وألقى الكاتب سعيد يوسف كلمة اتحاد كتاب كوردستان سوريا، سلّط فيها الضوء على السيرة الأدبية والنضالية للراحل محمود صبري، مستعرضًا إسهاماته في الحركة السياسية الكوردية والأدب الكوردي الحديث.

وتخللت الأمسية فقرات فنية وشعرية، حيث قدّم كل من الفنان محمود عزيز والفنان معصوم شكاكي مجموعة من الأغاني الوطنية، كما أُلقيت مختارات من قصائد الراحل بصوت أفين شمدين وصالح خلف، بالإضافة إلى قصيدة مهداة إلى روح الراحل ألقاها الشاعر عمران منتش.

وفي كلمة مؤثرة، تحدثت الدكتورة شهناز صبري، ابنة الراحل، عن محطات من حياة والدها، وعن إرثه الأدبي والسياسي الذي خلّفه للأجيال القادمة.

واختُتم الحفل بمنح جائزة محمود صبري لهذا العام للكاتب إبراهيم قاسم، تقديرا لإسهاماته في خدمة الأدب الكردي.

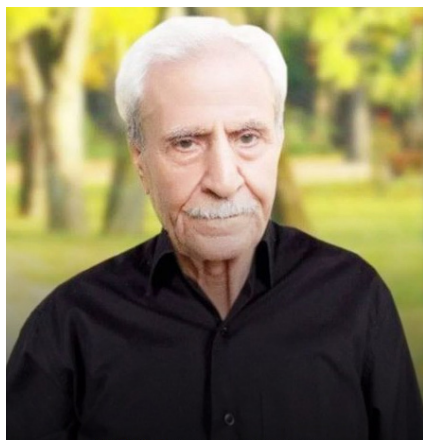

ماسك يعلن عن صفقة بقيمة 16,5 مليار دولار بين سامسونغ وتيسلا

أعلن الرئيس التنفيذي لشركة «تيسلا» إيلون ماسك الاثنين، أنّ مصنع «سامسونغ إلكترونيكس» في تكساس سيُورّد رقائق لشركته، عقب إعلان الشركة الكورية عن صفقة بقيمة 16,5 مليار دولار.

وكتب عبر حسابه في منصة «اكس» للتواصل الاجتماعي «سيُخصّص مصنع سامسونغ العملاق الجديد في تكساس لتصنيع شريحة ايه 16 من الجيل التالي من تيسلا».

أعلنت «سامسونغ» الاثنين أنها أبرمت اتفاقية لمدة ثماني سنوات، من دون أن تُسمّي الطرف الثاني، بل ذكرت فقط إنها «شركة عالمية كبرى».

وبموجب الصفقة البالغة قيمتها 16,5 مليار دولار، ستستمر الشراكة التي بدأت في 24 تموز/يوليو، حتى نهاية عام 2033.

وقال ماسك في منشور ثان «سألتزم شخصيا بتسريع وتيرة التقدم. إنّ موقع المصنع مثالي، ليس بعيدا عن منزلي».

كانت الشركة الكورية الجنوبية العملاقة قد أعلنت في بداية الشهر أنها تتوقع تراجعا بنسبة 56٪ على أساس سنوي في أرباحها التشغيلية خلال الربع الثاني، بسبب القيود الأميركية على تصدير المكونات المتقدمة إلى الصين.

على الرغم من الجهود المبذولة لأكثر من عام لسد الفجوة مع منافستها الكورية الجنوبية في مجال الرقائق شركة «إس كيه هاينكس»، واجهت «سامسونغ» صعوبات في توفير كميات كبيرة من رقائق الذاكرة عالية النطاق الترددي (HBM)، الضرورية لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.

اتجهت المجموعة بشكل متزايد نحو السوق الصينية، إلا أنّ هذه السوق باتت تحت الضغط بعد أن فرضت واشنطن قيودا على هذا القطاع، مما منع الشركات الأميركية من تصدير رقائقها إليها.

العدسة

عمر كوجري

سوريا ونسف السلم الأهلي

استبشر السوريون خيراً بعد الثامن من ديسمبر – كانون الأول العام 2014 بالسقوط المدوّي لطاغية سوريا وحزب البعث الإرهابي الفاشي، والذي سطّر تاريخ سوريا الحديث بألوان الدم والفجيعة.

السوريون شمّوا رائحة الحرية بمختلف مشاربهم وانتماءاتهم، وشعروا بعد أكثر من خمسة عقود أن سوريا الغد ربما تكون أجمل.. ولكن!!

قطّاعات شعبية واسعة حتى من لون النظام السابق، ومن طائفته التي لم تقتصر في طائفة محددة، انضمّت إلى الأمل، واستمالت إليه، وحاولت أن تفسح المجال لهيئة تحرير الشام وباقي الفصائل العسكرية التي حكمت إدلب (شمال سوريا) لعدة سنوات بشكل شبه تام، رغم نوازعها الدينية المتطرّفة، ووجود آلاف من المسلحين الوافدين من خارج سوريا، ومن جنسيات بعيدة، قدمت إلى سوريا لأداء (واجب الجهاد) والتي ظلّت مستمرّة للآن بعد أن مُنحت الضوء الأخضر، والتّشجيع، وغضّ النظر من الولايات المتحدة في شخص رئيسها المتقلب والمزاجي «ترامب»، وتقلدت مناصبَ عسكريةً هامة، ومازالت مداومة.!!

في الأيام الأولى انشغل السوريون، والمجتمع الدولي والمهتمون بسوريا ما بعد عهد الهارب الأسد الابن، وما بعد حزب البعث الفاشي بصور الرعب من سجن صيدنايا وغيرها من صور إجرام العهد السابق، ولكن بعد أن هدأت النفوس، واستقرت الأوضاع قليلاً، عاد السوريون وغيرهم للاهتمام بالداخل السوري، والمستجدات الجديدة.

لكنّ السلطة الجديدة لم تكن بمستوى جراحات وتضحيات ملايين السوريين، والدمار الذي لحق بكل مدينة وقرية سورية على امتداد أربع عشرة سنة هي الأصعب في تاريخ سوريا الحديث..

فسلطة إدلب حاولت تطبيق نموذج حكمها على كامل سوريا، وهي التي لم تحصد النجاح حتى في تلك البقعة الصغيرة، وبدأ اللون الواحد الواحد «السني» يتصدر كل القطاعات السياسية والعسكرية والأمنية، والتدخل في حياة المواطنين الخاصة، وإشاعة ثقافة كراهية كل ما هو غير سني، وأن هذا المكون لاقى التعنيف والتهجير والقتل على يد النظام السابق، ومن حقه – كونه أكثرية- للاستئثار بكل مفاصل السلطة.

لم تنجح المبادرات واللقاءات والندوات التي كانت تجرى على عجل إلا بغرض تثبيت السلطات المطلقة للرئيس الذي أعلن أنه مؤقت لكن جعل كل شيء على مقاسه، وألغى الجيش، والبرلمان، وسرح عشرات الآلاف من الموظفين من وظائفهم، ولم يتوقف الأمر عند هذه الحدود بل تجاوز إلى ارتكاب القوات الأمنية التابعة للنظام «المؤقت» مجازر كبيرة بحق مدن وقرى الساحل السوري، وبعدها في ريف دمشق « جرمانا وصحنايا» وتطور الأمر لقرار بالغ السوء وهو تشجيع أبناء بعض العشائر لمؤازرة الجيش، واجتياح مدينة السويداء وريفها وارتكاب جرائم فظيعة فيها، وهذا ما حدا ببعض السلطات المحلية للاستنجاد بإسرائيل وهي القوة الغاشمة في المنطقة، ولبت النداء، وإضافة إلى قصفها المتكرر لمعظم مصادر الجيش العسكرية، وتدمير كل شيء، قصفت بعض المراكز الحساسة في دمشق «محيط قصر الشعب- مبنى قيادة الأركان».

يحدث حالياً تهجير قسري وبروز الطائفية في أسوأ صورها من بعض العائلات السنية من السويداء، وربما يُهجّر الدروز من بلدتي صحنايا وجرمانا، وهل سيتم تهجير العلويين من بعض أحياء دمشق؟

وبعد: يبدو أنّ الزجاجَ الذي كان يُبان من خلاله شكلُ الطوائف في سوريا قد تهشّم تماماً بفعل ارتكابات النظام الجديد، وكذلك بعض الفصائل المسلحة سواءً في الساحل أو في السويداء.

هل سوريا ذاهبة من ليل أسود طويل إلى ليل أشد حلكة وأطول؟

موقع الحزب الديمقراطي الكوردستاني-سوريا
www.pdk-s.com
البريد الإلكتروني الرسمي
E-Mail: info@pdk-s.com
يمكنكم مراسلة الصحيفة على العنوان التالي:
kurdistanrojname.inbox@gmail.com
kurdistansenter@gmail.com
www.facebook.com/pdks.people